**جامعة محمد بوضياف المسيلة**

**كلية الحقوق والعلوم السياسية**

**قسم العلوم السياسية**

# دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر

**مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية**

تخصص: إدارة محلية

من إعداد الطالبين:

- بحاش عبد الحكيم
- حريزي سمير

إشراف الأستاذ :

بن عمير جمال الدين

**لجنة المناقشة**

الأستاذ: .....

الأستاذ: .....

الأستاذ: .....

السنة الجامعية: 2023/2024

# بسم الله الرحمن الرحيم

"سبحانك لاعلم لنا إلا ماعلمتنا إنك أنت العليم الحكيم"

-صدق الله العظيم-

# شكر و تقدير

**الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على المصطفى**

**بداية أتقدم بالشكر والحمد لله عز وجل الذي وفقني وأعانني على إتمام هذا العمل المتواضع.**

**ثم أتوجه بالكثير من الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور " جمال الدين بن عمير "المشرف على هذه المذكرة، و الذي قدم لنا الكثير من الوقت والجهد والنصح، أسأل الله أن يهبه كل الصحة والعافية**

**وأتقدم بالشكر إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة**

**و أتقدم بالشكر إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل المتواضع.**

# الإهداء:

**أهدى هذا العمل:**

**إلى روح أبي الطاهرة، طيب الله ثراه، وجعل الجنة مثواه.**

**إلى الوالدة الكريمة حفظها الله ورعاها، إلى إخوتي وأخواتي.**

**إلى زوجتي ، والى قرتا عيني ابنتاي" سندس و سلسبيل ."**

بحاش ع الحكيم

## الإهداء:

**أهدى هذا العمل:**

**إلى روح أبي الطاهرة، طيب الله ثراه، وجعل الجنة مثواه.**

**إلى الوالدة الكريمة حفظها الله ورعاها، إلى إخوتي وأخواتي.**

**إلى زوجتي ، وإلى قرتا عيني ابنتاي" منال و سيليا أماني ."**

**حريزي سمير**

*ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020 .....

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله.

السيد(ة): حريزي ياسمين ..... الصفة: طالب. أستاذ. باحث ..... طالب .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 107738198 والصادرة بتاريخ 2016/11/06 .....

المسجل(ة) بكلية/معهد الحقوق ..... قسم العلوم السياسية .....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج. مذكرة ماستر. مذكرة ماجستير. أطروحة دكتوراه).

عنوانها: دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر .....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2020/12/13

توقيع المعني (ة)

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي:

وبتفويض منه ملحق رئيسي للإدارة الإقليم

عريوة أمال

Scanned with ACE Scanner

* ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله.

السيد(ة): بحايش عبد الحكيم ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث ..... طالب .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 109736404 والصادرة بتاريخ 2023/12/31 .....

المسجل(ة) بكلية / معهد ..... الحقوق ..... قسم العلوم السياسية .....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر .....

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2024/12/09 .....

توقيع المعني (ة)

نظر وق على التوقيع

للسيد .....

المسجلة في .....

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي

وبتفويض منه ملحق رئيسي للإدارة الإقليمية

عريوة أمال

Scanned with ACE Scanner

# الخطة:

**الفصل الأول: الإطار المعرفي للمجتمع المدني**

**المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني**

**المبحث الثاني : مراحل تطور المجتمع المدني بالجزائر**

**المبحث الثالث: الإطار القانوني للمجتمع المدني في الجزائر**

**الفصل الثاني: مقاربة معرفية للتنمية المحلية**

**المبحث الأول: نشأة و تطور مفهوم التنمية المحلية**

**المبحث الثاني: مضامين تطبيق التنمية المحلية في الجزائر**

**الفصل الثالث: أدوار المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر**

**المبحث الأول: الدور التنموي للمجتمع لمدني على لمستوى لاقتصادي ولاجتماعي والثقافي**

**المبحث الثاني: أفاق المجتمع المدني و التنمية المحلية في الجزائر**

**الخاتمة**

# مقدمة

**مقدمة:**

تعتبر السياسة العامة محور العملية السياسية وعن طريقها تنظم حياة الأفراد في المجتمع في جميع الميادين سواء السياسية او الاقتصادية أو الاجتماعية، وعلى وجه الخصوص المجال التنموي والذي تشكل فيه التنمية المحلية حجر الزاوية وتستقطب أغلب الاهتمامات كما أن عملية التنمية المحلية تتطلب ضمان مشاركة فعالة لكل الفواعل الرسمية والغير الرسمية من خلال حراك تنموي يسهم في تعزيز الإرادة السياسية للدولة في مختلف الأصعدة، مما يشكل دافعا للنهوض بالمجتمعات المحلية ورفع مستوى الدخل وتحسين مستوى معيشة المواطنين ،هذا وتساهم السياسات المحلية بفعالية في خدمة الأهداف الوطنية المتمثلة في تعزيز النمو المستدام وخلق اقتصاديات محلية قادرة على تحقيق الاستغلال الأمثل والمستدام للموارد المتاحة وتوفير بيئة استثمارية للاقتصاديات المحلية خاصة، وذلك من خلال المفاهيم الجديدة والتي تقوم بالدرجة الأولى على إصلاح المنظومة السياسة و الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة والمتأثرة بالفعل التنموي حيث تمثل مشاركة فواعل المجتمع المدني حجر الزاوية في إرساء الحكامة المحلية ،فهي دليل على ممارسة الديمقراطية واحترام الرأي الأخر، ومن ثمة ضمان نجاعة القرارات المتخذة على المستوى المحلي بما أن فواعل المجتمع المدني يساهمون فيها بكل مسؤولية لأنهم أكثر دراية برهانات الإقليم الذي يعيشون فيه. وتشكل المجتمع المدني بمختلف اطيافه نموذجا اصيلا للديمقراطية والمشاركة في الشأن المحلي إذ يتمكن المواطنون عبر الجمعيات التى انخرطوا فيها من المساهمة في تسيير شؤونهم المحلية ، وذلك بالتعبير عن انشغالاتهم ومعاناتهم اليومية مما يساعد على اتخاذ التدابير اللازمة لإيجاد الحلول المناسبة لها.

و في الآونة الأخيرة ازداد نشاط المجتمع المدني و تنوعت أدواره و ازداد نشاطه بفعل العديد من المشكلات و الأزمات التي حركته من أجل دعم الدولة و تقديم المقترحات و الحلول لحل هذه المشاكل و يبقى الهدف الرئيسي للمجتمع المدني هو تنمية المجتمعات المحلية.

إذ لا يمكن للسلطات الرسمية مهما بلغت درجة اهتمامها واطلاعها بمشاكل واحتياجات المواطن من متابعتها جميعا ورصدها بصورة مستمرة ،وعليه كانت الحاجة لخلق وسائط جديدة تكون على اتصال مباشر بكل المواطنين، بل أكثر من ذلك أساس تشكيلها هو المواطن في حد ذاته، حتى يساهم هذا الأخير في عملية التنمية، التي تحولت باستخدام آليات الديمقراطية التشاركية إلى عملية تفاعلية مستدامة، تنطلق من الإطار المحلي للمدينة واشراك الجمعيات والإدارة المحلية في عملية اتخاذ القرارات الصحيحة لتنمية محلية حقيقة .

**أهمية الدارسة:**

تكمن الأهمية العلمية للدارسة في إكتشاف و تفسير العلاقة بين متغيرين رئيسيين وهامين هما المجتمع المدني المحلي ممثلا في الجمعيات والمنظمات والنقابات والتنمية المحلية التي تعتبر أهم أهداف السياسة العامة وذلك من خلال تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية.

و تكمن ايضا أهمية هذه الدارسة في أنها تحاول تبيان دور فواعل المجتمع المدني في دفع عجلة التنمية المحلية، وحصر مختلف الجوانب السلبية والعوائق التي تحول دون المساهمة الفعالة لهذه الفواعل، وكذلك محاولة الكشف عن الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في مختلف مجالات التنمية ومحاربة الفساد، آليات تفعيله لتدعيم العملية التنموية ومحاولة تحديد مسؤوليته وعلاقته بالرقي والتقدم الاجتماعي، بالإضافة إلى العمل على اظهار الأهمية البالغة للمجتمع المدني باعتباره أقرب هيئة من أفراد المجتمع و التي من خلالها يتمكنون من التعبير عن توجهاتهم و أفكارهم وإيديولوجياتهم و أثر ذلك في تحقيق التنمية المحلية.

**أهداف الدراسة :**

محاولة وضع اطار مفاهيمي و نظري للمجتمع المدني و ربطه بالتنمية المحلية معرفة حقيقة مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية و مختلف جهوده في مواجهة الأزمات المحلية و الوطنية.

تهدف الدارسة لمعرفة مدى فعالية منظمات ومؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية ومحاولة إيجاد روابط بين المجتمع المدني والتنمية المحلية. ابراز الدور الحيوي الذي يلعبه المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية.

**مبررات اختيار الموضوع:**

يعتري الباحث جملة من الأسباب والدوافع تجعله يختار موضوعا دون الآخر خاصة حين يتعلق الأمر بالدارسات الأكاديمية، لكن لا تبرح كلها دائرة الأسباب الموضوعية والذاتية التي يمكن حصرها على النحو التالي:

أ- **الأسباب - الذاتية:**

- كوني سبق لي أن كنت رئيسا لجمعية حي (بحاش ع الحكيم ) ومارست مهامي في ظروف جعلتني أفكر في كيفية تطوير مهمة و دور الجمعية للتتماشى مع متطلبات المهمة ومع ما تمليه شروط التنمية المحلية. وبعدها أنشئت جمعية التنمية البشرية التى حاولت من خلالها تقديم إقترحات و حلول للعديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية على مستوى محلي. و حتى على المستوى الوطني .

-ميولات شخصية لهذا الموضوع، حيث ان الطالبين لديهم تجارب في ممارسة العمل الجمعوي في المجتمع المدني على المستوى المحلي بصفتهما اعضاء في المجتمع المدني

-الفضول العلمي نحو معرفة العلاقة بين المجتمع المدني و التنمية المحلية.

**ب -الأسباب – الموضوعية**

وهذه الأسباب تمثلت في أهمية موضوع الدراسة والتي تعتبر محاولة لعرض دور المجتمع المدني في الدفع بعجلة التنمية في المجتمع وهذا ما استوجب التفكير في منح المجتمع المدني دورا فعالا في دعم ورسم السياسات الكفيلة لتحقيق هذا المبتغى

على المستوى المحلي، وكذا التعرف على مدى نجاعة مؤسسات المجتمع المدني في الدفع بوتيرة التنمية المحلية.

و من الأسباب الموضوعية ايضا هو محاولة لعرض و تحليل وإبراز دور الجمعيات ومدي مساهمتها في ترسيخ مبادئ المبادرة والتطوع وتحمل المسؤولية و صناعة مبادرات تشاركية من أجل تحقيق التنمية على مستوى محلي .

**الاشكالية الدراسة :**

**كيف يمكن للمجتمع المدني بمختلف فئاته أن يقوم بدور فعال في دفع عجلة التنمية المحلية ؟**

**الأسئلة الفرعية :**

1) ماهو دور المجتمع المدني في عملية التنمية المحلية ؟
2) ما هي أدوار مختلف فواعل المجتمع المدني وموقعها من عمليات التنمية المحلية؟
3) هل بلغ من المستوى و القدرة( المجتمع المدني) ما يؤهله للعب دور فعال في العملية التنموية على المستوى المحلي ؟

**فرضيات الدراسة :**

للإجابة على هذه لإشكالية المطروحة و التساؤلات الفرعية نطرح الفرضيات التالية :

1) إن قيام المجتمع المدني بأدوار كثير ومتعددة تجعله فاعلا أساسيا في عملية التنمية المحلية
2) إن إختصاص الجمعية ومجال نشاطها و موقعها يوفر لها فرص متعددة للمساهمة في عملية التنمية المحلية.
3) نعم اذا أصبح المجتمع المدني أكثر مأسسة وتنظيما وتكوينا فإنه يتملك قدرة تؤهله للعب دور فعال في العملية التنموية.

- **أدبيات الدراسة:**

إن الهدف الأساسي للدارسات السابقة هو تحديد الإشكالية المدروسة، وأدوات التحليل والنتائج المتوصل إليها من قبل الباحثين الذين كانت لهم الأسبقية في معالجة

مواضيع على شاكلة الإشكالية المطروحة الدراسة والتحليل في هذا السياق، ومن أبرز هذه الدراسات:

01.عبد السلام عبد اللاو، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر –دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص :ادارة الجماعات المحلية والإقليمية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة.2012

02.ريميلاوي سفيان، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر– حالة بلدية الجزائر الوسطى**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص :ادارة الموارد البشرية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر3 . 2010 حيث تطرق فيها الى دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية على مستوى محلي .حيث ركز على حيز مكاني واحد ( بلدية الجزائر الوسطى ) واهمل المناطق الاخرى التى تكون ربما لها سبب في التنمية المحلية بطريق مباشرة او غير مباشرة في هذه البلدية .

3. الحاج احمد و بنين ع الحق .**دور الجمعيات في تحقيق التنمية المحلية دراسة لواقع جمعيات الاحياء من خلال القانون 06/12** . ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي.2020.2019..2014/2015.حيث خلصوا الى ان جمعيات الاحياء دور محوري في عملية التنمية المحلية لكنهم أهملوا دور التنظيمات والجمعيات الاخرى.والقطاع الخاص . لان التنمية المحلية عملية متشابكة ومتداخلة تساهم بها جميع اطياف المجتمع المدني.

4. صافية عدلاني، ذهبية زياني، **دور المجتمع المدني في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر1991/2012** –مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص :سياسات/ عامة وادارة محلية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري– تيزي وزو،**2014/2015**. حيث عالجت فيها أدور المجتمع المدني لتفعيل التنمية على مستوى محلي في الجزائر، حيث إنطلقت الدراسة من التساؤل عن كيفية مساهمة المجتمع المدني في تفعيل التنمية

المحلية في الجزائر، لتخلص إلى أن سياسات الدولة تتجه إلى تعزيز وتكريس دور المجتمع المدني في التنمية المحلية من خلال إشراكه في كثير من الجوانب الإجتماعية، الإقتصادية و السياسية والثقافية إلا أن دوره بقي هامشي في المسائل السياسية والاقتصادية والتنمية فكانت هذه الدارسة الاقرب الى موضوعنا من عدة زوايا. وهنا ركزت فقط على فترة زمنية معينة وأهملت الفترات الزمنية الاخرى لان المجتمع المدني اكتسب هده الفاعلية بتراكم وتجارب السنين.

**منهجية الدراسة:**

**الإطار المنهجي:**

تقتضي دارسة هذا الموضوع الاستعانة بمجموعة من المناهج و هي:

**1-المنهج التاريخي:**

يعتبر المنهج التاريخي من مناهج البحث العلمي، وهو الطريقة التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية الماضية، كأساس لفهم المشاكل الحاضرة والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل. فبواسطته يفهم التاريخ ويعاد بناء الحدث، وعن طريق فهم تاريخ البشرية الذي سمح باستيعاب الماضي لفهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، وعليه فالاستعانة بهذا المنهج يساعد على الإلمام بمسار تطور المجتمع المدني، من منطلق أن دراسة الحاضر وفهمه لا يتم إلا من خلال فهم الماضي وكذا استيعابه.

**2-المنهج الوصفي التحليلي**

:يتم الاستعانة بع لشدة ارتباطه بدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات الإنسانية وطريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية معينة،...الخ،

وعليه فإن المنهج الوصفي التحليلي سيعتمد عليه الباحث في جمع المعلومات عن الظاهرة محل البحث، وتحديد مفهومها ومستوياته المختلفة.

**المقتربات:**

تم استخدام بعض الاقترابات اثناء هذه الدراسة يمكن توضيحها فيما يلي:

**1- الإقتراب المؤسساتي:**

اقتراب يولي الاهتمام بمؤسسات الدولة كتحليل، وكذا المؤسسات التي لها دور في النظام السياسي، وتمت الاستعانة به بغرض شرح التأثير المتبادل بين الدولة والمجتمع المدني فالترتيبات المؤسسية تؤثر في الصراع الدائر بين فاعلي الدولة والمجتمع المدني( المؤسسات)، والتي تكون وسيط بين مصالح فاعلي الدولة والمجتمع.

**2 -الإقتراب القانوني:**

يركز هذا الإقتراب في دراسته للأحداث والمواقف والعلاقات والأبنية القانونية، أي على مدى الالتزام تلك الظواهر والضوابط المتعارف عليها والقواعد المدونة وغير المدونة، ولقد استخدمنا هذا الإقتراب كون دراستنا لها شق قانوني وخاصة ما تعلق بالمجتمع المدني وكذا مدى مشروعيته والقوة المؤسسية المنظمة له.

**3- الاقتراب الوظيفي Fonctional – Approach:**

والذي يشير إلى ما يترتب على نشاط اجتماعي معين أو مع جزء منه، ويساعد هذا الاقتراب على تفسير وتحليل الدور الوظيفي لمنظمات المجتمع المدني في عمليات التنمية المحلية، وفي قياس قوتها وقدرتها في التحكم في الأوضاع واحتواء الأزمات والمشاكل ومعرفة، درجة تأثيرها في سير الحياة المجتمعية في البيئة التي تتواجد بها.

**محاور الدراسة:**

بناءا على ما سبق تم تقسيم هذه الدارسة إلى ثلاثة فصول، حيث قدمنا في الفصل الأول الإطار المعرفي للمجتمع المدني في ثلاث مباحث، وفي الفصل الثاني مقاربة معرفية للتنمية المحلية كذلك في مبحثين، لنستعرض في الفصل الثالث دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية، من خلال التطرق إلى مساهمة المجتمع المدني في مجالات التنمية المحلية الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وكذلك دور مؤسساته في تحقيق التنمية المحلية مع توضيحنا للأفاق المستقبلية للمجتمع المدني لتعزيز دوره في التنمية المحلية و ما هي آليات تعزيز قدرات المجتمع المدني لتحقيق ادواره

التنموية و أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية المحلية، والحلول والتوصيات لتمكين المجتمع المدني من تحقيق دوره التنموي .

**صعوبات الدراسة :**

في إطار انجاز هذه الدراسة و من خلال تتبعنا المتواضع للموضوع واجهتنا الكثير من الصعوبات و تمثلت أساسا في :

. صعوبة جمع المعلومات المتعلقة بالتنمية المحلية و المجتمع المدني و قلة الدراسات السابقة للموضوع، فمعظم الدراسات التي وجدتها كانت عبارة عن توصيف للموضوع والمبالغة فيه في الكثير من المرات و عدم وجود ادلة ميدانية على صحة المعلومات .

. صعوبة الإتصال برؤساء الجمعيات حيث ليست لهم مقرات ثابتة .

. صعوبة إقناعهم بتزويدنا بمعلومات دقيقة حول نشاطهم الجمعوي مع وجود مبالغة في وصف نشاطاتهم و أعمالهم .

. صعوبة الحصول عن المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع الدراسة وذلك بسبب الثقافة الإدارية السائدة في الجهاز البيروقراطي الجزائري بصفة عامة وفي مصالح النشاطات الجمعوية بصفة خاصة .

و بالرغم من هذه الصعوبات حاولنا دراسة الموضوع دراسة وصفية تحليلية بالارتكاز إلى بعض الوقائع الحقيقية بالأدلة المنهجية مع تشخيص المجتمع المدني في الجزائر و علاقته و دوره في تحقيق التنمية المحلية.

# الفصل الأول:

## الإطار المعرفي للمجتمع المدني

**الفصل الأول :الإطار المعرفي للمجتمع المدني**

**المبحث الأول : مفهوم المجتمع المدني**

**المبحث الثاني : مراحل تطور المجتمع المدني بالجزائر**

**المبحث الثالث :الإطار القانوني للمجتمع المدني في الجزائر**

لقد نال موضوع المجتمع المدني في العقود الأخيرة إهتماما كبيرا من قبل العديد من الباحثين والدارسين، وقد تركز جل الإهتمام على تحديد المفهوم وتأصيله وتحديد مكوناته ووظائفه، وبالرغم من العدد الهائل من الدارسات العلمية والأكاديمية التي تناولت موضوع المجتمع المدني ، إلاّ أن الملاحظ أن مفهوم المجتمع المدني يبقى من بين المفاهيم التي تتميز بالضبابية والغموض، ويبدو ذلك واضح من خلال عدم الإتفاق حول ما هو المجتمع المدني تحديدا و المجتمع المدني كمفهوم حدث و لم يظهر ويتطور بشكله الحالي المنظم في دفعة واحدة ولم يتم على يد فيلسوف أو مفكر واحد، وانما نشأ وتطور عبر تراكم إسهامات الفلاسفة والمفكرين خاصة السياسيين المبنية على اختلافاتهم الفكرية التي ولدت أطروحات ملقحة بكبريات الإيديولوجيات وعلى النقد البناء والدارسات الجدية، وقد انتقل هذا المفهوم إلى الفكر العربى الإسلامى من خلال التأثر بالفلسفة الغربية، والاحتكاك بالمجتمعات الأوروبية ما نتج عنه اهتمام العديد من المفكرين العرب بالبحث حول ضبط المفهوم و مدى صلاحية تطبيقه .

وهذا ما سنحاول التطرق له في هذا الفصل الذي يحتوى على ثلاثة مباحث، من خلال تناول مفهوم المجتمع المدني في المبحث الأول بعنوان مفهوم المجتمع المدني في محاولة لضبط المفهوم وتتبع أصوله اما المبحث الثاني بعنوان مراحل تطور المجتمع المدني في الجزائر لتسليط الضوء على كل مرحلة وكيف تطور عبرها المجتمع المدني، لنتناول في المبحث الثالث الاطار القانوني للمجتمع المدني في الجزائر حيث نكشف القوانين و الأطر المنظمة لعمل فواعل المجتمع المدني ونتطرق إليها من منظور دستوري و وفق المواد القانونية المنظمة و المحددة لعمل المجتمع المدني .

## المبحث الأول : مفهوم المجتمع المدني

يشكل المجتمع المدني أحد المفاهيم التي اخذت حيزا كبيرا من الدارسة ولتحليل لدى علماء السياسية و الباحثين , لما يجسده من معطى رئيسي في بنية المجتمع بصفة خاصة ,و الدولة على حد سواء ,وما يبعث على أهمية هذا الموضوع هو انه اصبح في الفترة الأخيرة مصطلحا يستخدم عالميا و ذالك لتأثيره الكبير و الشامل في صنع القرار السياسي للدول. غير ان مفهوم المجتمع المدني يبقى من بين المفاهيم التي تتسم بالضبابية والغموض، ويبدو ذلك جليا من خلال مساحة واسعة من عدم الإتفاق حول ما هو المجتمع المدني تحديدا؟

وبداية نبدأ بالمفهوم اللغوي للمجتمع المدني:

يظهر مفهوم مصطلح المجتمع المدني من الناحية اللغوية كلمة لاتينية الأصل مركبة من لفظة أولاها Society, . تعني المجتمع Civil, ,المشتقة من أصل لغوي لاتيني Civics , والذي يقصد به المواطن غير أن هذه اللفظة الأخيرة ذات مدلول لغوي آخر في اللغة العربية فهي .تعني التمدن[1]

**تعريف قاموس أكسفورد السياسي** :حيث عرفه على أساس وظيفته وعلاقته بالمؤسسات الاجتماعية و السياسية الأخرى .أي أنه مجموعة من المؤسسات التطوعية والبيئات التعاونية التي لا ترتبط بالدولة ولا تتبع أسرة أو حزب أو تنظيم من التنظيمات السياسية[2].

فإذا أن المجتمع الأهلي يجتمع على أسرة وقبيلة وعشيرة وما يستند إليه من الأعراف التي غالبًا ما تكون ممنوعات كالمذهب الديني والطائفي ,والتي يسلم لسلطته دون النظر في شرعيتها أو مساءلتها ومحاسبتها ,أ ما المجتمع المدني يشمل المنظمات الجماهيرية المدنية ينظم إليها الأفراد بصفة طوعية خدمة لمصالحهم. [3]

---

[1] عبد الله هوادف " **مفهوم المجتمع المدني بين العالمية و الخصوصية** , " مجلة الحقيقة . العدد السابع , 2005 ,ص. 62

[2] صالح السنوس ،إشكالية **المجتمع المدني العربي .العصبة والسلطة و الغرب** ( القاهرة :الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012) ص35

[3] ثامر كامل محمد الخزرجي , **المجتمع المدني و التنمية السياسية دارسة في الإصلاح و التحديث في العالم العربي**, الإمارات المتحدة العربية ,مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ,ط1 ,2010 , ص31.

المفهوم الاصطلاحي:المجتمع المدني هو مجموعات من المنظمات الطوعية ,الحرة المستقلة عن الدولة ,يكون الانخراط فيها بطريقة طوعية اختيارية تسعى لخدمة المصالح العامة.[1]

***التميز بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي**

المجتمع المدني تعبير أصيل ولكنه يضم الحاكم والمحكوم، المستبد والعادل، الظالم والمظلوم، المتزمت والمتفتح، المعتدل والمتطرف، فهؤلاء جميعا يمكن أن يكونوا جزء من الأهل، ,و من القوم .وكذلك فإن عبارة الجمعيات الأهلية تحيل إلى نشاط اجتماعي خيري .[2] تطوعي يقوم به أناس خارج أجهزة الدولة وادارتها في المدينة بتلقائية و دون تنظيم او تنسيق مع اجهزة الدولة .كما في البادية في إطار القبيلة والطائفة او خارجيا .في حين أن عبارة المجتمع المدني كما يتضح من توصيف المفهوم وتحليله تحمل معنى أخر يجعلها الطرف المقابل للدولة من جهة والطرف المقابل لكل من القبيلة و الطائفة من جهة أخرى .وذلك أن لفظ" مدني "هنا لا يحيل إلى المدينة "بوصفها نظام حياة يختلف عن نظام حياة البادية فحسب بل يحيل أيضا إلى معنى" المواطنة[3] وهنا نصل الى ان المجتمع المدني متميز عن الدولة وقطاعها العام و كذالك متميز ومختلف عن القطاع الخاص الذي يهتم بالأعمال والمقاولاتية و الخدمات. لقد اصبحت شخصية المجتمع المدني واضحة وكاملة المعالم خاصة مع تشكل ادواره ووظائفه ومهامه داخل المجتمع المحلي و كذالك المجتمع الدولي ويبقى المجتمع المدني يتطور في كل مرحلة الى أن يحتل مكانته التى تليق به .

**المطلب الأول : مفهوم المجتمع المدني عند رواد و منظري المدرسة التعاقدية**

نظرية العقد الاجتماعي أصبحت من أشهر النظريات المفسرة لنشأة المجتمع المدني، حيث شملت أفكار رواد الفكر السياسي الغربي وقدمت إطاراً لفهم كيفية انتقال البشر من حالة الطبيعة الفوضوية إلى المجتمع المنظم. هذه النظرية ساهمت بشكل كبير في

---

[1] أوشن سمية , **دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي، دراسة حالة الجزائر** , مذكرة ماجستير ,قسم العلوم السياسية , ,كلية الحقوق والعلوم السياسية ,جامعة باتنة , 2010 ,ص38

[2] عدلاني و زياني . **دور المجتمع المدني في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر 2012-1990.** مذكرة الماستر في العلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزو 2015-2014.ص 20

[3] عدلاني و زياني. **مرجع سابق** .ص 20

تطور الفكر السياسي الغربي وأسهمت في تشكيل الأنظمة الديمقراطية الحديثة من خلال تقديم مقترحات لتحديد وتحجيم السلطات التحكمية والاستبدادية.

فقد تبين أن البديل الوحيد لمبادئ" الحق الإلهي "هو" نظرية العقد الاجتماعي "التي استقطبت أنصار الحرية نظرا لما احتوته من مقترحات بشأن تحديد و تحجيم السلطات التحكمية والاستبدادية للملوك، وقد استخدم الفلاسفة والمفكرون النظرية عندما حاولوا التحرر من قيود السلطة الدينية (الكنيسة)[1]

و بهذا أصبحت نظرية العقد الاجتماعي من أشهر النظريات المفسرة لنشأة المجتمع المدني في الفكر السياسي فهي تشمل أفكار رواد الفكر السياسي الغربي، توماس هوبس، وجون لوك و جون جاك روسو.

على الرغم من اتفاق هؤلاء الفلاسفة على الأساس التعاقدي للمجتمع المدني، إلا أنهم اختلفوا في تحديد طبيعة العقد والحالة الطبيعية وهذا رأي كل واحد منهم :

هوبز: ركز على الطاعة المطلقة لحاكم قوي لضمان الأمن والنظام.

لوك: أكد على حماية الحقوق الطبيعية للفرد وأن الحكومة يجب أن تكون محدودة وخاضعة للمساءلة.

روسو: شدد على الإرادة العامة والمساواة، حيث يرى أن المجتمع يجب أن يعكس الإرادة الجماعية للأفراد.

حيث يميز توماس هوبز بين المجتمع الطبيعي و المجتمع المدني، فالمجتمع الطبيعي هو الذي يتميز بالفوضى و الحرب و العلاقات العدوانية بين الأفراد ، أما المجتمع المدني فهو مجتمع منظم بواسطة ادارة عامة نشأت بموجب عقد تتنازل فيه الأفراد عن إرادتهم وحقوقهم الطبيعية (الحرية و المساواة) لصالح شخص الحاكم أو جمعية حاكمة بحيث يسعى و يعمل هذا الشخص على ضمان مصالح الأفراد و أمنهم.

إذا وفقا لتوماس هوبز المجتمع المدني هو المجتمع السياسي أو الدولة، غير أن هذا العقد المشكل للمجتمع المدني لا يتضمن فكرة انشاء جمعيات و إنما هو عبارة عن تسليم مشترك لحقوق الناس جميعا لصالح شخص واحد يمثلهم و يتصرف مكانهم.[2]

---

[1] .علي عبد الصادق، **مفهوم المجتمع المدني قراءة أولية** ، القاهرة :مركز المحروسة للنشر، 2003 ، ص15

[2] علي لقرع، **المجتمع المدني في منطقة الخليج العربي دراسة حالة الكويت** ، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2018 م،ص14

وقد اتفق كل من " توماس هوبز "و "جون لوك"، و "جون جاك روسو "أن الانسان قد مر بمرحلتين المرحلة الأولى : هي المرحلة الطبيعة، وهي الحالة التي كان عليها الإنسان قبل أن يدخل في المجتمع فكان يعيش بموجب قوانين الطبيعة وحدها اما المرحلة الثانية :هي المرحلة اللاحقة التي انتقل الانسان إليها للعيش داخل المجتمع واحترام قوانينه.وعلى الرغم من اتفاق فلاسفة العقد الاجتماعي على أن المجتمع المدني يقوم على أساس تعاقدي، إلا أنهم اختلفوا في تحديد الملامح الأساسية لطبيعة العقد وكذلك الحالة الطبيعية، وضوابطه عبر إقرار " التعاقد الاجتماعي " بين الموجودين داخل المجتمع.[1]

**المطلب الثاني : مفهوم المجتمع المدني عند رواد و منظري الفكر الغربي**

بالرغم من كون المجتمع المدني يضرب جذوره إلى الثقافة الغربية في أصولها القديمة إذ تمتد جذوره إلى الفكر اليوناني وتحديدا إلى الفيلسوف **أرسطو**، إلا أن هذا المفهوم لم يتشكل بصورة جدية إلا من خلال مفكري القرنين السابع عشر والثامن عشر، والذين عبروا عن إرادتهم في الإنتهاء من أزمنة العصور الوسطى وإعلان القطيعة على النظام القديم جملة وتفصيلا (.يقوم النظام القديم على أساس نظام اجتماعي تراتبي، تقنن بموجبه ملكية الأراضي والممتلكات العينية تقنينا يميز بين المالكين وبين التابعيين لهم، ويشرع له تصور إيديولوجي يربط بين السلطة وبين القدسية من جهة أولى، ويقضي باعتبار السلطة سلطة مطلقة سواء أخذنا السلطة بحسب مرجعيتها الدينية أو نظرنا إليها في مرجعيتها السياسية، وقد عمل على صياغة هذه التصور كل من رجال الكنيسة وفقهاء القانون المقدس أو نظرية الحق الإلهي للملوك....) [2]

ظهر مصطلح "المجتمع المدني" بشكل جلي مع ظهور الفكر الغربي، وخاصة مع تطور الفلسفة السياسية والاجتماعية في القرنين السابع عشر والثامن عشر. إلا أن خروجه إلى الواجهة بشكل خاص كان بعد تحدي حركة التضامن العمالية للنظام في بولندا في نهاية السبعينات، حيث جمعت ملايين العمال والمثقفين، مما دفع الباحثين للحديث عن المجتمع المدني بنسختيه الأولى والثانية:

---

[1] علي لقرع،**المرجع نفسه** ص 14

[2] عبد السلام عبد اللاوي **دورالمجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر** .مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية .جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2010/ص 18.

***مفهوم المجتمع المدني عند الفيلسوف الألماني " جورج فرديريك هيجل georg.** " fiedrich hegel" هو أول من تحدث بصراحة عن أنه ثمة فصلا تاما بين ما هو سياسي وما هو مدني، فلقد ميز " هيجل "بين المجتمع المدني وبين الدولة السياسية أو المجتمع السياسي في كتابه " نقد فلسفة الحق "الصادرة عام 1821 م، حيث ذهب " هيجل "إلى أن مجال الحياة الأخلاقية التي يعيشها الأفراد تنقسم إلى مجموعات ثلاثة أساسية وهي : الأسرة، المجتمع المدني والدول[1]

* **مفهوم المجتمع المدني عند كارل ماركس karl marx** حيث قدم تفسيراً نقدياً للمجتمع المدني كجزء من نظام يكرس السيطرة الطبقية والاقتصادية. في هذا السياق، المجتمع المدني لا يكون مستقلاً عن الدولة، بل يكون وسيلة لتعزيز الهيمنة الاقتصادية والسياسية للطبقة البرجوازية. من خلال فهم هذه الديناميات، يسعى ماركس إلى كشف الطبيعة الطبقية للمجتمع والدعوة إلى التغيير الثوري لتحقيق مجتمع أكثر عدالة. إن المفهوم الماركسي للمجتمع المدني يبرز في إطار هيمنة الصراع الطبقي إلى جانب قيام دولة البروليتاريا التي تعني انتهاء النظام الطبقي إلى الأبد، الأمر الذي يعني عدم الحاجة إلى تنظيمات المجتمع المدني. وإذا كان المجتمع المدني يعني تلاحم شرائح المجتمع المختلفة في تنظيمات تحقق مصالحها، فإن مرحلة الانتقال الاشتراكية تعنى وجود طبقة عمالية متجانسة لا تتطلب وجود مجتمع مدني على غرار ما هو موجود بالمجتمعات الرأسمالية ذات التقسيم الطبقي الحاد. كما أن مرحلة الشيوعية، التي تعنى نظريا تحقق مبدأ المساواة و اللاطبقية، لا تتطلب أيضاً وجود تنظيمات للمجتمع المدني، على أساس أن مصلحة الجميع تتحقق في هذه المرحلة [2]

وللمحافظة على مصلحة الجماعة، فإن الماركسية تؤكد ضرورة سيطرة ورقابة الدولة على أوجه الحياة المختلفة، ولذلك يلاحظ أن تنظيمات المجتمع المدني، مثل نقابات العمال والجماعات المصلحية تخضع باستمرار لرقابة وتحكم الدولة. وبالفعل خضعت تنظيمات المجتمع المدني، لاسيما الكنيسة والعديد من الجماعات المصلحية، للرقابة من

[1] أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2000 ، ص20

[2] رياض صالح أبو العطاء، **ديون العالم الثالث على ضوء أحكام القانون الدولي** ، دار النهضة العربية، القاهرة. 1993. ص 23

قبل النظم الشيوعية في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية قبل انهيارها في نهاية العقد الثامن من القرن العشرين[1]

***أما مفهوم المجتمع المدني عند غرامشي gramsci** المعروف بنزعته الماركسية ليبلور رؤيته في كون أن المجتمع المدني يعتبر ساحة للتّنافس الإيديولوجي، فبعد أن عرف نتيجة الرأسمالية في المجتمع إبّان القرنين ال 17 و القرن ال 18 مستويات جديدة نتيجة الصراع النّاجم عن النّظام الطّبقي، كان لا بد لهذه الأخيرة أن تجد الحلول المناسبة لذلك الوضع حفاظا منها على مصالحها أولا و سعيا منها لإعادة الاستقرار في المجتمع ثانيا، كما يرى بأن المجتمع المدني عبارة عن مزيج من مجموعة أفكار بنّاءة تتباين قاعدتها بين النقابات ، الأحزاب، المدارس والكنائس و حتى الصّحافة[2].

وقد أكد " غرامشي "على فكرة الهيمنة من خلال ربطه لمفهوم المجتمع المدني بمفاهيم الدولة الأيدولوجية، والثقافية والثورية، وبذلك قدم مساهمات قيمة في تطوير لمفهوم المجتمع المدني بنقله لمساحة المفهوم وحيز استخدامه – إلى البنية الفوقية للمجتمع وأشار إلى البيئة الثقافية الايديولوجية ومؤسساتها (الحزب، النقابة، المدرسة، وسائل الإعلام)،" و أشار ايضا أن المجتمع المدني و الدولة ، يلتقيان و يشتركان في عملية السيطرة على المجتمع السياسي لتحقيق هدف السيطرة المباشرة، من خلال أجهزة الدولة المختلفة، أما المجتمع المدني وما يميزه من أحزاب ونقابات وجمعيات و وسائل اعلام ودور عبادة ومدارس فيقوم بوظيفة السيطرة غير المباشرة من خلال الهيمنة الإيديولوجية و الثقافية، بما يعني أن المجتمع المدني هو ميدان للهيمنة الثقافية.[3]

ان غرامشي قدم مفهومًا عميقًا ومعقدًا للمجتمع المدني، مركزًا على دوره كميدان للتنافس الأيديولوجي والهيمنة الثقافية. و رؤيته للمجتمع المدني باعتباره ساحة للصراع الأيديولوجي تضيف بُعدًا جديدًا للفكر الماركسي، حيث يظهر كيف يمكن للثقافة والأيديولوجيا أن تكون أدوات للهيمنة أو للتحرر. في سياق الرأسمالية، وهنا المجتمع المدني يلعب دورًا مزدوجًا في تعزيز السيطرة الطبقية وفي نفس الوقت يمكن أن يكون موقعًا للمقاومة والثورة.

---

[1] زاهية ولد قدور .مرجع سابق .ص 534

[2] غزالة زبير .**المجتمع المدني في الجزائر الجمعيات نموذجا .الجزائر** .مجلة التنمية البشرية 2008مارس العدد 10ص 257

[3] هالة بن ساسي .**المجتمع المدني كآلية لتحقيق التنمية المحلية** .مذكرة ماستر .علوم سياسية . 2014-2013. ص 24

و في المؤلف المعنون ب "مبادئ فلسفة الحق" للفيلسوف الألماني هيجل عبارة تقول أن المجتمع المدني "يقع بين الأسرة و الدولة وأنّه يتكون من الأفراد والطبقات والجماعات والمؤسسات وتنتظم كلها داخل قانون المدني[1] و عليه فإن هيجل يعتبر المجتمع المدني مرحلة أساسية في تطور الحرية الفردية والاجتماعية. و هو يقع بين الأسرة والدولة، ويشمل الأفراد والطبقات والمؤسسات التي تنتظم داخل إطار القانون المدني. هذا المفهوم يعكس تعقيد وتعددية المجتمع الحديث، حيث تتداخل المصالح الفردية والجماعية وتتحقق الحرية من خلال النظام القانوني والمؤسسات المدنية.

اما المفهوم الليبرالي الكلاسيكي للمجتمع المدني يلخص مفهومه في بعدين أساسيين هما:

1 **بيئة أو مكان المجتمع** "**space**" حيث إن المجتمع المدني يعتبر مستقلاً ليس فقط عن الدولة، ولكنه يعتبر مستقلاً أيضا عن الأسرة ونظام السوق "market economy ". ويطلق على المجتمع المدني مصطلح القطاع الثالث "the third sector" على أساس أنه يلي القطاعين العام والخاص . لكن استقلالية المجتمع المدني عن الدولة لا يعنى بالضرورة أن المجتمع المدني لا يتداخل ويتفاعل مع القطاعين العام والخاص، لاسيما إذا كانت مصالحه وأهدافه تتوافق وتتماشى مع هذين القطاعين.[2]

فالأفراد ينخرطون و ينضمون إلى تنظيمات المجتمع المدني بقصد تحقيق منافع ومكاسب مشتركة، على اعتبار أن المجتمع المدني يشمل طوائف وتنظيمات فرعية مختلفة تجمعها أهداف مشتركة ومصلحة واحدة. إذن، فوفقا لمعيار بيئة أو مكان المجتمع المدني، فإن المفهوم الكلاسيكي للمجتمع المدني يقر بوجود خصائص محددة، وليس طبيعة موحدة على غرار رابطة الدم الموجودة مثلاً في إطار الأسرة.

[1] غزالة زبير .مرجع سابق. ص 30

[2] زاهية قدوره، **تاريخ العرب الحديث**. دار النهضة العربية، بيروت .لبنان . 1975 .ص 327

إن اختلاف بيئة المجتمع المدني من مكان إلى آخر، يعنى أنه لا توجد له خصائص محددة تتسم بالثبات. إذن، فخصائص المجتمع المدني في دولة ما ليست بالضرورة مطابقة لتنظيمات المجتمع المدني في مكان أو بيئة أخرى، ومن هناك يلاحظ أن المجتمع المدني يعكس طموحات وأهداف وظروف البيئة التي يوجد فيها، الأمر الذي يعنى أن المجتمع المدني في الدول النامية يجب ألا يكون بالضرورة نسخة مطابقة لما هو موجود في الدول الغربية.[1]

**2نظام القيم"the value system** " السائد في المجتمع، حيث يلاحظ أنها تبين إلى حد كبير المبادئ الإيديولوجية لليبرالية والرأسمالية، خاصة المبادئ المتعلقة بالحرية، والانفتاح، والشفافية .ففيما يتعلق بالحرية، فإن الأفراد يعتبرون أحرارا في أن ينضموا أو لا ينضموا إلى تنظيمات المجتمع المدني. لكن متى تأسست تنظيمات المجتمع المدني على أساس تطوعي، فإن السمة المميزة لهذه التنظيمات تتجسد في الانفتاح والشفافية معاً، على أساس أن العملية السياسية تعني الحوار وتقبل وجهات نظر الآخرين. ونظراً إلى أن الإيديولوجية الليبرالية تقوم على أساس الحرية الفردية "individualism " فإنها تقر بهذه الحرية كمطلب أساسي لتشكل تنظيمات المجتمع المدني. فإن نظام القيم الذي يقوم عليه المجتمع المدني لا يعنى فقط قيام هذه التنظيمات على أساس تطوعي، ولكنه تعني أيضاً توفر خصائص أخرى، مثل الانفتاح على الآخرين والشفافية.[2]

**مفهوم المجتمع المدني عند الكسيس دي توكفيل alexis de tocqueville:**

انعكست ازدواجية توكفيل بإزاء الثورة الفرنسية في إدراكه أن" النظام القديم "كان يتقهقر تقهقرا مؤكدا أمام تمدد ثقافة المساواة والديمقراطية،لكنه شارك مونتسكيوMontesquieu مخاوفه من السلطة المركزية، و أراد الحد من نطاقها بالمؤسسات المحمية والتجمعات الطوعية، وأن المجتمع المدني عنده إنما يحمي التحرر، لأنه كان قائما على النزعة المحلية والخصوصية والامتياز الراسخ [3]

[1] زاهية قدوره **مرجع سابق** ،.ص 327

[2] زاهية قدوره **مرجع سابق** ،.ص 327

[3] عدلاني و زياني . **دور المجتمع المدني في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر 2012-1990**. مذكرة الماستر في العموم السياسية

تعريف" برترند بادي bertrand badie:"يعرّفه بأنّه " كلّ المؤسّسات التي تتيح للأفراد التمكّن من الخيرات و المنافع دون تدخّل أو وساطة من الدّولة. [1]

تعريف دومينيك كولاس dominique colas: يقول بأن المجتمع المدني " يعني الحياة الإجتماعيّة المنظمة إنطلاقا من منطق خاص بها و خاصّة الحياة الجمعويّة الّتي تتضمن دينامية إقتصاديّة وثقافيّة و سياسية "[2]

**اما ريموند هينيبوش** Raymond hinnebusch يعرف المجتمع المدني في إطار كونه تعبيرا أساسيا في الانتقال التعددي المستقر فالمجتمع المدني يتمثل في شبكة الاتحادات الطوعية التكوين. والتي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على احتواء الانقسامات الاجتماعية، تشكل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع فإنها تعمل على ربطها بالدولة وسلطتها.[3]

وكذالك نجد **ستيفن ديلو steven delue :** يعرف المجتمع المدني بأنه هو أشكال عديدة ومختلفة – من الجمعيات غالبا ما يطلق عليها مجموعات طوعية أو مؤسسات قانونية هذه التنظيمات التي توجد خارج الهياكل الرسمية لسلطة الدولة، تشير إلى حيز مستقل يتوفر للأفراد فيه حرية تتيح عدد متنوع من خيارات الحياة التي تتيحها جماعات متنوعة يستطيع الأفراد الانضمام إليها.[4]

**المطلب الثالث :مفهوم المجتمع المدني عند رواد و منظري الفكر العربي الإسلامي**

لقد اكد الكثير من الباحثين انه كان هناك دائمًا أشكال من التنظيمات الاجتماعية التي تشبه المجتمع المدني الغربي، رغم اختلاف السياقات التاريخية والثقافية. على سبيل المثال، كانت هناك مؤسسات مثل الأوقاف (الوقف) التي لعبت دورًا كبيرًا في تقديم الخدمات الاجتماعية والتعليمة. كذلك، كان هناك تقاليد من الشورى والمجالس الشعبية في بعض الدول العربية و الإسلامية التي يمكن أن تُعد نواة لمفهوم المجتمع المدني. كل

---

جامعة مولود معمري تيزي وزو 2015-2014. ص 28

[1] (http/www.wolton.cnrs.fr/glossair/fr . glossair-societe civile موقع الكتروني .تاريخ الزيارة 2024/5/22 على الساعة 12:03:

[2] (http/www.wolton.cnrs.fr/glossair/fr . glossair-societe civile موقع الكتروني .تاريخ الزيارة 2024/5/22 على الساعة 12:03:موقع الكتروني

[3] هالة بن الساسي . **مرجع سابق** .ص 39

[4] هالة بن الساسي . **مرجع سابق** .ص 39

من هذه المؤسسات والممارسات تُظهر أن المجتمع المدني في العالم العربي والإسلامي له جذور تاريخية عميقة، وهي تختلف في شكلها وتفاصيلها عن النموذج الغربي ولكنها تتشارك في بعض الوظائف الأساسية.، وأن ما أصابه من فترات ضعف واندثار وانقطاع كان نتيجة عوامل داخلية مثل تسلط الأنظمة العربية وتهميشها للمنظمات الاهلية و كذالك عوامل خارجية مثل الاستعمار الاجنبي الذي كان يحارب ويمنع أي تجمع او تعاون بين الاهالي خوفا ان يتحول الى رابطة قوية وينظم نفسه ويحاربه و يطالبه بالاستقلال وهذا ما تطرق له الكثير من المفكرين في تعريفاتهم من بينهم **وجيه الكوثراني** " فقد استعمل مصطلح المجتمع الأهلي ويقول في ذلك ":أن التراث العربي الإسلامي شهد نمطا متميزا وخاصة بطابع الحضارة العربية الإسلامية و هو ما يعبر عنه بفكرة المجتمع الأهلي وهذا لتوصيف مظاهر العلاقة بين المجتمع العربي في التاريخ وبما هو وعاء لبشر ينتجون سياسة وسلعا وعلاقات تبادل، وبين الدولة كهيئة حاكمة ومنظمة لعلاقات البشر ."[1]

يعرف **عبد الغفار شكر** المجتمع المدني بأنه":مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدولة، أي بين مؤسسات القرابة( الأسرة والقبيلة والعشيرة ) ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها، هذه التنظيمات التطوعية تنشأ لتحقيق مصالح أعضائها كالجمعيات الأهلية والحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية، كما تنشأ لتقديم مساعدات أو خدمات اجتماعية لمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة والتى تلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الإحترام والتسامح و المشاركة و الإدارة السلمية لتنوع والاختلاف"[2]

عرف **محمد عابد الجابري** المجتمع المدني ( بأنه ذلك الإطار الذي تنتظم فيه علاقات الأفراد والجماعات على أسس ديمقراطية أي ذلك المجتمع الذي يحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاقتصادية والثقافية في حدها الأدنى .انه ذلك المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث للكلمة). **كما عرفه سعد الدين ابراهيم بأنه** ":

---

[1] نادية بونوة،" **دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ السياسة العامة، دراسة حالة الجزائر** 1989 –2009،مذكرة ماجيستير .علوم سياسية .كلية الحقوق. جامعة باتنة . 2010–2009 ص 32

[2] عدلاني و زياني. مرجع سابق .ص 23

مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة و الدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم و معايير الاحترام و التراضي و التسامح و الإدارة السلمية للتنوع و الاختلاف.[1]

اما التعريف الذي نقدمه للمجتمع المدني يعكس كيف يمكن أن يكون له تأثير كبير في التنظيم الاجتماعي والتضامن ضمن الثقافة العربية. فالمجتمع المدني، ، يشمل مجموعة من المؤسسات المدنية والاجتماعية التي تعبر عن مصالح المجتمع وتعمل على الدفاع عن حقوقه وتحقيق أهدافه. الأوقاف، كمثال، تُعتبر من أبرز نماذج المجتمع المدني في الثقافة العربية والإسلامية. فهي تعكس روح التكافل والتضامن الاجتماعي من خلال توفير الخدمات والموارد للمجتمع. تأسيس الأوقاف يعكس التزام الأفراد والكيانات بمساعدة الآخرين وتلبية إحتياجاتهم، مما يعزز التعاون والتلاحم الاجتماعي.

هذا النوع من التنظيمات يُظهر كيف يمكن أن يكون للمجتمع المدني في السياق العربي طابعًا خاصًا يعكس القيم الثقافية والدينية، مع الاحتفاظ بالوظائف الأساسية للمجتمع المدني التي تشمل التنظيم، والدعم، والتفاعل الاجتماعي وهذا ما يعزز و يدعم التوازن الاجتماعي والاقتصادي لأنها مؤسسة على الخدمة العامة بما يعادل عمل الجمعيات التضامنية و المنظمات الخيرية في وقتنا الحالي، ومن أمثلة ذلك وقف المساجد والأراضي، كفالة الأيتام، مساعدة طلبة العلم، تزويج الفقراء...إلخ وهذا كله بعيدا عن اروقة السلطة وتجاذباتها السياسية فهو إطار مستقل تماما سواء ماليا او أيديولوجياو اداريا[2].

**وكما عرفه رائد النهضة الفكرية محمد عبده** الذي يرى بأن المجتمع المدني هو : "مجتمع المواطنين الذين قد يختلفون في العقيدة والمذاهب، إلا أنهم يتكلمون لغة واحدة ويجولون في أرض واحدة، الجميع إخوان حقوقهم في السياسة متساوية." وهو يشير الى قضية المشترك الانساني الذي يجذب الناس للاجتماع والتعاون لتحقيق اهدافهم بغض النظر عن اختلاف ايديولوجياتهم و مذاهبهم وهو هنا يرى فكرة المجتمع المدني من بعد حضاري راقي . وهنا نجد ايضا في ثقافتنا العربية في العصر الجاهلي حلف

[1] عدلاني و زياني. مرجع سابق .نفس الصفحة 23

[2] عبد الحميد الأنصاري، **" نحو مفهوم عربي اسلامي للمجتمع المدني"**، المستقبل العربي، العدد372 .2000. ص 102

الفضول الذي أنشئ و عقد بين خمسة قبائل من قريش اجتمعوا في دار عبد الله بن جدعان بهدف حفظ الحقوق ونصرة المظلوم ورد المظالم وقد حضره النبي محمد عليه الصلاة والسلام قبل ان يبعث رسولا وقد أثنى عليه النبي بعد البعثة وأحبه و سبب نشأته انه كان بعض ضيوف مكة وعابري السبيل يتعرضون للسرقة والظلم ولا احد يرد لهم مظالمهم او يردع الظالمين عنهم فتنادى اهل مكة وقبائلها لعقد هذا الحلف لنصرة المظلومين ورد حقوقهم ويعتبر عقد مثل هذا نموذجا للمجتمع المدني التطوعي الهادف ويعتبر اول جمعية للدفاع عن حقوق الانسان.[1]

**المطلب الرابع : خصائص وظائف المجتمع المدني**

**خصائص المجتمع المدني** :منظمات المجتمع المدني تتسم بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المؤسسات الإجتماعية والسياسية والإقتصادية الأخرى . وجملة هذه الخصائص تلتزم بها منظمات المجتمع المدني لتكون قادرة على ممارسة نشاطها والتمتع بالفعالية والاستمرارية، وهي تتمثل في:

**أ/القدرة على التكيف** :ويقصد بذلك قدرة منظمات المجتمع المدني على التكيف مع التطورات البيئية التي تعمل من خلالها، فكلما كانت منظمة ما قادرة على التكيف كانت أكثر فاعلية ، وبقدرتها على التكيف تبتعد عن التصلب الذي يؤدي إلى تضاؤل أهميتها، أو ربما إلى فنائها .وثمة عدد من المؤشرات في هذا الخصوص وهي:

-التكيف الزمني : ويقصد به قدرة المنظمة على الإستمرارية لفترة طويلة من الزمن.

-التكيف الجيلي : ويقصد به قدرة المنظمة على الاستمرارية مع تعاقب الأجيال.

-التكيف الوظيفي : ويقصد به قدرة المنظمة على إجراء تعديلات على أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة بما يبعدها على أن تكون مجرد أداة لتحقيق أغراض معينة.[2]

**ب/الإستقلالية** :يجب أن تُسير منظمات المجتمع المدني ذاتيا، ويشعر أعضائها بهذا الإستقلال ويسعون إليه، فقدرة منظمات المجتمع المدني على أن يكون لها دور فعال

[1] موسوعة الجزيرة نت .**حلف الفضول** . يوم 2024. www.aljazeera.net .تاريخ زيارة : يوم 2024/07/08 على الساعة :80:07

[2] عبد الرحمان صوفي عثمان ومحمود محمود عرفان،" **دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العماني :الضرورات والمستلزمات**"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد الثاني، العدد 12 ، جوان 1104 ، ص34

مرتبط بشكل واضح بمدى إستقلاليتها عن سلطة الدولة وهيمنته ( إستقلالية مالية، إستقلالية تنظيمية وادارية.)

ج / **التعقد :** يقصد بذلك تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل منظمة المجتمع المدني؛ بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية ووجود مستويات تراتبية داخلها، إضافة إلى الإنتشار الجغرافي على أوسع نطاق ممكن، فهذا التعدد والتنوع يزيد من ثبات المنظمة ويساعد على تحقيق أهدافها.

**د /التجانس** :يقصد به عدم وجود صراعات داخل منظمة المجتمع المدني، وبينها وبين غيرها من المنظمات تؤثر في ممارستها لنشاطها .غير أن الملاحظ على الحياة السياسية أنها مبنية على الإختلاف .ومنه فسمة التجانس هنا مردها إلى قدرة منظمات المجتمع المدني على التوافق وحل الصراعات بالطرق السلمية سواء داخل منظمات المجتمع المدني أو خارجه.[1]

**ومن خصائص المجتمع المدني أيضا :**

أن المجتمع المدني يحتوي داخله الكثير من التنظيمات المختلفة من ناحية الشكل والمحتوى و الدافع من الانشاء و نوع و هدف النشاطات و مجال النشاطات حيث تختلف الجمعيات عن غيرها من التّنظيمات المندرجة ضمن مؤسسات المجتمع المدني على غرار الأحزاب والنّقابات و التعاضديّات وغيرها من المسميات وهي كتالي

**اولا** الاحزاب واختلافها عن الجمعيات :

فهي تتميز عن الأحزاب بسهولة تأسيسها، إلى جانب طابعها الاجتماعي والثقافي والتربوي، والديني، بينما الأحزاب فطابعها سياسي محض، كما أن نشاط وتحرك الجمعية يمكن ان يكون على مستوى محلي أو وطني، أما الأحزاب فنشاطها وطني، وكل مواطن له الحق أن ينضم في عدة جمعيات، بينما لا يمكنه ان ينتمي و ينخرط في عدة أحزاب ، لان الانخراط الحزبي يشترط الولاء لأيديولوجية وافكار ونهج الحزب .

**ثانيا** النقابات واختلافها عن الجمعيات :

المعروف على النقابات بأنها جماعة ينشئها وينظمها أصحاب مهنة معينة فهي منظّمة تهدف إلى الدفاع عن مصالح أعضائها وتحسين مستواهم الثقافي والاجتماعي

[1] أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، بيروت :مركز دارسات الوحدة العربية، ط1 .2000 ص 37.36

والاقتصادي[1] ونلمس جليا من خلال هذا التّعريف بأن العمل النقابي يهدف من خلال برامجه إلى الدّفاع عن حقوق و مطالب جهة عماليّة معينة والسّعي لحل مشاكلهم، في حين العمل الجمعوي فنجده واسع و يتميز بالانفتاح أكثر.

ثالثا التعاضديات واختلافها عن الجمعيات :

تعتبر مهام التّعاضديات محدودة مقارنة بمهام الجمعيّات، رغم أن المشرّع الجزائري عرّفها أيضا بأنها جمعيّات وتُؤسس طبقا لذات الأحكام لكنّها تقدّم الخدمات فقط إلى أعضائها و ذوي حقوقهم حسب القانون الأساسي لسلك المهنة المنطوية تحتها.[2]

ومن خصائص المجتمع المدني ان الجمعيات المنضوية تحته متنوعة حيث نحصي العديدة و يمكن تقسيم الجمعيات في الجزائر إلى سبعة أنواع:

**الجمعيّات المحلية** : و هي الجمعيات التي تمارس نشاطها على مستوى البلدية أو الولاية و هي في تزايد مستمر حيث كان عددها سنة 1992 يقدر ب 30.000 جمعية ليصبح سنة 2001 حوالي 57.384 و حسب إحصائية أخرى قامت بها وزارة الداخلية في أفريل 2009 فقد بلغ عددها 77.361 جمعية محلية و أقرت آخر الإحصاءات لسنة 2012 بوجود 92627 جمعية مسجلة بشكل قانوني من ضمنها 20137جمعية أحياء و هي النّسبة الغالبة في مجال الحركات ,الجمعوية حيث قدرت ب 74.21 %

**الجمعيات الجهوية** : و تزاول هذه الأخيرة أنشطتها في جهة كاملة من جهات الوطن وعادة ما تكون عبارة عن مجموعة من الولايات المتقاربة[3].

**الجمعيات ذات الصّبغة الوطنية** :و تمارس نشاطها عبر كامل التّ ا رب الوطني و لها حق الانضمام الى الجمعيّات الدولية حسب الشروط المنصوص عليها قانونا و قد كان عدد هدا النّوع من الجمعيّات في سنة 2000 823 جمعيّة

ليصبح عددها 900 جمعية سنة 2006 و سنة 2009 أصبحت تقدر ب 962 جمعية و ت ا زيدت سنة 2012 ليبلغ عددها 1027 جمعية وطنية

---

[1] رجب حسن عبد الكريم،" : **الحماية القضائية لحرية تأسيس و أداء الاحزاب السياسية** "، دار النهضة العربية، القاهرة.ص 30

[2] قانون الجمعيات .الجريدة الرسمية ، عدد 56 الصادرة . 1990/12/25

[3] موقع الالكتروني لوزارة الداخلية . www.interieur.gov.dz..تاريخ الزيارة :2024/03/22 على الساعة :19:23

**إتّحادات الجمعيات و اتحادياتها** :و هي تكتلات بين الجمعيات أهدافها واحدة أو مماثلة لبعضها البعض.

**الجمعيات ذات المنفعة العامة** :هي جمعيّات لها مكانة متميزة في السلم الهرمي للجمعيات حيث لها صفات وخصوصيات ومشاركتها للدّولة في توفير النفع العام للصّالح العام.

**الجمعيّات الأجنبيّة** :وهي جمعيّات إمّا يكون مقرها في الخارج أو يكون مقرها في الجزائر ولكن تسيّر· من طرف أجانب، كليا أو جزئيا.

**الجمعيات التي تنشأ بحكم القانون** :رغم أن تكوين الجمعيات يكون بإرادة طوعية من المؤسسين، إلاّ أنه توجد استثناءات في مجالات معينة، حيث يُلزم الأشخاص على تأسيس جمعيّات والانخراط فيها كشكل من أشكال التّنظيم لهذه المجالات ،

مثلا :قانون رقم 10/04 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بالتّربية البدنية والرياضية وفي مادته 15 و الذي يقضي بأن يتمّ إجباريا ضمن مؤسسات التربية والتعليم العالي وحتى التّكوين، بتأسيس جمعيات رياضيّة مكلفة بتنشيط الرياضة في هذه المؤسّسات. ويعتبر الارتفاع المتزايد للجمعيات في الجزائر هو مؤشر على وجود الديموقراطية وعامل من عوامل تطوّر المجتمعات، لذلك لا بد من تشجيعها بإعطائها الدّعم اللاّزم لقيامها بمهامها على أتمّ وجه إلاّ أنه يبقى واقع آخر لا بد من مواجهته وهو وجود العديد من الجمعيّات لا نرى تمثيلاتها إلاّ في بعض المناسبات وأخرى موجودة على الورق فقط، لا تزاول أي مهام أو أنشطة فعلية ولا تظهر على الإطلاق و هذا أمر لا بد من الوقوف عنده وتداركه لأنه يّعتبر هدرا لنسبة معتبرة من الطاقة المادية والبشرية على غير موضعها.[1]

**أما وظائف المجتمع المدني فهي :**

*تجميع المصالح : عن طريق بلورة مواقف جماعية من القضايا التي تواجه أعضاءه وتمكنهم من التحرك جماعيا لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف الجماعية. [2]

[1] غزالة زبير "**المجتمع المدني في الجزائر .الجمعيات نموذجا**" مجلة التنمية البشرية العدد 10 مارس .2018 .ص 270

[2] رابح لعروس" **أفاق ومستقبل المجتمع المدني في الجزائر** " مجلة النهضة "مصر، العدد 2، السنة 2009 ، ص199

1. حسم وحل الصراعات بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية، فتسهم بذلك في توطيد وتقوية أسس التضامن الاجتماعي.

2. زيادة الثروة وتحسين الأوضاع : بمعنى القدرة على توفير الفرص لممارسة نشاط يؤدي إلى زيادة الدّخل من خلال هذه المؤسسات نفسيا [1]

3. إفراز القيادات الجديدة بالعلاقة مع نشاطاتها الديمقراطية.

4. نشر ثقافة مدنية : وهي في مجملها تجعل المجتمع المدني مفتاح الديمقراطية و مدرستها [2] تعد التنشئة السياسية من أهم الوظائف التي يقوم بها المجتمع المدني، إذ يمكن لأي من وحدات المجتمع المدني أن تؤدي وظيفة التنشئة السياسية لبشر الذين ينتمون اليها ، أو تقوم بخدمة أو إشباع إحتياجاتهم من خلال تدريبهم على أسس المشاركة السياسية السليمة.

5. السعي لتبني الآليات اللازمة وتوفير الظروف الملائمة من أجل تمكين البشر المهمشين اقتصاديا، سياسيا، وثقافيا حتى يندمجوا في المجرى العالمي الشامل سعيا باتجاه عالم شفاف و عادل ينتهي فيه التسلط و الاستغلال.[3]

**6.** ملء الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها : مع قدوم الثمانينيات من القرن العشرين شهد العالم ظاهرة واسعة الانتشار هي انسحاب الدولة من العديد من الأدوار ، وخصوصا في مجالات النشاط الاقتصادي كالإنتاج وتوفير الخدمات كالتعليم والعلاج و التعليم وتشغيل الناس ، فقد بدأت الحكومات تعاني من اشتداد أزمة الديون وعجزها عن سدادها .بدأت الدولة في الانسحاب و تركت ورائها فراغا يحتاج من يملأه لمساعدتها في أداء تلك الوظائف، وهنا كان لا بد أن يتحرك المجتمع المدني لشغل هذا الفراغ و إلا تعرض هذا المجتمع للانهيار خصوصا عندما يتواجد شعور عدم الرضا لدى الفئات التي كانت تستفيد من الدور السابق للدولة وتعتمد عليها لإشباع احتياجاتها والتي تشعر أن الحكومة قد تخلت عنها.[4]

---

[1] عبد السلام عبد اللاوي :**مرجع سابق**،ص03

[2] عدلاني و زياني .**مرجع سابق** .ص 32

[3] عدلاني و زياني .مرجع سابق . ص 32

[4] هالة بن ساسي .**المجتمع المدني كآلية لتحقيق التنمية المحلية** .مذكرة ماستر .علوم سياسية . 2014-2013. ص 48

7. تحقيق النظام و الإنضباط في المجتمع :.[1] وذالك من خلال تنسيق افراد المجتمع فيما بينهم حول كل ما يواجههم خلال حياتهم سواء لحماية الافراد او الممتلكات .

08.التنمية المستدامة : حيث يتم من خلال منظمات المجتمع المدني تنمية وتطوير المهارات والقدرات الفردية للأعضاء بشكل يقلل من العبء على الحكومة، حيث يصبح لمؤسسات المجتمع المدني دور شريك للدور الحكومي في تنفيذ برامج وخطط التنمية المستدامة بمختلف جوانبها.[2]

***وظائف المجتمع المدني تجاه الفرد:**

توفير الدعم والرعاية: يقدم المجتمع المدني للأفراد فرصاً للحصول على المساعدة في الأوقات الصعبة من خلال برامج الرعاية الاجتماعية والخدمات النفسية والطبية.

تعزيز الحقوق والتمكين: يعمل على تعزيز حقوق الأفراد وتمكينهم من خلال التوعية بحقوقهم وتوفير الدعم القانوني والإرشادي.[3]

تنمية المهارات الشخصية: يوفر فرص التدريب والتطوير للأفراد، مما يساعدهم على اكتساب مهارات جديدة وتحسين فرصهم في سوق العمل

***وظائف المجتمع المدني تجاه المجتمع:**

تعزيز التكافل الاجتماعي: يسهم في بناء روح التعاون والتضامن بين أفراد المجتمع من خلال الأنشطة الخيرية والتطوعية.

إصلاح العلاقات الاجتماعية: يساعد في معالجة القضايا الاجتماعية وتعزيز العلاقات الإيجابية بين مختلف الفئات الاجتماعية.

تحقيق التنمية المحلية: يعمل على تحسين ظروف الحياة في المجتمعات المحلية من خلال تنفيذ مشاريع تنموية محلية تستجيب لاحتياجات السكان.

***. وظائف المجتمع المدني تجاه الدولة:**

التأثير على السياسات العامة: يسهم في تشكيل السياسات العامة من خلال تقديم المشورة والاقتراحات للحكومات وصانعي السياسات، والمشاركة في النقاشات السياسية.

---

[1] عدلاني و زياني .مرجع سابق .ص 33

[2] هالة بن ساسي .مرجع سابق .ص 49

[3] هالة بن ساسي .مرجع سابق .ص 46

تعزيز الديمقراطية: يعزز قيم الديمقراطية من خلال دعم المشاركة السياسية، وتنظيم الانتخابات، وتعزيز الوعي السياسي بين المواطنين.

مراقبة حقوق الإنسان: يراقب وينبه إلى انتهاكات حقوق الإنسان، ويعمل على ضمان احترام الحقوق والحريات الأساسية.

توفير بدائل للحلول الحكومية: يقدم حلولاً وبدائل للمشاكل التي قد لا تتناولها السياسات الحكومية بفعالية، مما يساهم في تحقيق تنوع في استراتيجيات التنمية.

هذه الوظائف الإضافية تسلط الضوء على الدور الشامل والمتنوع للمجتمع المدني في تعزيز التنمية الاجتماعية والتفاعل مع مختلف جوانب الحياة الفردية والمجتمعية والسياسية.[1]

## المبحث الثاني : مراحل تطور المجتمع المدني بالجزائر

إن معرفة تاريخ الحركة الجمعوية في الجزائر ضروري لفهم الوضع الحالي وأسباب التأخر في مواكبة الأداء والإنجازات التي تحققها الجمعيات في الدول الأخرى. لقد مرت الحركة الجمعوية في الجزائر بمراحل متعددة منذ استرجاع السيادة الوطنية مرحلة الاحتلال الاجنبي (1830–1962) ثم مرحلة ما بعد الاستقلال (1962–1980) ثم مرحلة ما يسمى التحولات السياسية (1980–1989) الناتجة عن الارتدادات الاقتصادية و الاجتماعية بسبب الأزمة الاقتصادية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط والديون الخارجية ثم مرحلة مرحلة الانفتاح الديمقراطي (1989–1991) حيث تم إعتماد التعددية الحزبية بعد أحداث أكتوبر 1988، ثم تلتها مرحلة الأزمة والعشرية السوداء (1992–1999) حيث تعرضت الجزائر لأزمة سياسية وأمنية حادة في هذه الفترة. وبعدها مرحلة الاستقرار النسبي والإصلاح (2000 حتى الآن)

حيث تميزت هذه المرحلة بعودة الإستقرار مع بداية الألفية الجديدة ، و بدأت البلاد تشهد عودة تدريجية للاستقرار السياسي والأمني، مما أتاح فرصاً جديدة للجمعيات

[1] هالة بن ساسي .مرجع سابق .ص48

للعمل.، وهنا نلفت الانتباه إلى الدور الفعّال الّذي بإمكان المجتمع المدني القيام به في تخطي الأزمة السياسية و الأمنية والاقتصادية التى تمر بها البلاد حيث عرفت الجزائر أولى تجاربها في انطلاق مسيرة الحركة الجمعوية ، وعلى هذا الأساس تناولنا في هذا المبحث مراحل تطور لمجتمع المدني بالجزائر والأسباب التاريخية التي مهّدت لظهوره.[1]

**المطلب الأول المجتمع المدني في مرحلة الإحتلال الأجنبي :**

ترجع نشأة النظام الجمعوي في الجزائر إلى خصوصيات القيم الإجتماعية والتربوية والروحية الهادفة للفعل الخيري التي يتميز بها المجتمع الجزائري كما أن النظام الموروث للفعل الجمعوي لم يكن قائما على توزيع الثروة بقدر ما كان يصب في المشاركة الجماعية، وهو أحد أشكال التماسك والتكافل الإجتماعي، وذلك لحاجة الأفراد لتقوية وجودهم الإجتماعي والحفاظ على إستمرارية حياتهم لذا فقد عرف المجتمع الجزائري مؤسسات مدنية ترعى شؤونه ومشاكله[2]، وتكون وسيط بينه وبين الدولة شأنه شأن كل دول العربية الإسلامية، وفي فترة التواجد الأجنبي التركي في الجزائر،عرف المجتمع تنظيمات جديدة إضافة إلى التنظيمات الموجودة سابقا، وذلك رغم كون نظام التواجد الاجنبي التركي متمركزا في المدن أكثر منه في الأرياف، ولم يعط لهذه المدن الفرصة للنمو والتوسع من أجل قيام تنظيمات إجتماعية و ثقافية و إقتصادية بل سعى الى تحطيم قدرة الأهالي الاجتماعية والمعيشية بإثقالهم بالضرائب والغرامات الغير مبررة إلا أّنه وبالرغم من كل هذه الظروف القاهرة ظهرت تنظيمات مختلفة، في الدرجة منها نجد التنظيمات المهنية التي كانت متحدة تحت ما يسمى "بالأمانة "والتي كانت تضم من 35إلى 54 عضو هذه التنظيمات المهنية كانت تمارس رقابة فعلية على جودة المنتوج، تحكم في الأسعار والتنظيم الاجتماعي، إضافة إلى حماية مصالح أفرادها، في الدرجة الثانية، تأتي التنظيمات المتخصصة في تسيير الأحياء التي تعرف بإسم" الحومة"، هذه الأخيرة تتكون من طرف الأمناء، وعليه فكل حي يملك ممثله لدى الهيئات التركية

[1] عزاوي حمزة . مقال حول **الحركة الجمعوية في الجزائر بين الفاعلية وصورية الأداء التنموي** أستاذ علم الاجتماع - جامعة أدرار. .

[2] عبد السلام عبد اللاوي. مرجع صابق .ص 29

والإدارية يسمى"الأمين "والذي يعبر عن مشاكل ومطالب الناس ويضمن حماية مصالحهم [1]

إلى جانب هذه التنظيمات هناك التنظيمات الإجتماعية والثقافية والخيرية المرتبطة بمؤسسات الأوقاف، مثل مؤسسة "سبل الخيرات" التي كان نشاطها موجه إلى بناء المساجد، الزوايا والمحافظة عليها وصيانتها والتكفل بخدمة ورعاية الطلبة والمدرسين، حفظ القرآن والمرتلين له، وكذا جمع وتوزيع الصدقات على الفقراء والمساكين ونجد نموذجا آخر من المؤسسات أو التنظيمات والممثلة في رابطات الأولياء الصالحين وهي نوع من المؤسسات التي تقوم بخدمة وصيانة الأملاك التابعة للتنظيم، ورعاية وإطعام الزوار ومساعدة الفقراء من أهل المدينة بالمال وذلك من مداخيل المؤسسة، كما أنشأ الأندلسيين بعد إستقرارهم في الجزائر مؤسسات خاصة بهم تقوم برعاية ومساعدة هذه الطائفة، ولقد كانت هذه التنظيمات بمثابة الصناديق الممولة لكثير من الأنشطة، التي لم يكن في مقدور الدولة والتي أنهكتها الحروب والدسائس، تغطيتها خاصة وأنها موجهة لفئة خاصة من السكان وعليه فقد اكسبها هذا العمل هيبة ومكانة في أعين السكان والقائمين على شؤون الدولة فكانت لهم الكلمة المسموعة والرأي المتبع [2]

اما في المرحلة الاحتلال الاجنبي الفرنسي : فقد كان لطّابع الجمعوي في هذه المرحلة يقتصر شكله في طابع تقليدي ديني على غرار الزّوايا التي كانت تهدف إلى خدمة الجانب الخيري والاجتماعي والارشادي واخلاقي وتعاوني ذي منفعى عامة **كاتويزة*** مثلا و توزيع **لوزيعة**[3] في لمناسبات الدينية و إيواء عابر السبيل من إطعام ومبيت .

غير انه في سنة 1901 ، فُتح المجال أمام إنشاء الجمعيّات في الجزائر رغم الظّروف السائدة أنداك، إلاّ أنها سرعان ما تميزت بالاختلاط حيث أصبحت جزائرية و أوربية في آن واحد، لتُصبح بعد فترة من الزّمن ذات طابع أهلي، مسلم، تناضل في سبيل

---

[1] عبد السلام عبد اللاوي **دورالمجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر** .مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية .جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2011/2010 ص29

[2] عبد السلام عبد اللاوي مرجع صابق ص 29

[3] **الوزيعة هي نشاط خيري يتمثل في ذبح الابقار او الاغنام و و توزيع كميات اللحم على جميع سكان القرية وذالك في مناسبات دينية مثل حلول شهرمضان او المولد النبوي الشريف .اما تويزة فهي تكاتف وتعاون جماعي لانجاز نشاط او مهمة معينة مثل لحصاد. او جني الزيتون .او بناء منزل او مسجد .ويكون العمل مجاني خيري فقط الطعام الذي يحضره صاحب التويزة.**

هدف واحد هو رفض الكيان الفرنسي الغاصب على أرض الجزائر لتتّجه جهودها نحو العمل السّياسي[1]

.وكثير ما عمدت الرأسمالية الكلونيالية إلى تهميش هذه الجمعيات أو استعمالها خدمة لمصالحها وترسيخ تواجدها وبسط نفوذها.تلتها بعد ذلك أشكال جديدة من الجمعيات، نخبوية مختلطة (جزائرية– أوروبية)، حضرية واندماجية، ثم بعدها جمعيات جزائرية أهلية مطالبة بهويتها المسلمة مضادة للتواجد الاستعماري، نشطت وناضلت داخل الجمعيات الرياضية والثقافية على وجه الخصوص .تحولت معظم هذه الجمعيات إلى حركة اجتماعية كرست جهودها بالالتزام بالنضال السياسي والإيديولوجي، إذ أصبحت تدريجيا مصدرا معتبرا لتمويل حركة التحرر الوطني من .مناضلين عسكريين وأطر سياسية داخل مختلف الأحزاب والنقابات الجزائرية. و من الامثلة عن الجمعيات التى كانت ناشطة في هذه الفترة ما يلي:

**نادي صالح باي** تأسس بقسنطينة في عام , 1907 كان هدفهم تربية الشعب تربية فكرية، وتشجيع الهوايات الأدبية و العلمية ونشر التعليم و المساعدة على تحرير الجماهير وكانت مختلف الن اودي التي تم تأسيسها تهدف إلى حث المواطنين على التأمل او لتفكير في أسباب التخلف، ثم البحث على سبيل الرقي باقتباس العلوم العصرية او التي كانت السبب في نهضة أوربا نفسها .

**جمعية العلماء المسلمين** :التي أنشأت سنة , 9139 وذلك ردا على احتفالات فرنسا بمرور قرن على احتلال الجزائر إن جمعية العلماء المسلمين بفضل منهجيتها وطريقتها في العمل استطاعت أن تحقق عدة مكاسب رغم تشديد فرنسا الخناق على كل أشكال التنظيم الاجتماعي و السياسي التي كانت تعارض مصالحها، حيث عملت هذه الجمعية على إيقاظ الشعب الجزائري من سباته و دعوته للمطالبة بحقوقه، وعارضت بشدة سياسة الإدماج وشعارها في ذلك " الجزائر بلادنا و الإسلام ديننا او لعربية لغتنا[2]

**الجمعية التوفيقية:**

[1] غزالة زبير .**المجتمع المدني في الجزائر الجمعيات نموذجا** .الجزائر .مجلة التنمية البشرية مارس 2008 العدد 10

[2] أبوا القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، بيروت، دار الغرب الإسلام، ط1 . 1998 ص 37

تم إنشائها عام 1908 و استطاعت هذه الجمعية استقطاب عددا هائلا من الأعضاء وصل إلى200 عضو خلال سنة واحدة، كان يراسها الدكتور " آيت التهامي " هدف هذه الجمعية الثقافية هو جمع الجزائريين الذين يرغبون في تثقيف أنفسهم وتطوير الفكر العلمي[1].

و مع هذا ازداد الدورالنضالي للحركة الجمعوية إبان المرحلة الاستعمارية بقيام الجمعيات الرياضية والثقافية و المهنية و اتحاد الطلبة و الكشافة والتي ساهمت بطريقة مباشرة في عملية التعبئة و الدعوة للإضرابات وجمع الاموال لصالح الثورة و التعريف بها في المحافل الدولية. (أنظر الجدول رقم 02 و03).

الجدول رقم 01 يقدم انتشار التنظيمات وسط الأهالي من الفترة الممتدة من 1900الى1962

| نوع التنظيمات | العدد | النسبة |
|---|---|---|
| تنظيمات خاصة بالفرنسيين | 3481 | 88,39 |
| تنظيمات خاصة بالأهالي | 336 | 8,53 |
| تنظيمات خاصة باليهود | 40 | 1,02 |
| تنظيمات خاصة بالمعمرين الغير فرنسيين | 81 | 2,06 |
| المجموع | 3938 | 100 |

**Source** : Omar, Hachi, Les Associations Déclarées , Revue Cread , 3eme Trimestre 2000 ,P 61.

يقدم الجدول أعلاه بعض الاحصائيات التي تعكس تراجع دور تنظيمات المجتمع المدني في المرحلة الاستعمارية مقارنة بالتنظيمات الخاصة بالفرنسيين و هو ما يمكننا ارجاعه الى السياسة الاستعمارية التي هدفت الى القضاء على تمثيل الأهالي من قبل الأهالي أنفسهم إلا في نطاق ضيق.

الجدول رقم 02 يوضح نوعية و طبيعة التنظيمات في الجزائر من 1900 الى 1962.

[1] جهيدة شاوش إخوان، **واقع المجتمع المدني في الجزائر، دراسة ميدانية للجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا**، أطروحة لنيل –شهادة دكتورة في علم الاجتماع تخصص علم إجتماع التنمية،( جامعة محمد خيضّر، بسكرة) 2014 2015 ، ص99

| نوع النشاط | العدد | النسبة |
|---|---|---|
| تنظيمات ادارية سياسية | 268 | 6,82 |
| تنظيمات اقتصادية | 167 | 4,26 |
| تنظيمات اجتماعية | 1572 | 40,26 |
| تنظيمات خاصة ثقافية | 778 | 19,83 |
| تنظيمات رياضية | 999 | 25,46 |
| تنظيمات دينية و فلسفية | 140 | 3, 57 |
| المجموع | 3924 | 100 |

**Source** : Omar, Hachi, Les Associations Déclarées , Revue Cread , 3eme Trimestre 2000 ,P 61.

يقدم الجدول أعلاه طبيعة التنظيمات الناشطة في الفترة المحددة من 1904 الى 1962 اين نجد إنتشار واسع للتنظيمات ذات الطابع الاجتماعي و التي تقدم في غالب الأحيان مساعدات و إعانات للأهالي المعوزين . مقارنة بالتنظيمات ذات الطابع السياسي و الديني التي ترتبط في الغالب بمسألة الدفاع عن الهوية و المطالبة إما بالمساواة بالنسبة للاتجاه الليبرالي مع المعمرين أو بالاستقلال بالنسبة للاتجاه الاستقلالي و هو ما يبرر تراجعها احصائيا نتيجة الضغط الذي كان يمارس عليها من طرف الاستعمار في محاولة لتضييق الخناق على العمل السياسي و النشاط الديني.

**المطلب الثاني :المجتمع المدني في الفترة الأحادية :**

فترة الأحادية الحزبية في الجزائر كانت فترة مميزة بضعف النشاط الفعلي للمجتمع المدني، حيث كانت السلطة السياسية الحاكمة تسيطر وتكيف المجتمع المدني وفقًا لأجندتها السياسية. حيث كانت السيطرة والاحتكار من قبل الدولة و قد كان الهدف المعلن هو المحافظة على الوحدة الوطنية، لانها كانت من الشعارات الأساسية التي رفعتها السلطة الحاكمة، واستخدمت كذريعة للحد من أي نشاط يعتبر مهددًا للوحدة الوطنية، وبالتالي تم تقييد عمل الجمعيات والمنظمات المستقلة. لكن هذه السياسة أدت إلى احتكار الحزب للسلطة وتحكمه في جميع الأنشطة السياسية والاجتماعية. و مع غياب التعددية لم يكن هناك مجال لوجود أحزاب معارضة أو تنظيمات مستقلة، مما أثر

على قدرة المجتمع المدني على العمل بحرية. وايضا شعار الأمن والإستقرار حيث تم إستخدام هذه الشعارات لتبرير السيطرة الشاملة على المجتمع ومنع أي أنشطة تعتبرها الدولة مهددة للأمن والاستقرار.حيث عرفت هذه المرحلة بسيطرة واحتكار النظام لمختلف الهياكل والمؤسسات وفضاءات التنشئة الإجتماعية، وتأميمها بواسطة خلق جهاز تشريعي وقانوني قهري وتمايزي، يبطل كل المحاولات التنظيمية غير الرسمية التي تريد أن تنشط خارج الإطار المؤسساتي للحزب الواحد وذلك لأن الدولة آنذاك كانت ترى أن التنمية الإقتصادية و الإجتماعية التربوية والثقافية ، مدمجة في طبيعة النظام السياسي المتبع، إذ تعتبر من مهامه الأساسية، فأقصت بذلك كل مبادرة أو منافسة في الميدان، لأنه وبرأيها أن المجتمع لم يصل بعد إلى مرحلة التكفل الذاتي بشؤونه وبذلك عمت روح الأبوية طريق تأسيس وإنشاء تنظيمات جمعوية تدافع عن حقوقه وأرائه وتخدم مصالحه في جميع المجالات، وألبست الصبغة السياسية لكل منظمات الإجتماعية والثقافية والتربوية وعليه ظلت مؤسسات المجتمع المدني بمختلف تنظيماتها، تسيير في نفس القوالب والأطر التي كانت قائمة في فترة الإستعمارية والمتمثلة في عملية الهيمنة[1]وذلك لأنّ النظام السياسي كان يروج للأفكار الشخصية لصناع القرار ورفض المبادرات وعدم تقبل التيارات السياسية سواء المعاكسة او المعتدلة أو المتطرفة وسادت إيديولوجية شمولية في النظام السياسي وهذا ما انجر عنه صراعات داخل حزب جبهة التحرير الوطني وبروز الانقلابات العسكرية نجح بعضها وفشل البعض الآخر وكل هذا جعل نشاط المجتمع المدني ثانوي لا فائدة منه يكاد يوصف بالمنعدم [2]

وتجدر الاشارة أنه وبالرجوع إلى دستور 1963 م، المادة19 (الحرية مكفولة لإنشاء جمعيات بحيث أنه لا يجب أن يكون لهذه الجمعيات توجهات تتعارض مع توجهات الحزب الحاكم ومعالم الاشتراكية المنتهجة في النظام السياسي الجزائري.)

[1] عبد السلام عبد اللاوي مرجع سابق ص32

[2] يامنة أمينة نواري .**المجتمع المدني و التنمية المحلية في الجزائر** ، دراسة حالة ولاية سعيدة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة سعيدة،2015 – 2014. ص 37

بل تكون ملزمة بالسير وفق توجهات الحزب الحاكم ,و أن تكون مهمة هذه الجمعيات هي تكوين كوادر مشبعة بقيم الحزب وضمان الترويج لها.

و في نفس الدستور من مادته 19 على ضمان الدولة لحرية تكوين الجمعيات إلا أن الحزب الحاكم(جبهة التحرير الوطني) أكد في مؤتمره الأول سنة 1964 على أن تعدد الأحزاب هو نفسه ليس مقياساً للديمقراطية ولا الحرية، كما أن تعدد النقابات يمكن أن يؤثر على المصلحة العامة للعمال،[1] لذلك فإن الجهاز المعبر عن طموحات الجماهير هو الحزب الواحد الطليعي، وحتى يكسب القدرة على تعبئة الجماهير ينبغي عليه تأطير الفلاحين، العمال، الشباب ، النساء، وقدماء المجاهدين في منظمات وجمعيات تعمل تحت وصايته و وفق توجيهاته. واضح من خلال هذا، أن المجتمع الجزائري خرج من سيطرة الإستعمار، ليدخل في بوتقة الحزب الواحد الذي سيطر إيديولوجيا وسياسيا على تنظيمات المجتمع المدني ومنها الحركة الجمعوية ومنع إنشاء أي تنظيم أو جمعية لا تتماشى مع مبادئه، وما زاد من صعوبة إنشاء الجمعيات في هذه الفترة ومن نشاطها أيض هو عدم وجود قانون جزائري للجمعيات، لأن أغلب هذه الجمعيات بقيت تنشط وفقاً للقانون الفرنسي الصادر سنة 1901 الذي يشترط اجراءات مبسطة لإنشاء الجمعيات في الجزائر على عكس ما جاء به النظام السياسي الجزائري[2]

وعليه نستنتج من كل ما ورد أن المجتمع المدني في الفترة الأحادية كان موجودا لكنه شبه محنط في صندوق الحزب الواحد الذي كبل فواعل المجتمع المدني بإجراءات معقدة ومعرقلة وفوق هذا انه حدد لها الايدولوجية والافكار التى يجب ان تتناولها .

**المطلب الثالث : المجتمع المدني في الفترة ما بين 1991 و 2012**

جاءت مرحلة الإصلاحات السياسية في الجزائر كنتيجة للضغوطات الخارجية والداخلية على حد سواء. الضغوطات الخارجية تمثلت في مطالب المؤسسات الدولية التي فرضت على الجزائر ضرورة الانتقال إلى النظام الديمقراطي وتبني نظام اقتصاد

[1] الحاج احمد و بنين ع الحق . **دور الجمعيات في تحقيق التنمية المحلية دراسة لواقع جمعيات الاحياء من خلال القانون 06/12** مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي.ص 54

[2] الحاج احمد و بنين ع الحق . **مرجع نفسه**.ص 54

السوق. هذه الضغوطات جاءت من منظمات دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتي ربطت تقديم المساعدات المالية والإصلاحات الاقتصادية بضرورة تحسين الحوكمة وتعزيز الديمقراطية وفتح المجال الاعلامي وتشجيع العمل الجمعوي . أما الضغوطات الداخلية، فقد كانت أكثر حدة وتأثيرًا، ومن أبرزها أحداث 5 أكتوبر 1988. هذه الأحداث شهدت احتجاجات واسعة النطاق في الجزائر العاصمة ومدن أخرى، حيث نزل آلاف الجزائريين إلى الشوارع للمطالبة بالإصلاحات السياسية والاقتصادية، وإنهاء الفساد وسوء الإدارة. كانت هذه الأحداث نقطة تحول في تاريخ الجزائر الحديث، حيث أدت إلى تغييرات جذرية في النظام السياسي، بما في ذلك إقرار التعددية الحزبية وإصلاحات دستورية واسعة، مما أدى إلى إقرار دستور جديد يتماشى والمرحلة الجديدة، للبلاد ألا وهو دستور1989 الذي أعطى تعريف جديد للجمعية ، و الذي جاء بعدة إصلاحات منها القانون رقم :90 " وفق المادة 2 منه يقول : تمثل الجمعية اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون على أساس تعاقدي ولغرض غير مربح. كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة أو غير محددة من اجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي، على وجه الخصوص، يجب أن يحدد هدف الجمعية بدقة وان تكون تسميتها مطابقة له، ومن ميزة هذا القانون، أنه إعتبر أن تجمع 15عضو كاف لإنشاء جمعية وفق المادة 6 إضافة إلى كون شروط تأسيسها جاءت جد بسيط إذ نصت المادة 4 منه على أنه : "يمكن لجميع الأشخاص الراشدين أن يؤسسوا أو يديروا أو يسيروا جمعية مع مراعاة أحكام المادة 5 من القانون "وإذا توفرت فيهم الشروط التالية:

-أن تكون جنسيتهم جزائرية

-أن يكونوا متمتعين بحقوقهم المدنية والسياسية

-أن لا يكونوا قد سبق لهم سلوك مخالف لمصالح الكفاح التحرير الوطني كما يلاحظ أيضا أن شروط التأسيس سهلة وغير مقيدة بأمور تعجيزية، إضافة إلى عدم تقييدها بأفكار أيديولوجية سياسية محددة مثلما جاء في دستور 1976 وتعتبر الجمعية باطلة إذا خالفت هدف تأسيسها أو النظام التأسيسي القائم أو النظام العام أو الآداب العامة أو

القوانين المعمول بها وذلك وفق المادة 5 وعليه فان الجمعية تؤسس وفق إجراءات بسيطة وغير معقدة كالسابق وفق المواد القانونية. إضافة إلى الحقوق والواجبات التي يضمنها لها القانون، والذي يعطيها الحماية القانونية الكاملة من أي إجراء ظالم أو اضطهادي، شرط أن تحترم الجمعية وتتقيد بالقوانين المنصوص عليها.[1]

وتناول هذا القانون في فصل كامل الموارد المالية والأملاك الخاص بالجمعيات إذ و بناءا على ما تنص عليه المادة 26 " تتكون موارد الجمعية مما يأتي:

أ- اشتراكات أعضائها.

ب -العائدات المرتبطة بأنشطتها.

ج – الهبات والوصايا والإعانات المحتملة التي قد تقدمها أو الولاية أو البلدية،

كما تنص المادة 28 على أنه": يمنع على الجمعيات قبول هبات والوصايا المثقلة بأعباء أو شروط، إلا إذا كانت هذه الأعباء لا تتعارض مع الأهداف المسطرة في القوانين الأساسية ومع أحكام هذا القانون، كما لا تقبل الهبات والوصايا من جمعيات أو هيئات أجنبية، إلا بعد أن توافق عليها السلطات العمومية المختصة التي تتحقق من مصدرها ومبلغها وتوافقها الهدف المسطر في القانون الأساسي للجمعية وتجنبها من الضغوط التي قد تنجم عن ذلك " إضافة إلى العائدات المذكورة عنها في المادة 29 والمتمثلة في التبرعات العلنية ومن خلال هذه القوانين تكون الاشتراكات بالنسبة للجمعيات جزءا من أموالها الخاصة، إذ ينص القانون الأساسي على إجبارية دفع اشتراك من طرف أعضاء المنخرطين في الجمعية، ما يدل على أن الاشتراك واجب تعاقدي يدفع من طرف العضو الناشط، وتحدد الجمعية العامة الاشتراك بكل حرية وذلك بمراعاة أهداف الجمعية والإمكانيات المالية للمنخرط، أما فيما يخص الإعانات والتي تمنح من طرف السلطات العمومية" أي الدولة والمجموعات المحلية والهيئات العمومية المختلفة" ، فهي تعتبر وسيلة مساهمة في تحقيق برامج أو مشاريع ذات المنفعة عمومية، التي لا تحققها هذه السلطات بنفسها مباشرة وتأخذ الإعانات أشكالا مختلفة قد تكون إعانات مادية كشراء العتاد لصالح الجمعية أو إعانات مباشرة أو غير مباشرة لإنجاز بعض الأشغال

[1] بن ناصر بوطيب ,**النظام القانوني للجمعيات في الجزائر**، قراءة نقدية في ضوء القانون90/30 .مجلة دفاتر السياسة والقانون العدد العاشر –جانفي2014 .ص262

كطباعة، إعارة العتاد، تهيئة المقرات، وأخيرا إعانات للتسيير أو التجهيز، ولا تعتبر الإعانات حقا من حقوق الجمعيات، بل هي مساعدة تقدمها السلطات العمومية بعد طلب من الجمعية التي تكون قانونية وذات فائدة عامة كما تقوم السلطات بمراقبة كيفية استغلال هذه الإعانات، وفق تقرير سنوي تقدمه الجمعيات كل سنة إلى السلطات المعنية والتي توضح فيه كيفية استخدام تلك الإعانات في أغراض ذات فائدة عامة ومن خلال هذا القانون يمكن تقسيم الجمعيات إلى الجمعيات العادية وهي الجمعيات الوطنية بالرغم من أنها لمتذكر بشكل صريح والجمعيات المحلية ذات النفع العام والتي لم تحظى بتعريف من المشرع وإنما أشار إليها في كل من المادة 34 و38

وأخيرا الجمعيات الأجنبية،[1] حيث عرفها بأنها" :كل جمعية مهما يكن شكلها وهدفها يوجد مقرها خارج أو داخل التراب الوطني ويسيرها أجانب كليا أوجزئيا"

يعتبر بداية للحياة التعددية الجمعوية الحرة، إذ وبعد صدور هذا القانون فقد ، تأسس كم هائل من الجمعيات، إضافة إلى تأكيد دستور 1996 على أن حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن، بحسب المادة 41 من الدستور1996 .

إن تعبير "الحركة الجمعوية " حديث النشأة، إذ ظهر في دستور 1996 في مادة 43 أن " الدولة تشجع ازدهار الحركة الجمعوية "وعليه فإن استعمال هذا التعبير بدل "الجمعيات "جدير بالإهتمام، إذ أن توجه المشرع، إستعمال مصطلح "حركة الجمعوية"، حتى تكون الجمعيات تجمعا واحدا ضاغطا بدلا من أن تبقى منغلقة أو منقسمة على نفسها مما يحولها دون فعاليتها الا أنها وللأسف تبقى مجرد تسمية خالية من التطبيق. إضافة إلى برنامج الحكومة لسنة 2004 ، الذي نص على" :أن الحكومة تشجع مساهمة المجتمع المدني في إدارة شؤون المجتمع والنقاش الفكري "كما نص على مراجعة الحكومة لقانون الجمعيات بما يحمي الحركة الجمعوية من الظواهر الانتهازية، إن هذا الكم الهائل من الجمعيات والترسانة القانونية التي تحميه وتوفر له المناخ الخصب للعمل بفعالية كبيرة من شأنها أن تساعد في ترقية المجتمع الجزائري وتحسن العلاقة بين فواعله[2].

---

[1] الحاج احمد و بنين ع الحق .**مرجع سابق** .ص 53

[2] بن ناصر بوطيب ,**النظام القانوني للجمعيات في الجزائر**، قراءة نقدية في ضوء القانون90/30 .مجلة دفاتر السياسة والقانون العدد العاشر –جانفي2014 .ص263

## المطلب الرابع : الحركة الجمعوية في الفترة ما بعد 2012

توحي النظرة الاولية للقانون **12/06** إن هذا القانون عبارة عن إثراء لقانون الجمعيات **90/31** بدليل التطابق بين العديد من نصوص موادهما ، كما ان المشرع قد سعى إلى أحكام الرقابة على العمل الجمعوي، وهذا يتعارض وبنود الاتفاقيات الدولية التي تضمن حرية العمل الجمعوي و التي وقعت عليها الجزائر وضمنتها في مختلف الدساتير كما هو معروف أن بنود هذه الاتفاقيات أسمى من القوانين الداخلية

كما ان هذا القانون قد صدر في أجواء تقلبات سياسية واحتجاجات ، كان من المنتظر أن يكون هذا القانون أكثر انفتاحا وتعزيزا لدور حركات المجتمع المدني، في جميع مظاهر الحياة السياسية او الاقتصادية او الاجتماعية للبلاد، كون الجمعيات هي الشريك الفعال للنهوض بالعملية التنموية على المستويات الوطنية و المحلية وهذا دليل أن المشرع لا يزال ينظر إلى دور الجمعيات بعين الريبة لا أساس الشريك لأنه بالعودة إلى إجراءات تأسيس الجمعيات في هذا القانون ، فالموافقة المسبقة من السلطات العمومية يعطيها الحق في قبول اعتماد الجمعية أو رفضها وهذا الحق يفتح الباب لتعسف الإدارة في منح الاعتماد لمن تشاء من الجمعيات ورفض ما شاءت، وهذه السلطة التقديرية للإدارة تمس باستقلالية العمل الجمعوي في الجزائر[1]، بالرغم من أن المشرع قد ألزم الجهات الإدارية بتقديم أسباب رفض الاعتماد، إلا أننا نجده في أحكام المادة 39 .يتحدث عن التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد، و المساس بالسيادة الوطنية، أو عدم احترام الآداب أو النظام العام وجل هذه المصطلحات مطاطة ويمكن أن تستغلها الإدارة تعسفا في رفض اعتماد الجمعيات أوحلها، وقد أعطى المشرع للجمعيات إذا لم تتلقى ردا من الإدارة عن قبول الاعتماد من رفضه بعد انقضاء الآجال القانونية التي حددتها أحكام المادة 08 تصبح الجمعية معتمدة بقوة القانون، لكن المشرع أعطى الحق للإدارة في الطعن أمام جهات القضاء الإداري لإلغاء تشكيل الجمعية، ولديها مدة 3 أشهر لتقديم الطعن، وهذه المهلة القانونية ستزيد من تغول الإدارة وفرض نفوذها على

[1]. الحاج احمد و بنين ع الحق .المرجع سبق ذكره. ص 55

الجمعيات بما يفرض المزيد من التطويع للحركة الجمعوية[1]. وقد نص هذا القانون عن إمكانية تعرض ممثلي لجمعيات لغير قانونية، والتى لم تسجل إلى عقوبة السجن او الغرامات المالية، وهذا انتهاك صارخ لبنود الاتفاقيات الدولية التي الجزائر طرفا فيها.

-أما من حيث الأشخاص المكونين للجمعيات فالمشرع قد بالغ في عدد الافراد الواجب توفرهم لتشكيل الجمعيات خاصة في الجمعيات ما بين الولايات و الجمعيات الوطنية حيث طلب ما بين 12 الى 25 عضو وهذا يزيد الأمر صعوبة، حيث أن المتعارف عليه انه بإمكان تشكيل الجمعيات حتى بإعداد اقل. كما أن المشرع قد سعى خلال هذا القانون، إلى الفصل بين الأحزاب السياسية و الجمعيات،- وجعل التواصل بينهما سببا من أسباب تعليق نشاط الجمعيات، فالمشرع قد قضى من الناحية النظرية بضرورة حل جميع الجمعيات في الجزائر، و الجميع يعلم أن الجمعيات في الجزائر إما تابعة لأحزاب سياسية، و اما تسبح في فلك النظام. [2] كما أن هذا القانون ينادي تارة بالاستقلالية المتطرفة للجمعيات، عن مختلف الفواعل- الاجتماعية بما فيها الدولة هذا من جهة، ومن جهة أخري بالعودة إلى أحكام المادة 29 نجده ينص على المساعدات، التي تقدم من قبل الدولة و الولاية و البلدية، و التي تعد من أهم الموارد المالية للجمعيات، ويعد هذا من قبيل تناقض المشرع مع نفسه أم انه يسعى من خلال ذلك إلى تطويع الحركة الجمعوية، و ادخالها إلى بيت الطاعة، كما خضوع أنشطة الجمعية وكشوفاتها المالية لرقابة المراقب المالي ومجلس المحاسبة يعد تدخلا صارخا في حرية العمل الجمعوي، ويمس بفكرة استقلالية حركات المجتمع المدني عن الدولة، وهذا لأن القانون 31/90 الذي يعطي الحق للجمعيات في الحصول على مساعدات مالية، حتى من عند الجمعيات الأجنبية لكن شرط موافقة السلطات المعنية عليها، ففي الجانب المالي للجمعيات كان القانون 31/90 اكثر انفتاحا من القانون 12/06 الذي يرى ان المساعدات من الجمعيات الأجنبية و المنظمات الغير حكومية مرفوضة ما لم تكن في إطار التعاون و الشراكة و التي تكون محل اتفاقيات بين حكومة الجمعية الأجنبية

[1] المرجع نفسه .ص 68

[2] المرجع نفسه .ص 69

وحكومة الجزائر .[1] ولعل السبب الأساسي لتخوف المشرع من المساعدات المقدمة من الجمعيات الأجنبية مرده ، للظر وف السياسية التي تعيشها دول الجوار بعد هبوب رياح الربيع العربي، والد ور الذي لعبته المنظمات الغير حكومية في التدخل الغير مباشر في الشؤون الداخلية لهذه الدول[2] ، وهذا ما جعل المشرع يخص الجمعيات الأجنبية بنصوص خاصة سواء من حيث التأسيس أو النشاط أو الموارد المالية لها بغية أحكام الرقابة على نشاطها. [3] كما ألزم المشرع الجمعيات بضرورة تقديم نسخ من محاضر اجتماعاتها إلى السلطات العمومية المختصة، بعد 37 يوما التي تلي عقد الاجتماع أو الجمعية هذا يعد تدخلا غير مباشر في عمل الجمعيات ونشاطها، ينسف فكرة الاستقلالية التي نادى بها المشرع في احكام المواد 16/31 من القانون يزيد من هيمنة الدولة على قطاع الجمعيات كما أن تقديم المساعدات التي تقدم من قبل الدولة في ضوء هذا القانون، لم يحدد أسس علمية وتقنية لتقديمها، بل تركها سلطة تقديرية للإدارة و أصبح تمويل الجمعيات لا يعتمد على نشاط الجمعيات وبرامجها وحركيتها على المستوى الوطني و المحلي بل أصبحت معايير التقييم تقاس بمدى الولاء و التبعية السياسية وهذا ما عصف بفكرة استقلالية حركات المجتمع المدني في الجزائر.

## المبحث الثالث :الاطار القانوني للمجتمع المدني في الجزائر

يعد الحق في تأسيس الجمعيات من ضمن الحقوق التى كرستها مختلف الدساتير الجزائرية هذا بالإضافة الى القوانين لمتعلقة بقانون الجمعيات ويعد القانون 121/06من اهم القوانين التى إنبثـــــقت عن ورشات الاصلاح السياسي في الجزائر. و سيكون لهذا القانون بالغ الأثر على الحياة الجمعوية في الجزائر سواء التأسيس أو النشاط أو الرقابة المفروضة عليه من قبل الدولة

.

[1] عدلاني صافية .مرجع سبق ذكره . ص 49

[2] الحاج احمد و بنين ع الحق .**مرجع سابق**.ص 69

[3] ..**مرجع نفسه**.ص 70

**المطلب الأول : المجتمع المدني من منظور دستوري**

**المجتمع المدني من خلال دستور1989**

ان الدستور الجزائري سنة 1989 جاء لتكريس حقبة التعددية في تاريخ الجزائر، و كانت أهم الإصلاحات ، هو وضع المادة 40 التى تنص على حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي و التي تنص كذالك على عدة نصوص إيجابية في مجال حقوق الإنسان و الحريات العامة، وذلك في الفصل الرابع من باب الدستور 1989 ليؤسس عددا كبير من تنظيمات المجتمع المدني كالجمعيات او النقابات وتعاضديات وفي نفس الإطار ، نصت كل من المواد 39.53.32 على دور الجمعيات و الأفراد في الدفاع عن الحقوق الأساسية للإنسان و عن حريات الفردية، الجماعية بالإضافة إلى الحق النقابي لجميع المواطنين، و كذالك حمايته بقوة القانون، وقد كانت هذه المواد الدستورية هي بوابة الانفتاح السياسي و توجه النظام السياسي نحو التعددية السياسية[1]

و يشير السوسيولوجي عبد القادر جغلول" إلى أنه في مدة شهرين اثنين، أسست لجان وجمعيات أكثر مما تأسس خلال 25 سنة، وتوالت الحركية بعد ذلك، مجازية و لا عفوية، ، إن بروز الظاهرة الجمعوية كان في قلب التحولات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها الجزائر منذ بداية سنوات )1980 [2]

**المجتمع المدني من خلال دستور 1996**

لا تختلف هذه الوثيقة الدستورية عن 1989 كثيرا ، إذ واصل هذا الدستور مراقبة الدولة على منظمات المجتمع المدني، غير ان التعديل الجلي الذي اكده و اقره هو التعددية الحزبية في المادة 43 حيث نصت على ابقاء القيود القانونية بيد الإدارة باعتبار النشاط الجمعوي هو الاساس لممارسة حرية الرأي و التعبير لمجال الحريات العامة، وبعض المواد التي تطرق إليها دستور 1996 تبين فعلا أنه امتداد لغيره، غير أنه احتوى على تعديلات سطحية يقصد بها الإنفتاح السياسي حيث ان النظام السياسي اظطر لهذا التعديل استجابة لضغوط دولية التي تستخدم جل الوسائل لإنهاء الطابع التسلطي، و الظغط الداخلي الذي تمثل في الاحتجاج الشعبي الرافض للأوضاع

[1] . عدلاني صافية .مرجع سبق ذكره . ص 49

[2] الحاج احمد و بنين ع الحق .مرجع سابق .ص 71

التسلطية وفي هذا الدستور تواصل النشاط الجمعوي لكنه حذر ومحتشم نوعا ما وذالك بسبب الازمة الامنية التى تولدت عقب توقيف المسار الانتخابي لكن بعد الانتخابات الرئاسية 1999 و بفعل تعافي الوضع الامني العام للبلاد وتطبيق سياسة الوئام المدني، وبعده مباشرة المصالحة الوطنية، رجع الاهتمام بحركة المجتمع المدني على مستوى الخطاب السياسي للنظام عبر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، وتأكيده على أهمية الجمعيات في تكريس وترقية العمل الديمقراطي .[1]

**المجتمع المدني من خلال دستور 2016**

لقد أثرى دستور 2016 موضوع المجتمع المدني في عدة مواد منها :

المادة : 33 الدفاع الفردي، أ وعن طريق الجمعية عن الحقوق الاساسية للإنسان وعن الحريات الفردية او جماعية مضمون.

المادة : 41 حريات التعبير، و انشاء الجمعيات، او الاجتماع مضمونة للمواطن.

المادة : 45 حق إنشاء الجمعيات مضمون.

يحدد القانون العضوي شروط وكيفيات إنشاء الجمعيات– يظهر من خلال ما جاء في التعديل الدستوري أن حق إنشاء الجمعيات مكفول دستوريا و الجزائر من خلال هذه التشريعات تحاول ترقية العمل الجمعوي و إثراء المشاركة الشعبية.[2]

**المجتمع المدني من خلال دستور 2020 :**

لقد اعطى مشروع تعديل الدستور الذي عرض على الاستفتاء الشعبي في نوفمبر 2020 مكانة مهمة للمجتمع المدني .اذا تم استحداث مرصد وطني خاص به لتفعيل نشاطه . و يعد هذا التعديل من التزامات الرئيس ع المجيد تبون في حملته الانتخابية لرئاسيات 12 ديسمبر 2012 وقد ذكر مصطلح المجتمع المدني في الوثيقة ستة مرات ولأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة يذكر في الديباجة وجاءت المادة 10 منه اذ نصت على ان الدولة ستسعى الى تفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسيير الشؤون العمومية كما جاءت المادة 16 للتأكيد على دور المجتمع المدني في ترقية

[1] بن ناصر بوطيب ,**النظام القانوني للجمعيات في الجزائر**، قراءة نقدية في ضوء القانون90/30 .مجلة دفاتر السياسة والقانون العدد العاشر –جانفي2014 .ص263

[2] الحاج احمد و بنين ع الحق .مرجع سابق .ص 71

التسيير الديمقراطي ونصت على أن الدولة تشجع الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية لا سيما من خلال المجتمع المدني .[1]

**المطلب الثاني : المجتمع المدني من خلال قانون الجمعيات رقم 90/31**

ان قانون الجمعيات 90/31 يعتبر من بين القوانين التي تطرقت الى موضوع الجمعيات وميزته بعدد من المواد لأنه القانون الذي حدد المبادئ الجمعيات و الشروط الواجبة اللازمة لإنشائها و القواعد التى تظبط عملها وتمويلها ، ان القانون 90/31 يمكن اعتباره خطوة عملاقة في ميدان الاعتراف بحرية ممارسة النشاط الجمعوي لما يحتويه من تسهيلات إدارية و إجرائية ، و لابد من التذكير أن القانون 90/31 أكد على استقلالية العمل الجمعوي على العمل السياسي، إذ تنص المادة 11 على انه يجب ان تميز الجمعية بهدفها و وعملها و تسميتها عن أي جمعية ذات طابع سياسي، حيث لا يمكن أن تكون لها أية علاقة بها سواء كانت تنظيمية أو هيكلية إلى جانب استقلالية المالية عن الجمعية ذات الطابع السياسي، يحدد هذا القانون في مادته 26 مواردها المتمثلة في: [2]

- إشتراكات الأعضاء، العائدات المرتبطة بالأنشطة، الهبات او لوصايا .
- الإعانات المحتملة التي قد تقدمها الدولة أو الولاية أو البلدية.

لقد تحدثت العديد من الدراسات النظرية المهتمة بالمجتمع المدني عن الحالة الجزائرية وقد تحدثت بصفة خاصة عن التشريعات المنظمة للعمل الجمعوي في عملية تكوين الجمعيات خاصة واصفة هذه القوانين بالمتسامحة اعتمادا على المادة السابعة من قانون الجمعيات التي تتحدث عن شروط التأسيس التي لا تتطلب نظريا إلا التصريح لدى السلطات وهذا الوارد في المادة07 التى تنص على انه تؤسس الجمعية قانونيا بعد الاجراءات التالية:

- تصريح التأسيس لدى السلطات العم ومية المختصة المذكورة في المادة 10 من هذا القانون .

[1] موقع وكالة الانباء الجزائرية. www.aps.dz/ar/algerie/92414-2020-09-20-10-45-49

[2] رابح لعروسي، **أفاق و مستقبل المجتمع المدني في الجزائر** ، مجلة النهضة ، مصر، العدد6 ، السنة 2009 ، ص100

- تسليم وصل تسجيل تصريح التأسيس من خلال السلطة العمومية المختصة خلال 10 أيام على الأكثر من يوم إيداع الملف وبعد دارسة مطابقة لأحكام القانون.
- القيام بشكليات الإشهار على نفقة الجمعية في جريدة يومية إعلامية واحدة على الأقل ذات توزيع وطني.

المادة : 08 تخطر السلطة المختصة الغرفة الإدارية في المجلس القضائي المختص إقليميا خلال ثمانية أيام على الأكثر قبل انقضاء الأجل المنصوص عليه في المادة 07 أعلاه، إذا رأت أن تكوين الجمعية يخالف أحكام هذا القانون يعود إلى الغرفة الإدارية أمر الفصل في ذلك خلال 30 يوما الموالية للإخطار، إذ لم تخطر الجهة القضائية المذكورة، تعد الجمعية المعنية مكونة قانونيا بعد انقضاء الأجل المقرر لتسليم وصل التسجيل. [1]

الهوية الوطنية المتمثلة في الاسلام و العروبة و الامازيغية في الخطاب السياسي.

فهو جاء ليؤكد أن حرية التعبير إنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن حسب نص المادة 41 كما نصت المادة 16 منه، على مشاركة المواطنين في تسيير شؤون العمومية و تذهب المادة 33 من نفس الدستور على ضمان الدفاع عن الحقوق السياسية و المدنية و المادة 43 التي تنص على ضمان الدولة إنشاء الجمعيات و التشجيع على ازدهار الحركة الجمعوية ،فدستور 1996 لم يكتف بإنشاء الحركة الجمعوية ولم يؤهل الدولة لسن القوانين التي تنظم هذه الحركة فقط و إنما أعطى الدولة الدور البارز في تشجيع الحركة الجمعوية.

غير ان موجه التغيير التى هبت في ما سمي بالربيع العربي عام 2011 حيث اعقب تلك الاحداث والاحتجاجات خطاب للرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة خطابا شهر افريل من نفس السنة، أكد فيه عزمه بالقيام بعدة إصلاحات جوهرية تمس جميع المجالات في الدولة، أدى هذا إلى اصدار عدة قوانين كاستجابة وكوفاء لهذه الوعود ، منها قانون 12/06 المؤرخ في 18 صفر 1443 الموافق 12 جانفي 2012 المتعلق

[1] المادة 08 من قانون رقم 90/31 مؤرخ في 17 جمادي الأول عام / 1411 /الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الموافق ل 4 ديسمبر سنة 1990 ، المتعلق بالجمعيات.

بالجمعيات، وقد تم التوسيع في مجال نشاط المجتمع المدني ، ليشمل العمل الخيري ولمحافظة على البيئة وحماية حقوق الإنسان[1]، وهذا ما سنتناوله في المطلب الموالي .

**المطلب الثالث : المجتمع المدني من خلال قانون الجمعيات رقم 12/06**

لقد صدر هذا القانون في مرحلة احتجاجات ومطالبات جماهيرية بعدة حقوق فكان قانون 12/06 زيادة و إثراء للمكاسب التى حققها قانون الجمعيات 90/31 غير ان بعض الناقدين سجلوا امتعاضهم حول هذا القانون حيث رأو ان المشرع قد سعى إلى إحكام الرقابة على العمل الجمعوي[2] عكس ما كان متوقعا من زيادة التفتح والمرونة مع فواعل المجتمع المدني وهذا يتعارض و بنود الاتفاقيات الدولية التي تحث على جعل العمل الجمعوي اكثر حرية وهذه البنود والاتفاقات الدولية وقعت عليها الجزائر و حوتها اغلب الدساتير و كما هو معلوم أن هذه الاتفاقيات أسمى من القوانين الداخلية كما ان هذا القانون قد صدر في مناخ مليئ بالاحتجاجات والمطالبات حيث ، كان من المنتظر أن يكون أكثر انفتاحا و تعزيزا لدور حركات المجتمع المدني، في جميع مظاهر الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد، كون الجمعيات هي الشريك المنتظر منه المشاركة في العمل التنموي على عدة مستويات خاصة على المستوى المحلي وهذا دليل أن المشرع يتصرف مع المجتمع المدني بسلوك الإقصاء والتهميش و التضيق .

ومن بين المآخذ التى سجلت على هذا القانون ما يلي :

**1/** مثلا إجراءات تأسيس الجمعيات في هذا القانون لان الموافقة المسبقة من السلطات العمومية يعطيها الحق في قبول اعتماد الجمعية أو رفضها وهذا الحق يفتح الباب لتعسف الإدارة في منح الاعتماد لمن تشاء من الجمعيات ورفض ما شاءت

**2/** وقد نص هذا القانون عن إمكانية تعرض ممثلي الجمعيات الغير قانونية ولتي لم تسجل إلى عقوبة السجن أو الغرامات المالية، وهذا انتهاك صارخ لبنود الاتفاقيات الدولية التي الجزائر طرفا فيها.

---

[1] الحاج احمد و بنين ع الحق .مرجع سابق .ص 75

[2] بن ناصر بوطيب ,**النظام القانوني للجمعيات في الجزائر**، قراءة نقدية في ضوء القانون90/30 .مجلة دفاتر السياسة والقانون العدد العاشر –جانفي2014 .ص263

**3/** أما من حيث الأشخاص المكونين للجمعيات فالمشرع قد بالغ في عدد الأفراد المفترض تواجدهم أثناء تشكيل الجمعيات خاصة في الجمعيات ما بين الولايات و الجمعيات الوطنية حيث طلب ما بين 12 الى 25 عضوا وهذا يزيد الأمر صعوبة، حيث أن المتعارف عليه انه بإمكان تشكيل الجمعيات حتى بإعداد اقل[1]

**4/** كما أن المشرع قد سعى خلال هذا القانون، إلى الفصل بين الاحزاب السياسية والجمعيات، وجعل التواصل بينهما سببا من أسباب تعليق نشاط الجمعيات، فالمشرع قد قضى من الناحية النظرية بضرورة حل جميع الجمعيات في الجزائر ، والجميع يعلم أن الجمعيات في الجزائر إما تابعة للأحزاب سياسية، او تسبح في فلك النظام[2]

**5/** كما أن هذا القانون ينادي تارة بالاستقلالية المتطرفة للجمعيات، عن مختلف الفواعل الاجتماعية بما فيها الدولة من جهة، ومن جهة أخري بالعودة إلى أحكام المادة 29 نجده ينص على المساعدات، التي تقدم من قبل الدولة او الولاية او لبلدية، و التي تعد من أهم الموارد المالية للجمعيات، ويعد هذا من قبيل تناقض المشرع مع نفسه أم انه يسعى من خلال ذلك إلى تطويع الحركة الجمعوية، و ادخالها إلى بيت الطاعة، كما اخضعوا أنشطة الجمعية وكشوفاتها المالية لرقابة المراقب المالي ومجلس المحاسبة يعد تدخلا صارخا في حرية العمل الجمعوي، ويمس بفكرة استقلالية حركات المجتمع المدني عن الدولة.[3]

**6/** كما أن تقديم المساعدات التي تقدم من قبل الدولة في ضوء هذا القانون، لم يحدد أسس علمية وتقنية لتقديمها، بل تركها سلطة تقديرية للإدارة و اصبح تمويل الجمعيات لا يعتمد على نشاط الجمعيات و برامجها و حركيتها على المستوى الوطني و المحلي بل أصبحت معايير التقييم تقاس بمدى الولاء و التبعية السياسية وهذا ما عصف بفكرة استقلالية حركات المجتمع المدني في الجزائر[4].

---

[1] الحاج احمد و بنين ع الحق .مرجع سابق .ص76

[2] بن ناصر بوطيب ,**النظام القانوني للجمعيات في الجزائر**، قراءة نقدية في ضوء القانون90/30 .مجلة دفاتر السياسة والقانون العدد العاشر –جانفي2014 .ص 264

[3] بن ناصر بوطيب, **نفس المرجع** .ص 264

[4] الحاج احمد و بنين ع الحق .مرجع سابق .ص77

من خلال ما سبق نجد ان هذا القانون كان مقيدا نوعا ما للعمل الجمعوي في عدة مواد وهذا عكس ما كان منتظرا خاصة في هذه المرحلة المفعمة بالحركية الديمقراطية والتظاهر السلمي لأجل الحرية وهذا ما انعكس سلبا على أداء الجمعيات فبالرغم من العدد الهائل لكن نشاط وفاعلية و أداء المجتمع المدني لازال ضعيفا و مرتبط بالمواعيد السياسية و المناسبات الاحتفالية وهذا من أسباب ضعف و تقهقر دور المجتمع المدني في المجال السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي.

**المطلب الرابع :الدور التنموي للمجتمع المدني وفق التشريع الجزائري**

يتضح من النصوص القانونية والتشريعية في الجزائر أن المشرع يعترف بأهمية ودور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية والمشاركة في السياسة العامة. يتجلى هذا من خلال العديد من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى تعزيز مشاركة المجتمع المدني في مختلف جوانب الحياة العامة، سواء من خلال تقديم الاقتراحات أو المشاركة في تنفيذ السياسات العامة، أو من خلال مرافقة السلطات المحلية في تنفيذ مشاريع التنمية.

من أبرز الأمثلة على ذلك هو قانون الجمعيات الذي يسمح بتشكيل الجمعيات والنقابات، والذي يعترف بدورها في مراقبة السياسات العامة وتقديم الاقتراحات والمبادرات التي تخدم المجتمع. إضافة إلى ذلك، هناك تشريعات تتعلق باللامركزية الإدارية والتي تشجع على تعزيز التعاون بين السلطات المحلية والمجتمع المدني في تنفيذ المشاريع التنموية. كما يعكس الدستور الجزائري نفسه هذا التوجه، حيث ينص على حقوق المواطنين في المشاركة في الحياة العامة وتقديم الاقتراحات والمبادرات التي تساهم في تطوير المجتمع ويؤكد ذات القانون في المادة 12 منه على أن تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجواري يتم " بوضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين اوضاعهم الحياتية " دون أن يتبع ذلك بأية نصوص تنظيمية تحدد الإطار الذي تكون فيه هذه المبادرات من جهة، ومن جهة أخرى لم تتم الإشارة إلى نوع الجمعية بل ترك الباب مفتوح لكل الجمعيات سواء جمعية حي او جمعية ثقافية او جمعية شبانية فالكل له الفرصة كتنظيم محلي من شأنه أن يساهم في عملية توعية المواطنين بضرورة المساهمة في عملية اتخاذ القرار المحلي لإيجاد حلول لمشاكل

تخصهم بالدرجة الأولى[1] وقد إكتفى المشرع بالإشارة فقط إلى أن رئيس البلدية يستعين ب "ممثل جمعية محلية معتمدة قانونيا للمساهمة في افادة المجلس أو جمعياته بحكم نشاط الجمعية التي يمثلها .ويتم ذلك بصفة استشارية مما لا يلزم المنتخب المحلي بالتقيد بأرآء الجمعية .وعلى العموم فإن قانون البلدية الجديد لم يخصص للحركة الجمعوية ككل إلا الفقرة الأخيرة من المادة 122 أين يتطرق المشرع إلى تشجيع ترقيتها في ميادين الشباب و الثقافة و الرياضة ولتسلية وثقافة النظافة و الصحة ومساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة لا سيما ذوي الاحتياجات الخاصة منها بالفعل، هذا ما نلاحظه في الواقع إذ تحظى الجمعيات ذات الطابع الثقافي والشباني و غيرها باستثناء جمعيات الأحياء، باعتبارات خاصة، ويتم تدعيمها من قبل السلطات ليتم استدعائها في المواعيد الانتخابية لتدعيم الحملات[2].

[1] بن ناصر بوطيب, **نفس المرجع** .ص 265

[2] .المرجع نفسه .ص78

**خلاصة و إستنتاجات الفصل :**

لقد تم في هذا الفصل تسليط الضوء عن مفهوم المجتمع المدني و ذالك بالعودة إلى خلفياته التاريخية، حيث مر هذا المفهوم في المدرسة الغربية بمختلف المراحل والتطورات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية ليصل الى صيغته الحالية كنسق مستقل في شكل تعاضديات وهيئات و إتحادات وجمعيات تسعى إلى تحقيق أهداف معينة، على عكس مفهومه في الفكر العربي الإسلامي، الذي لا يزال يواجه إشكالات منهجية، مما أبقى الفكر الغربي هو المرجعية الفكرية لبلورته كمفهوم.

لهذا فقد وجدنا في الفكر العربي جدالا حول طبيعة المجتمع المدني لدرجة ان البعض قد نفى وجوده وذالك اعتبارا للطبيعة الانظمة التسلطية في لدول العربية حيث لا توجد حرية في الممارسات الاجتماعية .إلا أنه هناك بعض الدراسات التى تؤكد وجوده لكن بصيغة المجتمع الأهلي بدل المجتمع المدني استنادا لطبيعة البيئة العربية الاسلامية والتي تتميز بطابعها الريفي و القبلي، وهذا ما ذهب إليه ابن خلدون.

ويعتبر المجتمع المدني ومؤسساته ظاهرة اجتماعية و أسلوب حديث لتنظيم حياة الأفراد داخل المجتمع، في المجال الاجتماعي و السياسي والاقتصادي و البيئي ، ولعل ما يزيد من أهميته ارتباطه بمسار الحكم الراشد ومسألة الحكامة المحلية في المجتمع، فهو وسيلة للتغيير البنائي والوظيفي في المجتمع، وما يميزه أيضا هو تعدد أطيافه ، حيث أصبح لا يضم فقط النقابات والأحزاب السياسية والجمعيات بل ظهرت مؤخرا حركات اجتماعية جديدة ساهمت في ظهورها ظروف و مسائل مطلبية مختلفة ناتجة عن تطور ثقافة أفراد المجتمع وتنوع الأيدولوجيات الناتج عن العولمة والإنفتاح الاعلامي.

# الفصل الثاني :

## مقاربة معرفية للتنمية المحلية

**الفصل الأول : مقاربة معرفية للتنمية المحلية**

**المبحث الأول : نشأة وتطور مفهوم التنمية المحلية**

**المبحث الثاني : مضامين تطبيق التنمية المحلية بالجزائر**

يتعلق مفهوم التنمية بمساعي الدول النامية لتضيق فجوة التخلف بينها وبين الدول المتقدمة، وهي العملية التي بمقتضاها توجه كافة الجهود لجميع أفراد المجتمع بهدف خلق ظروف اجتماعية واقتصادية ملائمة في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة المجتمع والإسهام في تقدمها ، والتنمية هي عملية تغيير شاملة ومستمرة ترتكز على العنصر البشري باعتباره محور التنمية ومركزه في نفس الوقت على حتمية التعاون و الاشتراك بين جميع فئات المجتمع في الوضع وتجسيد برامج التنمية[1] لكن رغم كل جهود ومحاولات المفكرين والسياسيين لدفع هذه المجتمعات نحو الأخذ بأساليب التقدم، إلا أن هذه الجهود لم ترق إلى مستوى تنمية المجتمعات المحلية والوصول إلى تلبية الاحتياجات والمتطلبات الحقيقية للمواطنين في عمق هذه المجتمعات، وهذا ما أدى إلى تزايد الاهتمام بتنمية المجتمعات المحلية، لأن التنمية المحلية هي غاية و وسيلة لكل تنمية حقيقية

وفي نفس الوقت هي ضمان لتلبية حاجيات المواطنين الفعلية وذلك من خلال مشاركتهم في تنمية مجتمعاتهم سواء على مستوى التخطيط أو التنفيذ.وانطلاقا من هذه الأهمية للتنمية المحلية تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين في المبحث الأول تطرقنا فيه إلى نشأة التنمية المحلية والنظريات المفسرة لها ولمضمونها وكذلك تعريف التنمية المحلية وخصائصها وفي المبحث الثاني تناولنا فيه مضامين تطبيق التنمية المحلية في الجزائر و ركائزها و أهدافها و مقوماتها ومجالاتها، لنتناول في آخر الفصل مراحل التنمية المحلية ومعوقاتها.

[1] عبد الرازق مقري، **مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية**، دار الخلدونية، الجزائر ، ط 1 ، 2008 ،ص.148-149

## المبحث الأول : نشأة وتطور مفهوم التنمية المحلية :

ان نشأة و تطور مفهوم التنمية المحلية يرجع بالأساس الى مجموعة المدراس الفكرية التي تناولت المفهوم كل وسياقه التاريخي حيث انه لطالما ارتبط تعريف التنمية بالخلفية العلمية الأكاديمية، و الاستراتيجيات النظرية للمدارس الاقتصادية، وانطبع ذلك على سياسات التخطيط للحكومات المتعاقبة، ففي كثير من الدول ترتبط التنمية بالتصنيع، و ترمز إلى تحقيق الاستقلال في أخرى، بل هناك من يصفها بعمليات التمدن والتوسع في إقامة المؤسسات الاجتماعية والسياسية ، و من يراها مقترنة بالحفاظ على البيئة ...إلخ، وهذا التداخل الذي يميز مفهوم التنمية هو الذي سيدفع بعدئذ إلى عملية تهجين مفاهيمي للتنمية منسجم عبر مختلف النواحي الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية والثقافية والبيئية، ذلك أن الاقتصار على البعد الاقتصادي في تعريف التنمية يظل قاصرا عن تقديم المعنى المرجو والمناسب لها، وبالمقابل، التنمية تركز على تحسين لشروط الحياة بتغييرها في الاتجاه الذي يكرس الرفاه المجتمعي.[1]

[1] شتاحة عمر وسعد الدين .**التنمية المحلية المستدامة** .مجلة ادارة الاعمال و الدراسات الاقتصادية .العدد الثالث.ص 110 سنة.2016

## المطلب الاول : نشأة مفهوم التنمية المحلية

قبل ان نتحدث عن النشأة المفهوم نتكلم عن معنى التنمية لغة واصطلاحا :

**التنمية لغةً:** في معجم اللغة العربية المعاصرة ، ومن الناحية اللفظية جاءت التنمية كالتالي: نمَّى ينمي، نم، تنميةً، فهو منم، والمفعول منمى•نمَّى إنتاجه زاده وكثَّره ، رفع معدله.نمَّى النار : أشبع وُقودها. نمَّى الأمر : طوره نمّى العلاقات بين البلدين تنمية التعاون الدوليّ شجع التنمية الإقليمية لمنطقة ما .نمَّى شركته"./ أي طورها و وفر لها عوامل الازدهار .نمَّى ذاكرته : أنعشها وقَواها " [1]

والملاحظ من حيث المعنى اللغوي اختلاف المقصود بمفهوم التنمية عن النمو فمثلا في القاموس العربي مثلاً يقيم التفرقة بين المصطلحين، فالنمو يعرف بالزيادة النسبية الحقيقية في الناتج القومي في سنة معينة مقارنة بالسنة السابقة و يتحقق النمو بتضافر عوامل الإنتاج. وتفاعلها في نطاق العملية الإنتاجية ،أما تنمية الشيء فتعني وجود فعل يؤدي إلى النمو أي انه فيها عنصر التعدد و الفعالية ،فالنمو يحتاج إلى إدارة قصيرة المدى منحصرة في مواجهة التقلبات الاقتصادية و معالجة المشاكل الناجمة عنها، و المحافظة على المعدل المحقق و زيادته، والتنمية تحتاج إدارة طويلة المدى موجهة أساسا إلى تغيير جذري للهياكل القائمة والوصول إلى حالة النمو[2]

**التنمية اصطلاحا :** مفهوم التنمية مفهوم واسع، فقد اختلف حوله المفكرون والمختصون كل حسب ميوله وايديولوجيته، وفيما يلي أهم التعريفات التي وردت في مفهوم التنمية: يرى البعض أن التنمية ببساطة هي الانتقال من حال إلى حال أفضل، وانتقال المجتمع من وضعه الحالي إلى وضع أفضل بكل المقاييس، أو هي عملية تهدف إلى إحداث تغيير حضاري في طرق التفكير والسلوك.[3]

---

[1] شتاحة عمر وسعد الدين .**التنمية المحلية المستدامة**. مرجع سابق .ص 112

[2] شتاحة عمر وسعد الدين .. **مرجع سابق** .ص 112

[3] هالة بن الساسي . مرجع سابق .ص 52

بدايات ظهور مفهوم التنمية:

التنمية في فكر عالم الاجتماع ابن خلدون استطاع ابن خلدون أن يربط بين رقي الأمم وتقدمها و انحطاطها والتنمية كما جاء في مقدمته المشهورة، ذلك من خلال اهتماماته بدارسة واقع العمران البشري وأحوال الاجتماع الإنساني والذي عُرف بعلم العمران وما يشير فيه لطبيعة هذا العمران من التوحش والتنافس والعصيان وكيفية التغلب على هذه المشكلة ومحاولة السيطرة على الطبيعة وتسخيرها لمصلحة الإنسان ، هذه الأفكار أثرت في تفكير علماء الاجتماع والاقتصاد عند معالجتهم لفلسفة التنمية خلال القرن الرابع والخامس عشر ميلادي ومهدت للمفكرين حتى يغوصو في معالجة نمو المجتمعات و البلدان حيث المح ابن خلدون في عدة صفحات في كاتبه المقدمة حول التنمية حين تكلم عن الزروع والتجارة والبنيان والطرق ومسالك المياه والصنائع والحرف و العلوم .والملك والسياسية والرياسة وقد تحدث في الصفحة 455 في الفصل الثالث بعنوان ***في ان العلوم انما تكثر حينما يكثر العمران وتعظم الحضارة *** وهو هنا يشير ان نمو البلدان والمجتمعات يرجع الى العلم والمعرفة .

**تعريف هيئة الأمم المتحدة للتنمية** " :هي مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة و الأحوال الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية في المجتمعات القومية والمحلية، من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية و تساهم في تقدم البلاد. فإن عملية التنمية يجب أن تتجاوب مع الاحتياجات التي تعبر عنها الجماهير في المجتمعات وخاصة المحلية منها، باعتبارها اقدر على تحديد احتياجاتها ومطالبها كما يقدم لنا ( فينر ) تعريفه للتنمية حيث يرى أنها عبارة عن " هدف لأسلوب التخطيط الاقتصادي يتحقق باستغلال الإمكانيات المتاحة للمجتمع، وذلك بغرض الوصول إلي أعلى نصيب لدخل الفرد عن طريق أقصى استخدام للموارد الاقتصادية الممكن استغلالها لصالح المجتمع .[1]

لقد كان أول اهتمام بموضوع التنمية، يعود إلى النشأة الأولى لعلم الاقتصاد على يد الاقتصادي الشهير" آدم سميث " في كتابه "بحوث *حول طبيعة وأسباب ثروة الأمم

[1] عدلاني صافية .**مرجع سابق** .ص 35

"*حيث تكلم فيه عن النمو والتطور الاقتصادي بما يشبه التنمية إضافة إلى أنه قدم جملة من العناصر الكفيلة بإحداث التنمية، تتمثل أساسا في إحداث تغيرات هيكلية، وتقدم تقني وسياسة للتراكم وسياسة اقتصادية تقوم على أساس تحقيق النشاط الاقتصادي.[1] وهناك من يرى ان فكرة التنمية ظهرت لأول مرة سنة 1944 ، في تقرير اللجنة الاستشارية للتعليم في بريطانيا عن التربية الجماهيرية ، وتقوم الفكرة الأساسية في هذا التقرير، على أن الاهتمام بنسق المجتمع القومي يجب أن ينطلق من الاهتمام بأنساق المجتمعات المحلية[2] ونفهم من هذه الفكرة ان عملية التنمية تنطلق من النواة الصغيرة و هي المستويات المحلية ثم هذه الفسيفساء الصغيرة من المشاريع التنموية الصغيرة وفي كل الميادين ثقافية اجتماعية سياسية – تشكل تنمية وطنية تنطلق بالبلد بخطوات عملاقة نحو الرقي و الازدهار .

وفي هذا السياق ألقي المؤتمر الذي عقده مكتب المستعمرات البريطانية " كمبريدج " عام 1948 الضوء على هذا المفهوم وأوصى أيضا في مؤتمر أشردج "AShridge" في انجلترى عام 1954 بضرورة تنمية المجتمع المحلي واستخدم المفهوم لمناقشة موضوع التنمية و أوصى المؤتمر كذلك بضرورة تنمية المجتمع المحلي كما ساهم في تحديد مدلول لهذه التنمية، و على مستوى الأمم المتحدة و وكالاتها ثم التركيز على مفهوم تنمية المجتمع كوسيلة لرفع مستوى المعيشة وتهيئة أسباب الرضى الاجتماعي المحلي، من خلال مشاركة المجتمع الايجابية ومبادرته الذاتية، وقد كان الهدف من برنامج تنمية المجتمع هو مساعدة القرى على تحديد و إشباع احتياجاتهم في مجال الزارعة، المياه، الصحة والتعليم، الطرق وغير ذلك من الأشغال العامة[3]

غير ان الانتشار الكبير لبرامج التنمية المحلية لم تتهيأ ظروفه في الحقيقة الا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث تحررت الدول التي كانت خاضعة للاستعمار، وتحصلت على استقلالها حوالي منتصف الخمسينيات، لتكتشف التخلف

[1] عبد السلام عبد اللاوي مرجع سابق ص 49

[2] عبد السلام عبد اللاوي مرجع سابق ص 49

[3] هالة بن ساسي .مرجع سابق.ص 53

والركود الذي تعانيه مجتمعاتها نتيجة لحقبة الاستعمار الطويلة، ومن هنا فقد بدأت العديد من الدول النامية تبني فكرة التنمية المحلية كسياسية قومية وبرنامج قوي لإصلاح الأوضاع المتردية في تلك الدول و ذالك من خلال الجهود المتردية لتلك الدول و ذالك من خلال الجهود الذاتية للمواطنين[1]

وكما هو معلوم ان غالبية دول العالم إكتوت بنار الاحتلال والاستعمار الذي خلف كوارث إجتماعية و إقتصادية و ثقافية حيث أن أغلبية الدول نالت استقلالها بالكفاح المسلح بين مقاومة شعبية تملك الارادة وفقط واستعمار حديث و متطور يملك اسلحة فتاكة حيث خرجت هذه الدول من معارك الاستقلال محطمة منهكة على كل المستويات الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والادهى والأمر ان نصف الكرة الأرضية كانت تحت نير الاستعمار الأوروبي و الأمريكي فلهذا جعلت الامم المتحدة برامج كثيفة لأجل النهوض بهذه المجتمعات وتنميتها وإخراجها من حلقة الفقر والمرض الجهل وتحريك عجلة التنمية فيها . و لقد بدأت تتضح للجميع اهمية وفعالية التنمية المحلية منذ هذه الفترة وقد نالت اهتماما خاصا من الامم المتحدة التي بدأت بدراسة اساليب التنمية المحلية حيث انه في سنة 1955 اصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهيئة الأمم المتحدة أول إعلان شامل عن موضوع التقدم الاجتماعي من خلال تنمية المجتمع المحلي .وقد تم اطلاق اول تعريف من هذه المنظمة يذهب إلى أن عملية تنمية المجتمع هي: العملية المصممة لخلق ظروف التقدم الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، عن طريق مشاركة الأهالي إيجابيا في هذه العملية وبالاعتماد الكامل على مبادرات الأهالي بقدر الإمكان[2]

تعريف دونهام ارثر (Arthur– Danham): التنمية المحلية ما هي إلا نشاط منظم لغرض تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع وتنمية قدارته على تحقيق التكامل الاجتماعي، والتوجيه الذاتي لشؤونه المحلية، ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين و يصحب ذلك

[1] بهجت جاد لله كشك :**تنظيم المجتمع من المساعدة إلى الدفاع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998 ،ص24

[2] عبد السلام عبد اللاوي .مرجع سابق.ص 49

مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية و الأهلية .[1] وهنا اشارة واضحة انه لا يمكن ان تكون تنمية الا بالتعاون وتكاتف جميع الجهود مع مرافقة من طرف الهيئات الحكومية .

اما تعريفها على حسب تقرير التنمية البشرية عام 2013 : فهو ان التنمية المحلية هي " انجاز عمليات كمية أو نوعية هادفة إلى تحسين مستديم للظروف المعيشية لسكان مقيمين في مجال محدود على الأصعدة المؤسساتية والجغرافية أو الثقافية، انه مسلسل تشاركي و ديناميكي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الجماعية يعتمد على تعبئة ومسؤولية تجمع سكاني محلي منظم ومدعم من خلال عمليات قطاعية منسقة.[2] حيث تبقى التعبئة والتشاركية بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي دائما شرط لحصول التنمية المحلية.

و يرى أستاذ **فاروقي زكي** بأن التنمية المحلية هي " :تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيق تكاملها، وتوفير الخدمات الفنية لتشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعلها أكثر فعالية.[3]

من خلال ما سابق يمكن التوصل إلى أن نشأة و مفهوم التنمية المحلية تطور من خلال عدة تصورات و تعاريف و تفاسير كلها تدور حول ان التنمية المحلية هي : العملية التي يشترك فيها كل الناس في محل اقامتهم والذين ينتسبون الى كل القطاعات ويعملون لأجل تحفيز النشاط الاقتصادي او الاجتماعي او الثقافي المحلي والذي ينتج عنه اقتصاد يتميز بالتسلسل و المرونة والاستدامة وهي عملية تؤدي إلى تكوين الوظائف الجيدة وتحسين نوعية الحياة لجميع السكان بما فيهم الشرائح الضعيفة في المجتمع وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استغلال واستخدام الموارد المحلية واقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة

---

[1] عبد القادر حسين ،"الحكم الراشد في الجزائر واشكالية التنمية المحلية" ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية .كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان .2012-2011.ص 47

[2] حميدوش " **من التنمية الوطنية إلى التنمية المحلية حالة ولاية المدية** " الملتقى الدولي حول :تسيير الجماعات المحلية واقع و تحديات (18-17ماي 2010) جامعة البليدة

[3] عدلان صافية . مرجع سابق .ص 42.

من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، ومن ثما رفع المستوى معيشي للسكان المحليين .

## المطلب الثاني : الاتجاهات النظرية المفسرة لمفهوم و محتوى التنمية المحلية

لقد شغل موضوع التنمية على المستوى المحلي حيزا كبيرا من الاهتمام واخذ وقتا طويلا من الباحثين والمفكرين في مختبراتهم الاجتماعية و السيسيولوجيا ، حيث ساد التفكير فقط في قضية التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية لدى التيارات الفكرية المستمدة من علم الاقتصاد السياسي، دون ادخال موضوع التنمية المحلية مع غياب كامل لدور القوى الاجتماعية الأساسية كمحور جديد للعملية التنموية، ومن جملة المفكرين الداعين إلى تشكيل هذا النظام " يان تنبرجن " و"محبوب الحق" حيث أبرز و دور الجماعات الاجتماعية المحلية والقروية والهيئات العاملة على المستويات اللامركزية، لتعديد الاحتياجات والاعتماد على الذات، دون أن تنسى التيار الجديد الذي ظهر في هذه الفترة الذي قاده رواد مدرسة التبعية من أمريكا اللاتينية وفرنسا والوطن العربي، ومن أبرزهم" أوزفالد وسونكل" "ساس وفرتادو"،[1] حول مقاومة نتائج التبعية الاستعمارية على المجتمع، والتركيز على بناء القدرة التنافسية القومية على المستوى الوطني، كما مضت المنظمات الدولية صندوق النقد الدولي تقترح حلولا وتطرح برامج لهيكلة الاقتصاديات الناشئة ببرامج اخرى ، وهكذا لم تعد التنمية هي الأساس و لكن تحقيق قدر من التقدم على طريق مكافحة الفقر والمرض و الجهل الثالوث القاتل ، وهنا أثيرت أدوار الجماعات المحلية و امكانية تحقيق التنمية المحلية.

غير ان الراجح ان التنمية اعتبرت مرادفة للتنمية الاقتصادية، ومع تنامي الوعي في السبعينات لدى الشعوب الصناعية والنامية، بانعكاس النمو الاقتصادي على الجبهة الاجتماعية وما أنجر عنه من تغيرات غير مرغوب فيها، أخذ مفهوم التنمية يتسع ليشمل ميادين أخرى اجتماعية وثقافية وسياسية وبدأ البحث في تفاعلات التنمية يطرح زمرة من الأسئلة، تتمحور حول مدى تفاعل الفرد في المجتمع مع الحياة السياسية من خلال المشاركة ومدى تلقي التعليم والتكوين الكافي لتحمل أعباء الحياة

[1] هالة بن الساسي. مرجع سابق .55

ومسؤولياتها، و إلى أي مدى وفرت له[1]. وظائف مقنعة ومحفزة وسكن ملائم وعناية صحية، وهل الناس يعيشون ويعملون في بيئة صحية ويتناولون طعام مغذي فعلا. وهذا الذي يؤكد ان مصطلح التنمية قد تعدى حدوده الاقتصادية وتشابك مع المجالات الأخرى حتى أصبح هناك مؤشرات يطلق عليها التنمية البشرية .تعنى بكل ما يتعلق بحياة الانسان وحتى الحيوان وحتى النبات واطلق عليه مصلح التنمية المستدامة .و يمكن تعريف التنمية المحلية بأنها: السياسات والبرامج التي تتم وفق توجيهات عامة، لإحداث تغيير مقصود مرغوب فيه في المجتمعات المحلية، بهدف رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات في كافة الجوانب.[2]

فالتنمية المحلية بهذا المعنى، هي تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي، بواسطة جملة من السياسات العامة والبرامج الحكومية، تكون للأجهزة المركزية والمحلية للدولة دور فعال في مجال التصميم والإعداد والإشراف على تنفيذ سياسات التنمية المحلية، ويقصد بالسياسات العامة للتنمية المحلية، مجموعة الأهداف العامة الملائمة لتحقيق التنمية الفعالة وهذا ما يتوافق مع التعريف الذي قدمه المفكر **خافيير غريفي** " أنها مسار تنويع و إثراء النشاطات الاقتصادية والاجتماعية داخل الإقليم المعين من خلال تعبئة طاقات وموارد ذلك الإقليم."[3]

وفي هذا الإطار قدم مارشال كلينارد في عام 1966 ، واحدا من أهم التصوارت الشاملة بخصوص التنمية المحلية في المناطق الحضرية، حيث اعتبر إن التنمية المحلية مدخل لمواجهة مشكلات المناطق الحضرية الفقيرة من خلال الوصول إلى معظم المحتاجين لتلك الخدمات، وقد اقترح مجموعة من الخبراء على مستوى الأمم المتحدة أن يكون الهدف من التنمية ليس زيادة الإنتاج فحسب بل تعني أيضا التوزيع العادل لعائدات التنمية على سكان المجتمع[4] وذالك لان العدالة في توزيع الثروة تعني استفادة جميع مكونات المجتمع المحلي من عائدات العملية التنموية مما يساهم في اعادة انتاج عمل تنموي اخر قوي ومستمر عكس لو كان تهميش او تمييز في

[1] عبد السلام عبد اللاوي .**مرجع سابق**. ص 48

[2] المرجع نفسه .ص 49

[3] عدلان صافية .**مرجع سابق**. ص 42

[4] هالة بن الساسي .**مرجع سابق** .ص 54

التوزيع هنا العملية التنموية لن تنتج مرة اخرى بل تتعطل وتبدأ في التعثر وذالك لان التنمية هي عمل جماعي متكامل و هو عبارة عن فسيفساء إجتماعية تخدم بعضها وتدعم بعضها الآخر.

وبناءا على ما سبق سنحاول دراسة و تحليل ابرز النظريات المفسرة لمفهوم ومضمون التنمية المحلية .

أولا :التنمية المحلية في الاقتصاد الإقليمي

التنمية المحلية في الاقتصاد الإقليمي تعني تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في منطقة معينة عن طريق استغلال الموارد المحلية وتعزيز القدرات والإمكانات المحلية. تهدف هذه التنمية إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتحسين نوعية الحياة للسكان في هذه المنطقة. وقد احتل هذا المصطلح موقعه في العلوم الاجتماعية المعاصرة،وهو كلمة الاقتصاد ومضاف اليها كلمة " المكان" أو "المجال" *space*[1] ، ففي العلوم الاقتصادية أخذ الاهتمام بهذا المعنى من خلال مفاهيم التخصيص والتوزيع، حيث ظهرت نظرية التوطن لتبحث في اختيار المنشآت والأسر لموطن النشاط، وبعدها ظهر فرع الاقتصاد الإقليمي ليبحث في النمو الإقليمي والتنمية الإقليمية، وقد اهتم علم السياسة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية بهيكل السلطة على المستوى المحلي، والعلاقة بجماعات المصالح وقوى الضغط المحلي والسلطة على المستوى المحلي، والعلاقة بجماعات المصالح وقوى الضغط المحلي والسلطة القضائية، خاصة في ضوء التركيبة الاتحادية للدولة والنظام السياسي كما تناول علم الإدارة العامة توزيع بين المستويات المركزية واللامركزية في دراسة تمتد بين الإدارة المحلية والحكم المحلي في النظم السياسية المختلفة. وهنا ظهر مفهوم التنمية الإقليمية، وقد تبلور مفهوم جديد للمكان في فترة السبعينات والثمانيات تمثلت ابرز ملامحه في:

**1**-إن التنمية عملية تفاعلية تتم في الوسط المحلي، انطلاقا من المفهوم الجديد للمكان عند" فرنسوا بيرو "صاحب نظرية أقطاب النمو، حيث أصبح ينظر للمكان

[1] هالة بن الساسي .**مرجع سابق** .ص56

باعتباره منطقة وهي ليست مجرد موضوع سلطت عليه القرارات العامة للدولة، لكنها منظومة ذات هدف خاص بها وآلية خاصة كذلك.

**2**-إن التنمية المحلية تقوم على حشد الموارد الممكنة طبيعيا، بشريا، وماليا واجتماعيا لخلق خاصية التجمع لتكوين مجموعة للتنمية والتنافسية.[1]

**ثانيا/ العوامل الخارجية كمحرك للعملية التنموية**

العوامل الخارجية تلعب دوراً محورياً في عملية التنمية الاقتصادية، وتمثل هذه العوامل التأثيرات التي تتجاوز قدرات وتأثيرات العوامل الداخلية للمنطقة أو البلد. يمكن تقسيم العوامل الخارجية إلى عدة جوانب، منها التكنولوجيا، والعلاقات الدولية، والسياسات العالمية، والمساعدات التنموية. وقد ظهر هذا الاتجاه من خلال المفهوم النيوكلاسيكي لدالة الإنتاج، حيث يمثل كل من السكان والتقدم التكنولوجي عاملين محددين لأداء الدالة وكذا المفهوم الكنزي المدفوع بعامل الطلب الفعلي، في دراسات الاقتصاد الكلي، وأوضح تمثيل للعامل الخارجي كمحرك للعملية التنموية ، نظرية روبرت سولو في التنمية الاقتصادية لعام 1956، والتي تعرف أيضًا بنموذج سولو أو نموذج النمو النيوكلاسيكي، تعد من النظريات الأساسية في الاقتصاد الكلي التي تدرس عوامل النمو الاقتصادي على المدى الطويل. يركز سولو في نموذجه على ثلاثة عوامل رئيسية: رأس المال، العمل، والتقدم التكنولوجي. يوضح سولو أن التقدم التكنولوجي يعتبر عاملاً خارجيًا (exogenous) غير قابل للتملك الخاص، ويمارس دوره تلقائيًا في النمو الاقتصادي ومن أبرز نظريات الدفع الخارجي نجد:

1-**نظرية أقطاب النمو:** حيث تجاوزت المفهوم التقليدي للمكان بمعنى انه يرى أن التنمية لا تظهر في كل مكان في نفس الوقت .وبعد هذا ظهرت اجتهادات نظرية في السبعينات توضح أثار الشركات عابرة الجنسيات على التنمية في المناطق المحلية، بجوانبها الايجابية و السلبية

2-**نظرية الانتشار الجغرافي للابتكار:** التي قدمها الاقتصادي السويدي هاجرشتاند،hager shtand تعتبر من النظريات البارزة في فهم كيفية انتقال وتبني الابتكارات عبر المناطق الجغرافية المختلفة. تعتمد هذه النظرية على فكرة أن

[1] هالة بن الساسي .مرجع سابق.ص58

الابتكارات تبدأ عادة في مراكز معينة (غالبًا في المناطق ذات القدرة الاقتصادية والتكنولوجية الأعلى) ثم تنتشر تدريجيًا إلى المناطق الأخرى ذات القدرات الأقل..

3-نظرية "دورة حياة المنتج" أو "دورة حياة الإقليم" تعتبر من النظريات المهمة في فهم كيفية تطور المناطق والأقاليم بمرور الزمن من خلال عملية الابتكار والانتشار التكنولوجي. هذه النظرية تدمج بين البعدين المكاني والزماني لفهم كيفية تطور الأقاليم والمناطق وتبنيها للابتكارات على مدى الزمن.وهذا ما أبرزته نظرية دورة حياة الإقليم عند أصحابها" نورتن nourten "و "ريس" raise.

4-**دور البنية الأساسية** :تتفق جل نظريات النمو والتنمية على الدور الخاص للبنية الأساسية في تمهيد الطريق إلى التنمية وهنا تم التركيز على دور هياكل البنية الأساسية في سياق التنمية المحلية، من زاوية الدفع الخارجي والمهم هنا إن عملية الجذب المحلي لمنطقة دون أخرى تتوقف على مدى توفر وكفاءة شبكة البنية الأساسية في الأقاليم المختلفة.[1]

**ثالثا /العامل الداخلي كمحرك للعملية التنموية**

لعوامل الداخلية تلعب دوراً حيوياً في العملية التنموية، حيث تعتمد التنمية في كثير من الأحيان على القدرات الداخلية للمناطق مثل المعرفة، التعلم، والخبرة. هذه العوامل غير الملموسة يمكن أن تكون محركات قوية للتنمية المستدامة والتحول الاقتصادي ونتيجة التطور الذي عرفه مفهوم المكان والمنطقة والتنمية ظهرت مجموعة من الاتجاهات النظرية ترجع نمو المنطقة المحلية بتحولها إلى منطقة صناعية، والاتجاه اخر يفسر النمو المحلي بقوة الابتكار. و اتجاه اخر ايضا يركز على الأهمية المحورية للمناطق الحضرية ،حيث ان أهمية المدينة وفق هذا الاتجاه في كونها المكان المفضل لشركات التكنولوجية العالية وللوظائف الابتكارية.

ومما سبق نقول ان تنمية المجتمعات المحلية من أجل تحقيق جملة من الأهداف يأتي في مقدمتها زيادة الدخل وتخفيف حدة الفقر وتوسيع هامش المشاركة السياسية،

[1] المرجع نفسه .ص 59

وتحقيق درجة أعلى من العدالة و المساواة وتحسين المفضل للتنمية المحلية المسمى بالتمكين .Empowerment)).... وبناء القدرات capacity * building.[1]

## المطلب الثالث :نماذج التنمية المحلية وخصائصها

صنف المهتمون بقضايا التنمية المحلية النماذج الإنمائية إلى ثلاثة نماذج رئيسية هي: النموذج التكاملي، النموذج التكيفي، والنموذج المشروع. كل نموذج يركز على جوانب مختلفة من التنمية، لكن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب تكامل هذه النماذج مع بعضها البعض في ثلاثة نماذج رئيسية هي:

**النموذج التكاملي:**

يتكون هذا النموذج من مجموعة البرامج التي تنطلق من المستوى القومي و التي تشمل كافة القطاعات الفرعية ( الاقتصادية و الاجتماعية ) وكذلك يشمل كافة القطاعات الفرعية ( ريف, حضر ,مناطق صحراوية ) فالنموذج التكاملي هو الذي يشمل البرامج التي تحقق التوازن الإنمائي على المستويين القطاعي و الجغرافي والتي تحقق أيضا التنسيق و ,التعاون بين الجهود الحكومية المخططة و الشعبية المستثارة[2].

يشترط لنجاح هذا النموذج توافر شكل من أشكال الانفصال المزدوج خلال قنوات ثابتة ومستمرة بين الهيئة العليا المركزية و الهيئات الفرعية الوظيفية من خلال لجان دائمة ومشتركة كما يتطلب توافر قدر من لا مركزية اتخاذ القرارات و التنفيذ في إطار الخطة العامة للدولة.

**النموذج التكييفي:**

يتفق هذا النموذج مع النموذج السابق في كونه ينبثق عن المستوى المركزي إلا أنه يختلف عنه في كونه يركز على عمليات تنمية المجتمع المحلي و الاعتماد على التنظيمات الشعبية, وسمي هذا النموذج بالتكييفي لأنه لا يتطلب استحداث تغيير في التنظيم الإداري القائم أي أن ا برام هذا النموذج يمكن أن تنفذ في ظل أي نوع من التنظيمات الإدارية

[1] المرجع نفسه .ص 60

[2] الحاج احمد و بنين ع الحق.**مرجع سابق**.ص35

**نموذج المشروع:**

يطبق هذا النموذج في منطقة جغرافية معينة تتوافر فيها ظروف خاصة ومن هنا جاء الاختلاف بينه وبين النموذجين السابقين . يتفق هذا النموذج مع النموذج التكاملي في أنه نموذج متعدد الأغراض ولكن يطبق في منطقة جغرافية معينة حيث أن النموذج التكاملي يطبق على مستوى المجتمع ككل. يعتقد بعض المهتمين بقضايا التنمية أن هذا النموذج يمكن أن يكون بمثابة نموذجا تجريبيا أو استطلاعيا يطبق على المستوى القومي إذا ما ثبت نجاحه وفعاليته في المناطق التجريبية[1]

**خصائص التنمية المحلية :**

تتسم التنمية المحلية بعدة سمات تميزها وتحدد طبيعتها وأهدافها. ومن بين هذه السمات يمكن ذكر ما يلي:

**1تعتبر التنمية المحلية عملية شاملة:** إذ إنها تشمل كافة مكونات المجتمع، ولا تلغي وجود أي عنصر من عناصره.

**2تساهم في تطوير المجتمع:**إذ إنها تعتمد على مجموعة من الاستراتيجيات، والخطط التي تهدف إلى تحسين الأوضاع المعيشية، والتعليمية في المجتمع.

**3تهدف التنمية المحلية إلى الاستفادة من كافة الموارد:** إذ إنها تسعى إلى جعل الموارد الأولية وسيلة من الوسائل التي توفر الكفاية الذاتية لأفراد المجتمع، وتحول جزءاً منها ليصبح من أجزاء التجارة المحلية، والخارجية ليعود بالفائدة على المجتمع كاملاً.

**4تسعى لتوفير كافة الخدمات الأساسية للأفراد:**من وسائل نقل و مؤسسات تعليمية و قطاعات عامة وغيرها [2]

**5-عملية مخططة** : معلومة البدايات والنهايات. واضحة الأهداف، مرتبة ومنسقة الخطى، محسوبة التوقعات من حيث التكلفة والعائد تتوزع خلالها الأدوار والمؤسسات في برنامج زمني، قابلة للقياس النتائج وتقيم الإنجازات.

**6-عملية فنية** :التنمية المحلية تحتاج إلى المساعدات الفنية المتمثلة في الخبرات

---

[1] الحاج احمد و بنين ع الحق.مرجع سابق.ص 35

[2] موقع الكتروني : www.mawdoo3.com/ مقالة -**مجد خضر(تاريخ النشر05/افريل 2016)** .تمت زيارة الموقع بتاريخ 2024/07/25 على الساعة 10:45

والتخصصات المختلفة من مهندسين و إداريين ومستشارين ومكاتب دراسات ومخابر في جميع المجالات

**7-عملية متكاملة** :تتميز التنمية المحلية بالتكامل والتعاون بين النظم والقطاعات المختلفة وهو ما يشكل ضمانا لنجاحها وعمومية فائدتها، لذلك يجب أن يتكامل القطاع الفلاحي مع الصناعي مع الصحي والتعليمي والثقافي والاجتماعي والديني والرسمي والتطوعي والمحلي والوطني والدولي، لتحقيق نهوض متكامل..

**8-عملية تغيرية** :تنقل المجتمع المحلي إراديا من حال غير مرغوب إلى حال أفضل فالتنمية المحلية لها بعد مادي يتمثل في انجاز واقامة مشاريع و مرافق عمومية لتلبية احتياجات معينة ومتعددة وحل مشاكل محددة، وبعد معنوي كيفي وهو مساعدة المواطنين على تطوير قدراتهم ووسائل حياتهم وتقوية مشاعر المشاركة والتعاون والتضامن والنوعية وحماية المصالح العامة .

**9-عملية مركبة** :سلسلة متتالية ومتداخلة من الأنشطة عبر فترة زمنية معينة يتداخل فيها التخطيط والتنفيذ والمتابعة والإشراف والرقابة والتقييم، فهي جهد متواصل يتم خلال فترة معينة، أي تحتاج إلى مجال زمني تتكامل فيه عملياتها لتحقيق أهدافها وانجاز برامجها وتجسيد مشاريعها، إذن هي عملية مخططة ومدروسة لا تستند إلى العشوائية والارتجالية والذاتية.

- **10عملية ديمقراطية** : فهي عملية تتيح لكافة أبناء المجتمع المحلي المساهمة بالرأي والفعل في جهود التنمية على أساس القبول والاقتناع وتكافئ الفرص، وفي سياق يحقق عدالة المشاركة في تحمل أعباء التنمية وعدالة توزيع عوائدها، الأمر الذي يجعل برامجها تشمل مشاريع تتكفل بإشباع وتلبية الاحتياجات التي يشعر بها ويرغب فيها سكان المجتمع وتتوافق مع آمالهم، فهي أساسا تعتمد على الديمقراطية وتمكين السكان أنفسهم من تجسيد أفكارهم والتحكم في شؤون مجتمعهم المحلي

- **11التدخل الحكومي** :تتدخل الحكومة من اجل تقديم المساعدات لجهود المواطنين التي تعد الأصل والأساس، والتي يجب أن تكون متكاملة ومترابطة فيما بينها أيا كانت إشكالها ومصادرتها، وتؤكد على تعميق اللامركزية تخطيطا وتنفيذا.[1]

[1] هالة بن الساسي .مرجع سابق .66.

## المبحث الثاني :مضامين تطبيق التنمية المحلية في الجزائر

انه لكي نصل الى تطبيق فعلي وتجسيد حقيقي للتنمية المحلية لا بد من معرفة ركائزها و أهدافها التى ترمي إليها سواء كبرامج مستقبلية ضمن المخططات الطويلة المدى او كخطة تنفيذية تسعى لنشر ثقافة التنمية اولا لأنه لا يمكن ان ننطلق بتنفيذ برامج التنمية المحلية ونحن لا نؤسس لها قاعدة ثقافية و أيديولوجية تكون ركائز في المجتمع كي يتقبلها المجتمع المحلي اولا ثم تنطلق ميكانيزماتها لتصبح واقعا معاشا يرتقي بحياة المواطن من الحسن إلى الأحسن و للتنمية المحلية مقومات تميزها عن المجالات الأخرى ومجالات تختص بها كي نطبق فيها رؤيتنا و برامجنا وهي تمر بمراحل عديدة حتى نستطيع القول أننا وصلنا إلى تطبيق مثالي للتنمية المحلية وكل هذا ستواجهنا معوقات عديدة وكثيرة تزداد حدة من مجتمع الى آخر وهذا ما سوف نعرفه في هذا المبحث .

المطلب الاول : ركائز التنمية المحلية واهدافها :

ركائز التنمية المحلية:للتنمية المحلية ركائز هامة تقوم عليها لضمان تحقيق البرامج التنموية تتمثل في:

**المشاركة الشعبية:**يجب إشراك جميع أفراد المجتمع المحلي في التفكير و العمل على وضع و تنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل يتخطى حدود حياتهم التقليدية وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية و الاجتماعية مثل الادخار و الاستهلاك, إن المشكلة الحقيقية التي تواجه عمليات التنمية في المجتمعات النامية هي ضعف استجابة هذه المجتمعات لها وعدم اشراك افراد المجتمع المحلي السلطات العامة في برامجها.

**تكامل مشروعات الخدمات:**من ركائز التنمية المحلية أن يكون هنا تكامل بين مشروعات الخدمات داخل المجتمع اي ايجاد نوع من التنسيق بحيث لا نجد خدمات مكررة أو نجد نوع من التناقض او التضاد في تقديم هذه الخدمات.

**الإسراع في الوصول إلى النتائج:**ويقصد بهذا أن تتضمن برامج التنمية خدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية و الإسكان وغيرها ,و اذا حدث وبدأ المخطط بوضع مشروعات إنتاجية في خطته الإنمائية فيجب اختيار تلك المشروعات ذات العائد السريع وقليلة التكاليف ما أمكن و التي تسد في الوقت نفسه حاجة قائمة و السبب في ذلك هو كسب ثقة أفراد المجتمع بما ان هناك فائدة أو منفعة ملموسة يحصلون عليها جزاء إقامة مشروع ما في مجتمعهم ,إذا فالثقة مطلب ضروري وجوهري في فعالية برامج التنمية المحلية.

**الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع:**

يعتبر الاعتماد على الموارد المحلية من أساليب التغيير الحضاري المقصود حيث نجد أن استعمال موارد المجتمع المعروفة لدى أفراده أسهل لديهم من استعمال موارد جديدة غير معلومة .كما أن المسير المحلي الذي يعتبر موارد بشريا مؤثرا وهاما في عملية التنمية يكون فعالا أكثر في تسيير الموارد المحلية كما أنه يكون

قادرا على التغيير في أفراد مجتمعه المحلي على عكس المسير الأجنبي ,كما أن الاعتماد على الموارد المحلية له عائد يتمثل في انخفاض تكلفة المشروعات نظرا لكون المشروع يعتمد على موارد ذاتية محلية. [1]

اهداف التنمية المحلية :

إن التنمة كمفهوم شامل، ضم في طياته المستوى المحلي والوطني، حيث لا يهتم بجانب واحد فقط بل تشمل جمع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهي بذلك تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف والتي من بينها:

-اشباع الحاجات الاساسية للأفراد من العلاج و الامن و المأكل و المشرب و الملبس و التعليم و العمل .

-استثمار وتنمية جهود المواطنين في المجتمع وتأكيد استمرارها، وهذا عن طريق استخدام كل الموارد البشرية في المجتمع والعمل بشتى الطرق على تنميتها بالتعليم والتدريب والممارسة، وهذا بإشراك جميع فئات المجتمع كل حسب قدرته، فمشرف التنمية يبذل قصار جهده لكي تكون المشاركة واسعة دون قصرها على فئة محدودة .

-تحقيق تحسن في حياة المجتمع ويتوقف مداه على تقبل أعضاء المجتمع لتبني المشروع وتواجد وتكوين خبرات ناجحة في مجالات عمل وادارة هذا المشروع الذي يقرره المجتمع.

زيادة في الدخل القومي الحقيقي او الانتاج القومي الحقيقي كذالك نصيب الفرد منه .هذا ما يساعد على زيادة الادخار مما يدعم تراكم رأسمال ومنه الاستثمار

-تهدف التنمية على ايجاد توافق بينها وبين المجتمع المحلي عن طريق وضع مشروعات وبرامج مسبقة محليا تقوم على تطوير المجتمع ثقافيا و حضاريا مما يدعم نجاح التنمية على المستوى القومي

-ازالة الفوارق بين مختلف طبقات المجتمع لتحقيق تكافئ يمكن من تقوية الروابط و العلاقات الاجتماعية بين الأفراد ليتماسك مع مواصلة اشباع وتغطية الحاجيات الضرورية لأفراده.

[1] الحاج بنين و ع الحق .مرجع سابق .ص 34

-العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي و الاستقرار السياسي حتى لا يطغى جانب على اخر .[1]

-تحقق تنمية المجتمع المحلي بالتكامل بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية على المستوى المحلي، والحد من العزلة لبعض المجتمعات للاستفادة من البرامج التنموية.[2]

-تغييرات رئيسية في الهياكل الاجتماعية .اساليب حياتية جديدة .الى جانب دفع عجلة النمو الاقتصادي و تحقيق المساواة والتقليل الفقر حتى محاولة القضاء عليه .

-استغلال الموارد البشرية والمالية والطبيعية التى تجعل المجتمع يستفيد منها باستمرار وبشكل تحقق فيه العدالة الاجتماعية والعيش الكريم والتوزيع العادل للدخل القومي وتثبيت القيم و العلاقات والهداف الاجتماعية .

**المطلب الثاني :مقومات التنمية المحلية ومجالاتها**

**تتمثل مقومات التنمية المحلية فيما يلي:**

*1 من المقومات المورد المالي:

يعد المورد المالي عاملا أساسيًا في التنمية المحلية حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها مثل تقديم الخدمات للمواطنين وتوفير احتياجاتهم المادية لان هذا الاخير مرتبط لحد كبير على حجم المواد المالي لانه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية, وتعددت مصادرها .كلما سهل و أمكن لهذه الهيئات أن تمارس اختصاصاتها على الوجه الأكمل معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية ,كما أن تسيير هذه الموارد يتطلب وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال ,وهذا بالتخطيط المالي الجيد وكذا الرقابة المالية المستمرة. كذلك المقومات المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية توفير نظام محاسبي كفؤ وتنظيم محكم للمعلومات ,تحليل مالي سليم وموازنة محلية أو قيم مالية

[1] رجراج الزوهير .**التنمية المحلية في الجزائر –واقع وافاق** .اطروحة لنيل درجة الدكتوراه.كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر . 2012.2013.ص 20

[2] هالة بن ساسي .مرجع سابق .ص 76

دقيقة ,إن توفير هذه العناصر مجتمعة يساعد في تحقيق أهداف الجماعات المحلية , يجعلها تعمل بكفاءة عالية و استقلالية تامة.[1]

* 2من المقومات المورد البشري:

يعتبر العنصر البشري أهم عنصر يتوقف عليه نجاح عملية التنمية المحلية, فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام وهو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات ,كما أ نه هو الذي يتقيد بهذه المشروعات و يتابعها ويعيد النظر فيها إلى عنصر أساسي:[2]

-هي أنه غاية التنمية ,حيث أن هدف التنمية هو الإنسان.

-أنه وسيلة تحقيق التنمية لذلك أن يكون هدف التنمية المحلية هو تنميته

وهو تسمية الموارد البشرية في مختلف الجوانب الاجتماعية ,الاقتصادية ,الثقافية حتى السياسية باعتبار أ ن الإنسان لديه طاقات وقدرات ذهنية وجسدية تفوق كثيرا ما تم استغلاله او الاستفادة منه فعلا في موقع العمل المختلفة ,الاستفادة القصوى من تلك القوة هي المصدر الحقيقي لتحقيق إنجازات التنمية المحلية

على مجموعة محاور:

الرعاية الاجتماعية: و تشمل توفير شروط الحياة الكريمة هي في مجملها الاحتياجات الأساسية لإستمرارية الحياة وتتمثل في الغذاء ,والصحة ,و التعليم و السكن. [3]

التأهيل الفني: و يتمثل التأهيل الفني في توفير المؤهلات العلمية و العملية المختلفة التي تمكن الفرد من تحقيق التواصل الدائم المستمر للمتطلبات الإنتاجية والتكنولوجية التي تسمح بمواكبة متطلبات التنمية ,مثال :الإعلام ,نشر الوعي الثقافي و الفكري.

---

[1] محمد فؤادا ستراتيجية التنمية المحلية بالجزائر ,من الموقع http://www.djelfa/info/kp/showthread في 30 مارس2024 الساعة 16:25

2 خنفري خيضر ,**تمويل التنمية المحلية في الجزائر ( واقع وآفاق , )**أطروحة دكتواره ,كلية العلوم الاقتصادية ,قسم العلوم التجارية وعلوم التسيير , جامعة الجزائر(03) 2020 ص20

[3] الحاج احمد و بنين ع الحق .**دور الجمعيات الاحياء في تحقيق التنمية المحلية** . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية . جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي 2020/2019 ص29

المشاركة الجماعية: تعني المشاركة الشعبية اشراك المواطنين بوجه عام في تحديد احتياجات التنمية و اصابة برامج العمل بنفسها وتقييمها ,وكذا انعدام أسباب الثقة والصدق بين الأفراد ويكفي تحقيق مفهوم المواطنة الذي يعني تحسيس المواطن بأهميته في المجتمع و دوره في العملية التنموية .

**من المقومات الانساق التنظيمية:**

تتمثل الانساق التنظيمية في تواجد و توفير نظام الإدارة المحلية بتجاور مع إدارة مركزية دورها و مهمتها, تنظيم الشؤون المحلية و إدارة المرافق المحلية ,و تعرف الإدارة المحلية بأنها :نقل وتحويل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة من المعينين. كما تعرف أنها :عبارة عن اعتراف الدولة بالأشخاص الإقليمية بسلطة اصدار قرارات إدارية في بعض المجالات:

-وجود المصالح المحلية تختلف عن المصالح القومية.

-إنشاء هيئات محلية منتخبة لإنجاز تلك المصالح.

-إشراف الحكومة المركزية على أعمال تلك الهيئات[1]

وبذلك فإن نظام الادراة المحلية يقوم على مبدأين أساسيين هما:

**مبدأ الديمقراطية:**

ويعني ان تفتح الأبواب أمام المشاركة الشعبية من طرف الإدارة المحلية في شؤون الحكم وفي شؤون الحياة العامة على المستوى المحلي مما يجعل المواطن مهتم بالشؤون العامة ومساهم في انجاح برامجها . و بذالك يتعود الناس ايضا على التصرف بحرية في طرح أفكارهم و أرائهم واقتراحاتهم في لمعالجة مشاكلهم و تحدياتهم الخاصة و شؤون مجتمعهم المحلي دون تردد او خوف او تهميش او اقصاء حيث يفتح الباب واسعا لمشاركة جميع الشرائح شباب ونساء مما يجعل الجهود تتظافر ومنها تتحقق اهداف التنمية المحلية.

**مبدأ اللامركزية:**

أي أن تسند مسألة الفصل في بعض الأمور إلى هيئات مستقلة عن الهيئات المركزية

[1] **خنفري خيضر** مرجع سبق ذكره , ص62

وعموما فإن قيام نظام الإدارة المحلية على مبدأ اللامركزية يكون بجملة من المظاهر منها:

-التنسيق فيما بين الإدارة المحلية او الحكومة المركزية لوضع الخطط و المشروعات التي تلائم حاجات السكان في مناطقهم وحسب ظروفهم وتنفيذها في تلك المناطق.

-ضمان سرعة الإنجاز بكفاءة و فاعلية و الحد من الروتين بتبسيط.الاجراءات

-استخدام أساليب إدارية طرق تسيير مختلفة عن تلك التي تطبقها الإدارة المركزية تضع في الحسبان الظروف والعوامل المحلية مما يتيح الرفع من كفاءة العمل.

-التخفيف من أعباء موظفي الإدارات المركزية وقصرها على الأعمال الإدارية المهمة[1]

**<u>تتمثل مجالات التنمية المحلية فيما يلي:</u>**

**المجال البيئي:**

فمن بين الأبعاد التي تم تصنيفها للتنمية المحلية البعد البيئي.[2]

فالتنمية المستدامة تعني الاستجابة لحاجيات الحاضر بدون الإضرار بقدرات الأجيال القادمة في تلبية حاجياتهم ,ومن وجهة نظر الجمعية العالمية ,تعرف التنمية المستدامة من زاوية محلية على أنها التنمية التي تحقق الخدمة الاقتصادية و ,الاجتماعية و البيئية الأساسية لجميع سكان البلدية المحلية بدون الإخلال بتوازن النظام الطبيعي.

**المجال الثقافي:** فكل إقليم له خصوصيته الثقافية التي تحدد مسار التنمية المحلية وهذا ما يعطي التنمية المحلية خصوصيتها.

وهذا يعني انه لتنجح برامج ومشاريع التنمية في اي مجتمع يجب مراعات الثقافة المحلية لذالك المجتمع حتى يتقبل المواطن هذه البرامج وعليه يجب دراسة افكار وايديولوجية وثقافة المنطقة المراد تنفيذ البرامج التنموية فيها وهذا لكي يكون هناك تقبل وتعاون بين الأهالي والجهة المنفذة للبرامج التنموية .

---

[1] الحاج احمد و بنين ع الحق .**دور الجمعيات الاحياء في تحقيق التنمية المحلية** . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية . جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي 2020/2019 ص30

2 .رشاد أحمد عبد اللطيف ,**مرجع سبق ذكره** ,ص11

**المجال الاقتصادي:**

للتنمية الاقتصادية بعد اقتصادي من أجل تنمية الإقليم اقتصاديا ,ذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة سواء عن طريق النشاط الزارعي أو الصناعي أو الحرفي ,ولهذا نجد أن المنطقة التي تحدد ميزتها مسبقًا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها ,من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات المحققة بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل, في النشاط الاقتصادي[1]

**المجال الاجتماعي:**

إن البعد الاجتماعي له أهمية كبيرة ,فلا فائدة من زيادة الدخل الفردي دون أن يتمكن من تحسين الوضع الاجتماعي على جميع المستويات, لقد درس " فردريك هاربيسون "مشكلات القوة البشرية في 22 مبدأ و أجمل رأيه في ما يلي:

– إن تقدم أمة من الأمم يعتمد على شعبها ,فإذا لم تنمي الأمة روح الشعب و الطاقات البشرية فهي غير قادرة على أن تنمي أي شيء آخر ماديا أو اقتصاديا أو سياسيا أو ثقافيا.المشكلة الأساسية لمعظم الدول المتخلفة ليس الفقر في الموارد الطبيعية ,و انما التخلف في الموارد الإنسانية ,ومن هنا يجب بناء الأفراد أو رأس المال البشري ,و الرفع من مستوى التعليم والمهارات وبث الأمل في النفوس[2].

يرتكز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على إن الإنسان هو جوهرها وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع ,بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال المشاركة في اتخاذ القرار.لهذا نجد أن البعد الاجتماعي يشكل حجر الزاوية ,لان توفير الحياة الاجتماعية المتطورة من شأنها أن تدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة.هناك ميادين مختلفة تشملها التنمية المحلية لها علاقة وطيدة بالبعد

---

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف ,**التنمية المحلية** .مصر ,دار ليدنا للطباعة و النشر والتوزيع ,سنة , 2011 ص78.

[2] , علي عجوة ,**الإعلام وقضايا التنمية** .القاهرة ,مطبعة أبناء وهبة حسان ,عالم الكتب لمنشر والتوزيع والطباعة ,ط.2 .2006 ص 33

الاجتماعي مثل التعليم والصحة و الأمن و الإسكان ,حيث أن كل اهتمامات التنمية المحلية بهذه الجوانب له أثره المباشر على شرائح المجتمع إيجابا وسلبا [1]

وعليه يجب تحسين مستويات التعليم والصحة والرفاهية عموما لكافة المواطنين

-زيادة الإهتمام بالطبقة المتوسطة والطبقة العاملة

-زيادة نسبة الخبراء والتقنيين والعلماء في القوى العاملة

-تسهيل مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي و الحياة العامة[2]

**المطلب الثالث: مراحل التنمية المحلية و معوقاتها**

عند دراستنا لاهداف التنمية المحلية تبين انه لتحقيق الرفاهيية الاقتصادية والاجتماعية وتجسيد هذه الاهداف لابد ان نمر بمراحل عديدة وكل مرحلة تختلف عن المرحلة الاخرى لكنها تهيئ لها وكلها مترابطة معها وكذالك نجد عدة معوقات تختلف من مجتمع محلي إلى آخر، على حسب خلفيته الثقافية والسياسية وهذا ما سيتم التطرق له في هذا المطلب من خلال تناول مراحل التنمية المحلية ومعوقاتها.

أولا مراحل التنمية المحلية :

حدد " تايلور "خمسة خطوات للتنمية المحلية وهي كما يلي:

-المناقشة المنظمة للحاجات المشتركة للمجتمع

- التخطيط المنظم

- التعبئة الشاملة

-محاولة تحقيق اكبر قدر من التحسينات المدخلة على المجتمع المحلي

-محاولة تغذية المشاريع بعضها ببعض وتفصيلا لهذه الخطوات يمكننا شرحها في المراحل التي تمر بها عملية التنمية المحلية كما يلي:

[1] أحمد غربي ,**أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزئر**، مجلة البحوث والدارسات العلمية , 2010 , ص8-7

[2] براهمي و نصور ." **معوقات التنمية المحلية في الجزائر**" .مقال منشور في مجلة علمية بجامعة سيدي بلعباس. يوم 30.ديسمبر.2018.

.

.

**المرحلة الأولى** : وهي مرحلة تهيئة المجتمع للمشروع وتشمل على ما يلي:

**المناقشة المنظمة مع الجماهير:** حيث تعد أداة قوية لضمان تفاعل الجماعات المحلية وتعزيز الشمولية في تنفيذ المشاريع الشمولية. إليك بعض الفوائد والأهداف لهذه المناقشات:

*تعزيز الشمولية والمشاركة الاجتماعية حيث تساهم هذه المناقشات في زيادة مشاركة الأفراد في صناعة القرارات المحلية، مما يعزز الشمولية ويضمن أن يتم اتخاذ القرارات بمراعاة احتياجات الجميع.

*توضيح الأهداف والفوائد حيث يسمح هذا النوع من المناقشات بشرح وتوضيح أهداف المشروع والفوائد المترتبة على المجتمع المحلي، مما يعزز الفهم والدعم للمبادرات التنموية.

*جمع آراء وملاحظات متنوعة **:**يتيح للمشرف التعرف على آراء وملاحظات الأفراد حول المشروع، مما يساعده على تحسينه وضمان تنفيذه بطريقة تلبي تطلعات الجماعة المحلية.

*تعزيز الثقة والشفافية **:**يسهم هذا النوع من التفاعل في بناء الثقة بين الجماعة المحلية والمشرف، ويعزز مستوى الشفافية في إدارة المشروعات وتنفيذها.

عادةً، يمكن أن تشمل المناقشة جميع المواطنين أو تقتصر على القادة المحليين حسب حجم المشروع وطبيعته، وهذا يعتمد أيضًا على السياق الثقافي والاجتماعي للمجتمع المعني.

التعرف على المجتمع :أي ضرورة التعرف على الجوانب المكونة للمجتمع الاقتصادية والاجتماعية، للتمكن من التعرف على الأشخاص والجماعات التي يمكن أن تدعم الأهداف التنموية للمشروع ونبذ الصراع والنزاع.

–تقويم جهود التنمية المحلية :وهذا يعني تقويم المشاريع التنموية السابقة، من حيث

تحقيقها لأهدافها ومشاركة المواطنين فيها، وكذا الوقوف على الظروف التي أحاطت بتنفيذها.

–تشكيل جهاز التنمية : ويتم تكوين هذا الجهاز مع بعض العاملين في المؤسسات الحكومية والأصلية ، وقيادات المجتمع الشعبية ذات التأثير والنفوذ والسمعة الطيبة، وبواسطة هذا الجهاز يمكن تحقيق أهداف التنمية[1].

–التأكد من كفاءة الجهاز :بقيام المشرف ببلورة المشروع هدفه اختيار الجهاز ومدى كفاءته، مع إشعار المواطنين وخلق التطلعات لدى المواطنين، كما أن هذه الخطوة متعلقة بنجاح المشرف في كسب ثقة المواطنين وكذا نجاحه في تنفيذ المجتمع الأول، لان هذا النجاح من شانه أن يؤدي إلى المشاركة الواسعة للمواطنين، فقد وجد الأخصائيون أن نجاع المشروع الأول يتوقف عليه نجاح برامج التنمية ومشاركة المواطنين فيها.

المرحلة الثانية : ويتم فيها التصميم المبدئي للبرامج التنموية، وذلك عن طريق جمع البيانات الأساسية، واقتراح الأهداف المبدئية للخطة بصورة واضحة تعبر عن حاجات المجتمع، كما يتم في إطار هذه المرحلة أيضا تحديد أهداف الخطة التي ينبغي أن تشمل على جانبين رئيسيين يتمثلان في :

إحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية :العمل على تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، مثل خلق فرص عمل جديدة، تحسين مستوى التعليم، وتطوير البنية التحتية.

تغيير العلاقات والقيم الاجتماعية :معالجة وتغيير القيم والعلاقات الاجتماعية التي قد تعيق العملية التنموية، مثل تعزيز المساواة بين الجنسين، وزيادة المشاركة المجتمعية.

تحقيق الحاجات المجتمعية :تحديد الاحتياجات الفعلية التي يشكو منها المجتمع والعمل على تلبيتها ضمن أهداف الخطة.

[1] **براهمي و نصور**.مرجع سابق .ص 06

مشاركة المواطنين : يعتمد التصميم المبدئي للبرامج التنموية بشكل كبير على مشاركة المواطنين، حيث يتم استشارتهم وأخذ آرائهم وملاحظاتهم بعين الاعتبار لضمان توافق الأهداف مع تطلعاتهم.

عرض الخطة على مجلس إدارة المشروع :بعد إعداد التصميم المبدئي، يتم عرض الخطة على مجلس إدارة المشروع لمراجعتها والموافقة عليها، مما يضمن وجود دعم مؤسسي لتنفيذها.

بهذا الشكل، تضمن المرحلة الثانية من إعداد البرامج التنموية وضع خطط تتوافق مع احتياجات المجتمع وتطلعاته، وتعتمد على مشاركة فعالة من المواطنين.

المرحلة الثالثة :

بعد قيام جهاز التخطيط بدراسة آراء المواطنين ومقترحاتهم وأخذها في الحسبان في ضوء الموارد المتاحة وظروف المجتمع، يقوم هذا الجهاز بإعادة دراسة المشروعات وترتيبها في سلم الأولويات بعد المفاضلة فيما بينها للتوصل إلى إعداد الخطة النهائية. يتم تحديد أولويات المشروعات بناءً على عدة عوامل:

نوعية المشروعات :تقييم المشروعات من حيث أهميتها وجودتها وقدرتها على تحقيق الأهداف التنموية المحددة.

طبيعة الأماكن والأحياء :اختيار المشروعات بناءً على الاحتياجات الخاصة للأماكن والأحياء المختلفة، مع مراعاة الظروف الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية لكل منطقة.

عدد الأفراد المستفيدين :تحديد مدى استفادة السكان من كل مشروع وعدد الأفراد الذين يمكنهم الاستفادة من الخدمات والفرص التي يوفرها المشروع.

بناءً على هذه المعايير، يتم إعادة ترتيب المشروعات في سلم الأولويات، بحيث يتم إختيار المشروعات الأكثر أهمية وتأثيرًا على المجتمع والأكثر توافقًا مع الموارد

المتاحة. بعد ذلك، يتم إعداد الخطة النهائية التي تتضمن توزيع الموارد وتحديد الجداول الزمنية لتنفيذ المشروعات المحددة، مع التأكيد على ضمان تحقيق الأهداف التنموية الشاملة وتحسين جودة الحياة للمجتمع.

المرحلة الرابعة: التنفيذ الفعلي لعملية التنمية

في هذه المرحلة، يتم تنفيذ البرامج والمشروعات التنموية عمليًا. يقوم الأخصائي في التنمية بتحقيق عدة أهداف رئيسية لضمان نجاح العملية التنموية واستدامتها: استشارة الرغبة في إحداث التغيير: يجب على الأخصائي تعزيز الرغبة لدى سكان المجتمع

لإحداث التغيير المطلوب. يتم ذلك من خلال التواصل المستمر مع أفراد المجتمع،

وتوضيح الفوائد المحتملة للتنمية، وتحفيزهم على المشاركة الفعالة

تثبيت التغيير واستمراره: من الضروري ضمان أن التغييرات التي يتم إحداثها خلال العملية التنموية تكون مستدامة. يشمل ذلك وضع آليات لمتابعة التنفيذ وتقييمه بشكل دوري لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

توزيع المسؤوليات: يتم توزيع المسؤوليات على المواطنين بناءً على مهاراتهم، رغباتهم، واستعدادهم للمشاركة. ينبغي أن يكون التوزيع عادلًا ومتوازنًا بحيث لا يتم استبعاد أي فرد من جماعة معينة إلا إذا كانت هناك ضرورة ملحة للمصلحة العامة.

تجنب التداخل والتضارب: من المهم عند توزيع المسؤوليات أن يتم تجنب التداخل والتضارب بين المهام. يجب تحديد واجبات كل فرد بشكل واضح لضمان العمل بكفاءة وتحقيق النتائج المرجوة.

التدريب قبل البدء في العمل: يُفضل تدريب الأفراد على الأعمال التي سيقومون بها قبل البدء في التنفيذ. هذا يساعد في تحسين مهاراتهم وزيادة كفاءتهم، مما يسهم في نجاح العملية التنموية. بهذه الطريقة، تضمن المرحلة الرابعة من تنفيذ عملية التنمية

تحقيق أهدافها بفاعلية واستدامة، مع إشراك المجتمع بشكل كامل وضمان استفادته القصوى من المشروعات التنموية.

المرحلة الخامسة :تهدف إلى التأكد من البرامج التي تم الاتفاق عليها في الخطة والتعرف على اتجاهات سير العمل ومعدلات أدائه، ولعملية المتابعة أهداف منها توفير بعض المعلومات التي كانت غير متوافرة في البداية، مما يؤدي إلى إدخال بعض التحسينات عليها، كما تفيد في تقوية الثقة بين المواطنين وبين الأجهزة التنفيذية، ذلك أن المواطن العادي أكثر اتصالا بمجالات الخدمات عنه في مجال الإنتاج[1].

المرحلة السادسة :مرحلة التقويم هي منهج علمي يستهدف الكشف عن حقيقة تأثير برامج التنمية الاقتصادية في النطاقين القومي والمحلي على السواء. بعد تنفيذ المشروع، يجب إجراء عملية التقويم لمعرفة ما إذا كان المشروع قد حقق أهدافه وإلى أي مدى وصل إلى تحقيقها. يتم التقويم بإحدى الطريقتين:

-عند مقارنة المجتمع الذي تمت فيه عملية التنمية بمجتمع آخر يتشابه فيه كل العوامل ومتغيرات البرنامج، يتم التركيز على عدة خطوات رئيسية لضمان أن المقارنة تكون دقيقة وفعالة، ويتم استخدام نتائج هذه المقارنة في عملية التقويم بشكل مناسب.

-عندما يتم التقويم لمقارنة المجتمع بنفسه قبل وبعد تنفيذ البرنامج، مع قياس اتجاهات المواطنين للكشف عن مدى التقدم الذي حققته هذه البرامج، يتم تنفيذ هذه العملية بخطوات محددة لضمان جودة البيانات وصحة النتائج.

ثانيا معوقات التنمية المحلية .

صحيح، على الرغم من أهمية التنمية المحلية كوسيلة لحل المشاكل في المجتمعات المحلية وتحقيق التكامل بين الأقاليم الحضرية والريفية، إلا أن هناك عدة معوقات قد

[1] براهمي و نصور .مرجع السابق .ص 07

تؤثر على تنفيذها بشكل فعال. وحتى المحيط الذي تنشط فيه التنمية المحلية يجعلها تعاني من بعض المعوقات[1] و التى منها :

**01 معوقات على المستوى الفردي :**

إن نقص الوعي الاجتماعي والسياسي بين الأفراد المحليين، وارتفاع معدلات الجهل والأمية، يمكن اعتبارها من أبرز العوائق التي تعيق المشاركة المجتمعية، خاصة عندما يواجه الأفراد تجربة سيئة أثناء مشاركتهم في مشروعات معينة، نتيجة للامبالاة والأنانية في التعامل من بعض الأفراد

–وانتشار ثقافة اليأس والركود الفكري، وعدم التطلع للتطوير والتغيير، يُعَدُّ أيضًا عائقًا، إذ يتطلب تحقيق التنمية أن يكون لدى أفراد المجتمع تفكير مبتكر وطموح، متطلعين للمساهمة في تعزيز عمليات التنمية في أحيائهم وقراهم وتجمعاتهم السكنية..

**02على مستوى القيادة:**

تعتبر عدم قدرة القيادات المحلية على جذب واستقطاب أفراد المجتمع للمشاركة في عمليات التنمية من أبرز العوائق. فغالبًا ما تفتقر هذه القيادات إلى القدرة على إقناع الأفراد، خاصة إذا كانت تتمتع بصفات الصرامة والقسوة في التعامل، مما يحول دون مشاركتهم ويعيق تحقيق الأهداف المشتركة. تزداد هذه المشكلة تعقيدًا عندما تكون القيادات غير قادرة على الوفاء بوعودها، أو حتى عندما يتم تفضيل مصالحها الشخصية على المصلحة العامة للمجتمع وحقوق الأفراد المحليين

**.معوقات على مستوى اجتماعي**

على مستوى اجتماعي، تعتبر العقلية القبلية والعروشية من أبرز العوائق التي تعرقل مشاريع التنمية. يتجلى هذا في وجود بعض الإثنيات والأقليات داخل المجتمعات، وهو تنوع موجود في أغلب دول العالم، لكن يكون أكثر شدة في العالم الثالث. التعصب للجهة أو المنطقة أو العرق، كما هو معروف، يُعيق المشاريع التنموية، حيث يعمل كل طرف بأنانية لتحقيق مصالح جماعته على حساب الآخرين. تتفاقم هذه الممارسات السلبية بشكل خاص في المناطق الريفية والولايات الداخلية.

[1] براهمي و نصور .مرجع السابق .ص 07

**معوقات على مستوى طبيعي**

تفرض الظروف الطبيعية مشاكل كثيرة في العديد من الأقاليم، مما يعيق عمليات التنمية. على سبيل المثال، عندما نتحدث عن تنمية قرية في الصحراء، تكون الزوابع الرملية التي تغطي الطرق وتُغلقها، والعواصف الرملية التي تُعدم الرؤية، عوامل تؤخر أعمال المشروع وتعيقه. بالإضافة إلى ذلك، تشمل الكوارث الطبيعية التي تصيب العديد من المناطق على مدار السنة، والتي تعطل برامج التنمية، مثل الحمم البركانية.وتزداد التحديات في بعض المناطق النائية حيث تعيق البيئة العمل التنموي، مثل الجبال والوديان التي تفتقر إلى جسور، والمناطق ذات المرتفعات الشاهقة[1].

**معوقات ذات مصدر خارجي**

معوقات ذات مصدر خارجي تشمل عدة جوانب مرتبطة بنمط العلاقات الدولية بين المجتمعات المتخلفة والمتقدمة. تشمل هذه المعوقات التبعية المالية، حيث يكون الاقتصادات الضعيفة متوقفة على الدعم المالي والاستثمارات من الدول المتقدمة. بالإضافة إلى ذلك، تتعلق أيضًا بالتبعية الصناعية، حيث يتم استيراد معظم السلع المصنعة من الخارج بدلاً من تطوير القدرات الصناعية المحلية.

كما تشمل المعوقات الخارجية أيضًا التبعية التكنولوجية، حيث تكون التكنولوجيا المتقدمة والحديثة غير متاحة بشكل كافٍ أو متكافئ للمجتمعات المتخلفة، مما يعيق تقدمها التكنولوجي. وتشمل أيضًا الاستعمار التاريخي وآثاره المترتبة، حيث ترك أثراً عميقاً على هياكل القوى والاقتصادات في تلك المجتمعات.

بالإضافة إلى ذلك، تعد المديونية الخارجية عائقاً رئيسياً، حيث يكون على تلك المجتمعات سداد فوائد وأقساط الديون الكبيرة التي تقيدها وتقيد مواردها

وأخيرًا، تتضمن المعوقات ذات المصدر الخارجي أيضًا التأثيرات الناجمة عن العولمة، حيث تجبر هذه الظاهرة المجتمعات على التكيف مع تدفقات الرأسمال والمعلومات العالمية بطرق لا تتماشى دائمًا مع احتياجاتها المحلية والمستقلة[2].

[1] براهمي و نصور .مرجع السابق .ص 08

[2] .المرجع نفسه .ص 08

، بالإضافة إلى التراكمات الناجمة عن التخلف كلها عوامل تعيق التنمية و تجدر الإشارة إلى أن المفهوم ينطبق على الفترة التي باشرت فيها غالبية المجتمعات النامية بالأخذ بسياسات التنمية المخططة أي منذ بداية النصف الثاني من هذا القرن.[1]

**معوقات على مستوى اقتصادي**

1. **قلة ومحدودية توافر وتواجد الموارد الطبيعية لكثير من البلديات :**تواجه العديد من البلديات تحديات فيما يتعلق بالموارد الطبيعية المتاحة، مثل المياه والأراضي الزراعية والموارد المعدنية، مما يقيد إمكاناتها في تحقيق التنمية المستدامة والاقتصادية.
2. **العزلة وعدم كفاية الهياكل القاعدية المساعدة على التنمية :**بعض البلديات تعاني من عزلة جغرافية أو ضعف في الهياكل القاعدية الأساسية مثل الطرق والمواصلات والشبكات الكهربائية والتقنيات الحديثة، مما يعيق قدرتها على جذب الاستثمارات وتنمية الأعمال والخدمات المحلية.
3. **غياب استقلالية المالية في التسيير :**الاعتماد المفرط على التمويل الخارجي أو الدعم الحكومي يمكن أن يؤدي إلى ضعف في القدرة على التخطيط والتنفيذ الذاتي للمشاريع التنموية. عدم وجود مصادر دخل متنوعة ومستدامة يمكن أن يحد من القدرة على تلبية احتياجات البلدية بشكل فعال ومستقل.

تلك المعوقات تعكس التحديات الاقتصادية التي تواجه البلديات وتحتاج إلى استراتيجيات شاملة للتغلب عليها وتعزيز قدرتها على التنمية المستدامة والفعالة

**معوقات على مستوى الادارة**

- توفير الموارد المالية غير المتساوية :بعض الجماعات المحلية تواجه صعوبة في تحقيق استقلالية حقيقية بسبب اختلافات في توفر الموارد المالية، مما يؤثر على قدرتها على تنفيذ مشاريع التنمية المحلية بكفاءة وفعالية.

[1] تكوك احمد .مرجع سابق .ص 39

●التباين في القدرات الإدارية :بعض الجماعات المحلية قد تفتقر إلى القدرات الإدارية الكافية لتنفيذ وإدارة مشاريع التنمية بشكل فعال، مما يؤدي إلى تباين في جودة الخدمات والمشاريع التي تقدمها.

●التحديات في تعزيز الديمقراطية المحلية :قد تواجه الجماعات المحلية صعوبات في تحقيق مبادئ الديمقراطية المحلية بشكل كامل، بسبب عوامل مثل التدخل السياسي أو القيود القانونية التي تحد من حرية اتخاذ القرارات المحلية.

●نقص التواصل والشفافية :قد تواجه الجماعات المحلية تحديات في إقامة آليات فعالة للتواصل والشفافية مع المواطنين والجهات الفاعلة، مما يؤثر على قدرتها على تلبية احتياجات المجتمع المحلي بشكل ملائم وفعال

وعليه يمكن القول ان معوقات التنمية المحلية كثيرة ومتشعبة و يصعب حصرها لارتباطها بمختلف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .بالإضافة الى تغيرها وتجددها باستمرار عبر الزمن و تأثرها بالظروف الدولية التى اصبحت فيها العولمة تفرض نموذجا تنمويا موحدا وشاملا لكافة الدول .[1]

[1] براهمي و نصور .مرجع السابق .ص 85

**خلاصة و استنتاجات الفصل:**

حاولنا من خلال هذا الفصل تبيان أهمية التنمية المحلية من خلال تقديم تعاريف لتحديد مفهوم التنمية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة، بهدف توضيح الفرق أو التكامل بين التنمية القومية والتنمية المحلية بالإضافة إلى التطرق إلى مقومات ومجالات التنمية المحلية وصولا إلى المبادئ التي ترتكز عليها والأهداف التي تسعى ا إلى تحقيقها، وفي الأخير استعرضنا مراحل استراتيجيات التنمية والمعوقات التي تقف في وجه تحقيق أهداف التنمية المحلية.

نستنتج من كل هذا إن التنمية ليست نموذجا واحدا، وانما تتعدد وتتفرع طرقها واتجاهاتها، تختلف باختلاف الكيانات والإمكانيات الكامنة داخل كل كيان أي أنها تتضمن شرطين.:

-حيث يكمن الأول في ضرورة إزالة كل المعوقات التي تحول دون انبثاق الإمكانيات الذاتية والكامنة.

-الثاني هو توفير الترتيبات المؤسسة التي تساعد على نمو الإمكانيات المنبثقة.

إذن فالتنمية، عملية شاملة ومتكاملة " تشمل في آن واحد النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ذلك إن الاقتصاد والمجتمع والثقافة والتربية هي جوانب لواقع واحد، وهذا يستلزم معالجة التنمية باعتبارها مجتمعية، تتعلق بكل مجالات الحياة الاجتماعية بمعناها الواسع.إن ما يسمى بالاقتصادي وما هيئ ه في الاجتماعي، وكذلك الشأن بالنسبة للثقافي فهو ملازم للاجتماعي مثله مثل السياسي.

وقد عني شمولية التنمية، أنها تتم على المستوى القومي والمحلي، أي أنها تشمل المجتمعات المحلية بقطاعيها الريفي والحضري، على اعتبار أن تنمية المجتمعات المحلية هي جزء من التنمية القومية ومؤشر هام يدل على نجاحها أو فشلها، فهي تمثل نوع من تقسيم العمل في إطار السياسة العامة للتنمية الشاملة للمجتمع ككل، خصوصا إذا كان المجتمع مترامي الأطراف، ومتعدد الأقاليم الجغرافية ذات الموارد المختلفة، ومع التقدم السليم لفهم السياسات المحلية، تبين أن الخطة العامة يمكن أن تشمل على المبادئ العامة للمشروعات والبرامج وترك التطبيقات المحلية للمحليات.

# الفصل الثالث :

## دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية

المبحث الأول :الدورالتنموي للمجتمع لمدني على المستوى لاقتصادي ولاجتماعي ولثقافي

المبحث الثاني :أفاق المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية

لقد ارتبط مفهوم المجتمع المدني لفترة طويلة بمفهوم الدولة، وكان له حضور بارز في الفكر السياسي الغربي والعربي. واليوم، يعود هذا المفهوم بقوة ليرتبط بمفهوم التنمية بجميع أشكالها ومجالاتها ، إذ يعتبر المجتمع المدني محرك للعملية التنموية وذلك في ظل توفر البيئة الديمقراطية التي تساهم في فتح المجال أمام المشاركة المجتمعية، وكذلك يعتبر أحد آليات تفعيل التنمية في بعديها الوطني والمحلي، فكلما زادت قوته وحضوره كلما زادت فرص نجاح هذه التنمية، ولذلك كان المجتمع المدني هو الأداة الأكثر فعالية في تحقيق الرقي والتقدم في الجانب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وذلك لكونه قناة تواصل بين مطالب المواطنين واحتياجاتهم وبين الدولة ودرجة استجابتها لهذه المطالب إضافة إلى أنه يوفر بيئة سليمة للتنافس ويعمل على مراقبة السلطات المحلية وحتى الحكومة ومساءلتها، ولذلك لا يعتبر المجتمع المدني درعا واقيا لنجاح البرامج التنموية فقط، وانما يضمن نجاحها واستمرارها، ونظرا للأهمية الكبيرة التي يساهم بها المجتمع المدني في التنمية خاصة في بعدها المحلي. تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين اثنان اذا يتناول المبحث الاول ادوار ومساهمات المجتمع المدني في التنمية المحلية في المجال الاقتصادي والثقافي والاجتماعي ام المبحث الثاني فيتناول أفاق و مستقبل المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية ومتخلف التحديات والمعوقات التى تواجهه لأداء دوره التنموي .

## المبحث الأول: الدور التنموي للمجتمع لمدني على المستوى لاقتصادي ولاجتماعي ولثقافي

لقد أصبح المجتمع المدني في الوقت الراهن يلعب دورا هاما في مساندة الحكومة حيث واصل المجتمع المدني نشاطه في خدمة المواطن وتحقيق المصلحة العامة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، بحيث لم تعد التنمية مسؤولية الدولة وحدها، بل تم التركيز على نقل العديد من الأدوار إلى القطاع التطوعي. (مؤسسات المجتمع المدني)، وأصبح هذا الأخير شريكا للقطاع الحكومي، ونحاول من خلال هذا المبحث . توضيح الدور التنموي للمجتمع المدني على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي هذا في المطلب الأول، أما المطلب الثاني فنتناول فيه أفاق المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية.

**المطلب الأول :الدور التنموي للمجتمع المدني على المستوى الاقتصادي**

المطلب الأول : المساهمة على المستوى الاقتصادي

تزداد اهمية الجمعيات والمنظمات بازدياد حاجة المواطنين للخدمات ونتيجة لما وصلنا اليه من تطور اقتصادي وفي مختلف المجلات اصبحت مرافقة المجتمع المدني في المجال الاقتصادي اكثر من ضرورية خاصة في مجال التكوين والشغل وخلق الثروة والمحافظة عليها ومن ابرز الادوار التى يقوم بها المجتمع المدني على هذا المستوى هي :

- توفير الخدمات العامة والاساسية في مختلف القطاعات وتشجيع المشاركة المحلية في برامج وقرارات التنمية [1]ومراقبة جودة السلع والخدمات و مدى موفقة أسعارها وهذا ما تفعله **المنظمة الجزائرية لحماية وارشاد المستهلك ومحيطه** حيث رفعت العديد من التقرير للسلطات حول المطالبة بحقوق المستهلك وضرورة توفير له كل ما يحتاجه من سلع وخدمات وحمايته من الغش والشجع والتدليس وتقليد السلع [2]

- قامت العديد من الجمعيات الناشطة في مجال حماية المستهلك بالمرافعة مع وزارة التجارة لصالح تسقيف اسعار العديد من المواد الواسعة الاستهلاك وطالبت بدعم الكثير من المواد الاساسية مثل الحليب والخبز و البقوليات وغيرها وذالك لصالح المواطن وخاصة الطبقة المتوسطة والهشة [3] ويصب في تحسين معيشة ورفاهية المواطن .

- وقامت كذالك وهذا من ابرز اهدافها بالدفاع عن الحقوق المادية والمعنوية للمستهلك وارشاد المستهلك و تعزيز ثقافة الاستهلاكية و ضمان معلومات لفائدة المستهلكين والمساهمة في وضع السياسات والتصور لواقع الاستهلاك المحلي في البيئة التنافسية .

- كما لا ننسى الدور الكبير للاتحادات والنقابات العمالية حيث لديها العديد من المساهمات في الدفاع عن العمال والدفاع عن الاقتصاد وحماية المنتوج الوطني وحمايته من موجة الاستيراد .وهذا ماقام به **الاتحاد العام للعمال الجزائريين** لما كان يدافع عن العمال وعن سياسية غلق المصانع وتسريح العمال حيث راح

[1] لباز فتيحة .**دور المجتمع المدني في االتنمية المحلية بالجزائر** .مذكرة شهداة الماستر .جامعة زيان عاشور بالجلفة.ص 69

[2] www.apoce.org .تمت زيارة الموقع على الساعة 14:38 يوم 2024/06/08

[3] المرجع نفسه . على الساعة 14:45 يوم 2024/06/08

ضحيته المناضل الشهيد عبد الحق بن حمودة حيث قتل بأيادي الغدر وهذا كله لمساهماته ونضالاته وكما ان له دور بارز في دفع عجلة التنمية كون أعضائه هم المحرك الأساسي لها، وعلى هذا الأساس لا يمكن لأي كان إغفال وتجاهل هذا الدور المحوري .

- و نجد أن العديد من البرامج التنموية التي تخططها البلديات تستعين فيها بآراء [1] وتوجيهات من هذه الإتحادات كما أنها تستعين بآراء الجمعيات المحلية خاصة إذا تعلق الأمر بتنمية وترقية حي او قرية معينة.
- كما ترافع وتناضل جمعيات الحي لأجل استفادة السكان من فرص العمل والسكن وهذا يعتبر مساهمة في تطوير الواقع المعيشي والاقتصادي للسكان .
- هناك جمعيات نسوية عديدة تقوم بنشاطات وأعمال غاية في الأهمية، كتعليم ورعاية النساء العازبات والمطلقات، ونفع المجتمع بمنتجات فن الخياطة والطرز وكمثال عن ذالك **جمعية المرأة الحضنية** التي تعنى بالإهتمام ورعاية النساء عن طريق تعليمهن حرف معينة مثل الخياطة والطرز، كما تقوم هذه الجمعية بإنتاج الملابس التقليدية للرجال كالبرنوس والقشبية وقمصان الصلاة وغيرها إضافة إلى إنتاج الملابس العصرية المطلوبة للنساء وإنتاج بعض الحاجيات ذات العلاقة بالخياطة مثل سجدات الصلاة والأغطية التقليدية وحاجيات البيوت غيرها، ويستفيد هذا النوع من الجمعيات من إهتمام كبير من السلطات المحلية .[2]
- في هذا المجال هناك **جمعية عدنا** الناشطة في دائرة بوسعادة وهي جمعية كبيرة وذات موارد ضخمة، حيث ينشط بها أكثر من 200 حرفي في مختلف الصنائع والحرف، حيث ساهمت هذه الجمعية في الحفاظ على الكثير من الحرف التقليدية كالأواني النحاسية والحلي الفضي والمهراس وقصع العود التقليدي والبرانس وغيرها من الأواني والملابس التقليدية والتعريف بالمنتوج المحلي للزوار

[1] عبد السلام عبد اللاوي .مرجع سابق .ص 135

[2] .نفس مرجع..ص 136

والسائحين من مختلف البلدان وايضا المحافظة عليه من الزوال او الاندثار او السرقة [1] .

**المطلب الثاني : المساهمة على المستوى الاجتماعي**

لقد نشط المجتمع المدني على المستوى الاجتماعي نشاطا ملحوظا و إيجابيا مقارنة بسنوات العشرية السوداء حيث كان الوضع الأمني خطيرا و لا يشجع نشطاء المجتمع المدني على التحرك غير انه بعد نجاح مشروع المصالحة الوطنية و انتشار الامن و الطمأنينة نشطت فواعل المجتمع المدني بمختلف فروعا كالجمعيات الدينية والجمعيات الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة والجمعيات الخيرية وساهمت مساهمات كثيرة نذكر منها :

- مكافحة الآفات الاجتماعية من خلال تنظيم حملات توعوية للشباب و المراهقين لتفادي تفشي الادمان والآفات الاجتماعية اضافة الى التنسيق مع السلطات الامنية في مكافحة الآفات الاجتماعية او المساعدة في التوسط بين المتخاصمين،

وفي هذا لدينا مثال **جمعية التنمية البشرية لتطوير الفرد وترقية المجتمع** حيث صرح الامين العام للجمعية السيد سلامي فريد انها كانت تقوم بحملات توعوية داخل السجون لحث الشباب على الابتعاد عن الانحراف و ترك المخذرات وايضا تشجيع المساجين على اكمال الدراسة و الرياضة وتعلم الحرف و التكوين حيث تقوم كل عام بتنظيم قافلة توعوية تحسيسية نحو خمسة مؤسسات عقابية بولاية المسيلة (( مركز الوقاية سيدي عيسى .البيئة المفتوحة بكل من اولاد منصور . و المطارفة . ومركز التأهيل بوسعادة .و مؤسسة اعادة التربية بالمسيلة )) و ايضا توفير اساتذة لتدريس المساجين .و ايضا نشطت داخل المدراس والثانويات في مجال التحسيس من خطورة التدخين و المخذرات و الحث على طلب العلم وتجنب عالم الانحراف والتسرب المدرسي [2]

- ومن مساهمات المجتمع المدني في المجال الاجتماعي رفع تقارير للسلطات حول الفئات الهشة والضعيفة التى تستحق المساعدة الاجتماعية خاصة منح التمدرس

[1] نفس المرجع .ص 137

[2] التقرير الادبي للجمعية الولائية .التنمية البشرية لتطوير الفرد وترقية المجتمع بالمسيلة .

وقفة رمضان والسكن الاجتماعي وهذا حيث ورد في التقرير الأدبي للجمعية أن هذه الاخيرة ما صرح به رئيس جمعية الامل لحي 295 مسكن لعماير السيد زايدي عمار حيث انه كل عام تستفيد الكثير من العائلات من قفة رمضان حيث تحضر البلدية المواد الغذائية الى مقره و هو يوزعها حسب جدول الاستحقاق وكذالك يرفع تقارير عن الآفات الاجتماعية و مروجي المخذرات و كل ما يهدد امن وسلامة السكان غير انه صرح ان هناك تباطئ رهيب في معالجة مشاكل الحي و بيروقراطية مملة في الاستجابة لمطالب الجمعية ناهيك عن عدم تعاون السكان والتصرف بأنانية وقلة احترام وحتى تهديده في حالة لم يحقق لهم مطالبهم مما جعله ينسحب من ترأس الجمعية .[1]

- ومن مساهمات المجتمع المدني في المجال الاجتماعي ايضا مكافحة الفقر على إختلاف مسمياتها وتصنيفاتها حيث ينشط في إطار مكافحة الفقر العديد من الجمعيات تهتم بمساعدة الفقراء والمحتاجين والمسنين والمشردين في دور الرحمة والعجزة من خلال تقديم المساعدات التي تتمثل في الأساس بالأطعمة والألبسة والأغطية والأدوية وبعض الحاجيات للقاطنين في دور الرحمة أو الأسر الفقيرة الخارجة عنها. ومن **جمعيات رعاية الايتام** و **جمعية الاحسان** .ولا نقول انها حاربت الفقر بنسبة مائة بالمائة لكنها ساهمت بنسبة لا بأس بها في التخفيف عن بعض الأسر والعائلات خاصة منها التى تعاني من التفكك الأسري .
- ونلمس من المساهمات اجتماعية ايضا في المواسم الدينية والاجتماعية مثل رمضان حيث الكثير من الجمعيات تنظم ما يسمى مواد الرحمة او إفطار عابري السبيل حيث نجد **جمعية افعلو الخير** حيث ورد في التقرير الأدبي للجمعية أن هذه الاخيرة و في كل عام تنظم موائد للإفطار في محطات الوقود حيث يتوقف المسافرون وقد ساهمت هذه الموائد في التقليل من حوادث المرور الناتجة عن سرعة السائقين لكي يصلوا الى منازلهم وليس هذا فقط بل حتى مواسم الأعياد لهم نشاطات اجتماعية مثل توزيع الألبسة الجدية للاطفال في عيد الفطر وتوزيع

[1] التقرير الادبي للجمعية.حي الامل 295 مسكن .بالمسيلة

لحوم الأضاحي التى يجمعونها من المحسنين .وقد استطاعت نفس الجمعية مؤخرا توفير مركز طبي متطور لفائدة اطفال الشلل الدماغي حيث يعد هذا المركز الاول من نوعه على مستوى الولاية ولقد لاقى استحسانا من قبل الاولياء [1]

- ونجد أيضا من المساهمات الاجتماعية في المجال الصحي للمواطن العديد من الجمعيات المهتمة بهذا المجال ومن هذه الجمعيات نذكر **جمعية سواعد الأمل لرعاية ودعم المريض** و حسب التقرير الادبي للجمعية فهي تختص في عملية جمع الأدوية خاصة منها المفقودة وتوزيعها على الفقراء و المعوزين و التكفل بإجراء الفحوصات و الأشعة و كذالك إجراء العمليات الجراحية للأشخاص الفقراء و المعوزين .داخل الوطن وخارجه [2].
- وكذالك من المساهمات الاجتماعية في المجال الصحي **جمعية البر الخيرية لرعاية مرضى السرطان** و حسب التقرير الادبي للجمعية فانها تهتم بمرضى السرطان حيث تسعى مع الخيرين و المحسنين والجهات المختصة من مؤسسات استشفائية وعيادة عامة وخاصة لأجل ان يتلقى المرضى علاجا سريعا وخاصا يليق بحالتهم الحرجة كما يوفرون سيارات الإسعاف لنقل المرضى الى مراكز العلاج الكيماوي و يعملون على توفير الأدوية لهم لان الدواء مفقود وغالي الثمن ولهم الكثير من النشاطات مع هذه الفئة حتى الجانب النفسي من احتفالات و هدايا وترفيه للتخفيف عليهم من وطئة المرض وكذالك ذويهم. [3]

.ومن الجمعيات المساهمة في المجال الاجتماعي ايضا نجد **جمعية أحباب الحضنة لرعاية المرضى و مساعدة اليتامى و المحتاجين** بالمسيلة حيث ورد في التقرير الأدبي للجمعية أن هذه الاخيرة تهدف الى مساعدة المرضى وتقديم يد العون لهم .ترقية الصحة والعناية بالمريض و .التكفل بالفئات الهشة كالمعاقين وذوي الامراض المزمنة السرطان القصور الكلوي المكفوفين امراض الاطفال وهذا بالتنسيق مع الهيئات المختصة و الاطباء و الممرضين المحسنين. و اقامة نشاطات خيرية لفائدة

[1] التقرير الادبي للجمعية افعلو الخير.بالمسيلة

[2] التقرير الادبي للجمعية سواعد الامل الرعاية المرضى .بالمسيلة

[3] التقرير الادبي للجمعية البر الخيرية لرعاية مرضى السرطان.بالمسيلة

المرضى و ذويهم في مختلف المناسبات و الظروف . و توزيع قفة رمضان و الحقائب المدرسية على العائلات المعوزة و .توفير صيدلية خيرية يشرف عليها مختصون . وغيرها من النشاطات[1]

ان ذكرنا لهذه الجمعيات خاصة هو على سبيل الذكر لا على سبيل الحصر لان هناك جمعيات اخرى ناشطة وبقوة ولها سنوات في النشاط غير انه لا يسعنا المقام ان نذكرها جميعا غير اننا نؤكد ان هناك مساهمات محترمة يقدمها المجتمع المدني كتنمية محلية في مجال الاجتماعي وهي عديدة ومتفرعة هناك من يركز على المجال الصحي و هناك من يكرز على المجال الاسري وغيرها من المجالات غير اننا لمسنا من خلال تصريحات البعض ان هناك نقص في التنسيق مع الجهات الحكومية التى لم تستوعب الى هذه اللحظة ان المجتمع المدني هو شريك اساسي لا مجال للاستغناء عنه ويجب دعمه وتطويره وتكوينه والشد على يديه والتعاون معه في كل المجالات و في كل الاوقات وليست المناسبات فقط .

و مما يلي جدول رقم (**03**) أهم الجمعيات الناشطة في المجال الاجتماعي و متوسط نشاطها السنوي :

| أهم جمعيات التضامن الاجتماعي و الخيري | متوسط النشاط السنوي | معدل النشط السنوي |
|---|---|---|
| جمعية التنمية البشرية لتطوير الفرد وترقية المجتمع | 365يوم | غير محدد |
| جمعية أحباب الحضنة لرعاية المرضى و مساعدة اليتامى و المحتاجين | 365يوم | غير محدد |
| جمعية سواعد الأمل لرعاية ودعم المريض | 365يوم | غير محدد |
| جمعية البر الخيرية لرعاية مرضى السرطان | 365يوم | غير محدد |
| جمعية و افعلو الخير. | 365يوم | غير محدد |

**ملاحظة :**

**01/ مصدر الجدول مأخوذ من خلال الإتصال برؤساء الجمعيات المذكورة .**

[1] التقرير الادبي للجمعية احباب الحضنة لرعاية المرضى ..بالمسيلة

ومن خلال الجدول نجد ان هذه الجمعيات ذات الطابع اجتماعي تعمل في اغلب ايام السنة وذالك لطبيعة اختصاصها في الشأن الاجتماعي الذي يحمل طابع استعجاليا لحاجات المواطن مثل الغذاء والدواء والسكن وهذه الأخيرة تعتبر مطالب حيوية جدا وجب على السلطات ان تعطيها اهمية بالغ للدور الحيوي الذي تقوم به .

**المطلب الثالث : المساهمة على المستوى الثقافي**

لقد كثرت في الآونة الاخير المنظمات والجمعيات ذات الطابع الثقافي والشباني و وصل عددها الى الآلاف على مستوى الوطن وهي ، مهتمة بالنشاط الثقافي كالفن المسرحي والغناء الشعبي والرسم والسياحة الترفيهية وحماية الموروث الثقافي التقليدي والتعليم الديني ومحو الأمية و التعريف برموز الاصالة والموروث الثقافي من بنايات و ألبسة وتحف وحتى الأكل التقليدي دخل في المجال الثقافي ونال حصته في المهرجانات والمحافل الثقافية ، مما يؤكد مرة اخرى ان للمجتمع المدني دور كبير في المجال الثقافي و الفني والتراثي .

حيث يقصد بالفن، فن الرسم والفن المسرحي والغناء الشعبي.و فن الرقص الشعبي

وهناك العديد من الجمعيات التى تهتم بهذه الفنون وتطورها وتحافظ عليها و تعرف بها في المناسبات الوطنية والدولية ، فالكثير منها متعدد النشاط، فالجمعيات الثقافية متكونة من أفراد متنوعي المواهب من رسامين ومسرحيين ومنهم المهتمون بالغناء الشعبي مثل العزف على آلة القصبة و البندير المصنوع من جلد الاغنام وهناك مقصدون في الشعر الملحون حيث يحفظون بين ابياتهم قصص الأمجاد والأجداد وبطولات المنطقة ومآثرها وأحزانها وهناك **جمعية السلام للأصالة والسياحة** لرئيستها بسطي نورة التى شاركت في عدة مهرجانات سياحية من خلال التعريف بالاثار التاريخية المتواجدة في منطقة الحضنة مثل قلعة بين حماد والاثار الرومانية في بشيلقة وتارمونت و متحف الرسام العالمي نصر الدين إتيان ديني مما ساهم في تحريك المنطقة سياحيا حيث يعمد الزوار لشراء مقتنيات اثرية والطعام والمبيت مما يساعد على انتعاش الواقع السياحي في هذه المناطق وهذا بفضل النشاطات هذه الجمعية فقد سيرت الجمعية عدة رحلات و معارض ثقافية لتعرف بالأكل التقليدي مثل الشخشوخة والمهراس والمحاجب والعيش والكسكس وايضا

التعريف باللباس التقليدي النسوي مثل الحايك والمراما والجبة النايلية و القبايلية و والشاوية وغيرها من الالبسة الخاصة التقليدية التى ترتديها المرأة الجزائرية في مناسبات و الاعراس و الأفراح [1].او التى يرتديها الرجل مثل البرنوس والقشابية وهذا يساهم بالتعريف بالمنتوج المحلي للمنطقة مما يساعدها على الترويج له و تسويقه وهذا الذي لاحظناه في زربية بني ميزاب بغرداية حيث كان الفضل في التعريف بها للفواعل المجتمع المدني حيث اصبح لها صيت عالمي ولها اسابيع ثقافية وعيد الزربية الذي يستقطب المئات من الدول الاوروبية كل عام حيث تعرض فيها الزربية و يأتيها السواح لاقتنائها واخذها كهديا و ذكريات من جولاتهم السياحية و رسمت على الجداريات وعلى الطوابع البريدية و اللوحات الفنية .ولولا نشاطات المجتمع المدني لما عرفت الزربية و لبقيت حبيست أسوار قرى وقصور وادي ميزاب .

.ان نشاطات المجتمع المدني على المستوى الثقافي لا يجب احتقارها او الاستهانة بها فهو يبدو كنشاط جمعوي بسيط لكنه يقوم بعمل ترويجي وتعريفي بمنتجات المنطقة وفلكورها وبتراكمية متسلسلة و مستمرة حتى تتقبله الاذهان ويصبح ذالك المنتج التقليدي المحلي مطلوب و مبحوثا عنه . وكذالك نعطي مثالا **بالجمعية الثقافية لإحياء التراث الشعبي بالمسيلة الشاعر علي عريوة الميلود** أصيل منطقة أولاد منصور حيث يشارك بالجمعية دائما في كل المناسبات و الاحتفالات الوطنية والكرنفالات والأيام الثقافية معرفا بالموروث الثقافي لمنطقة الحضنة وعبر قصائد الشعر الملحون يحفظ تاريخ المنطقة ومآثرها و ما حدث فيها معتزا بتاريخها و بطولاتها الثورية بقصائده و اشعاره ويعرفها في المحافل الوطنية و الدولية .[2] حيث كانت بدايته في الغناء البدوي في المهرجان الدولي بقلعة بني حماد بالمعاضيد سنة 1978 وايضا شارك بالمهرجان الوطني بورقلة بعدة قصائد معرفا بتاريخ المنطقة وتقاليدها وموروثها التقليدي المحلي .

وكذالك نجد **جمعية ديوان اشعار الحضنة** عبر رئيسها المغني الشعبي مرنيز عبد الرشيد اصيل منطقة المطارفة الذي كان له جولات وصولات في الميدان الثقافي المحلي وله صيت واسع في التعريف بالموروث الثقافي و التاريخي المحلي لمنطقة الحضنة عبر

[1] التقرير الادبي للجمعية السلام والاصالة والسياحة..بالمسيلة

[2] التقرير الادبي للجمعية الثقافية لإحياء التراث الشعبي ..بالمسيلة

عدة قصائد لحنها وغناها في عدة محافل البعض منها من تأليفه والبعض منها من تأليف صديقه الشاعر علي شردود أصيل منطقة حمام الضلعة [1] وبلغ صيت الشاعر مرنيز عبد الرشيد **بجمعية ديوان اشعار الحضنة** حتى الى المشرق حيث شارك في عدة مهرجانات للأغنية البدوية مثلا في العراق و في الاردن و حتى في اوروبا ايضا شارك في مهرجانات ثقافية في فرنسا و هذا بدوره يساهم في التعريف والاشادة بالموروث الثقافي و التاريخي المحلي من أغاني أو لباس تقليدي الذي كان يرتديه هو و فرقته مما يساهم في السياحة والتعريف بالمنتوج المحلي التقليدي .

وكذالك **الجمعية الولائية الوسام للثقافة و الفنون لرئيسها معروف سمير** التى تقوم بعدة برامج ثقافية و فنية و مسابقات ثقافية على مستوى محلي و حتى مستوى وطني و ذالك لإتاحة الفرصة للشباب للغناء والرسم و اكتشاف المواهب الفنية والخرجات الثقافية للمعالم السياحية مثل قلعة بني حماد ومتحف ناصر الدين ديني وغيرها من المواقع الثقافية والاثرية على مستوى محلي .

وكذالك **جمعية نجوم الثقافة و الابداع** ونشاطاتها الثقافية المتعددة و التى شملت خرجات على الهواء الطلق نحو المعالم السياحية والتاريخية مثل متحف عميروش والسي الحواس ورحلات الى الزوايا التاريخية مثل زاوية الهامل و المناظر الطبيعية والغابات مثل غابة جبل مساعد بعين غراب وغابة الحوران بحمام الضلعة حيث ان هذه الانشطة الثقافية والترفيهية من شأنها ان تساهم بالتعريف بالمناطق الترفيهية والتاريخية والسياحية و الدينية التى تزخر بها المنطقة مما يحرك السياحة على مستوى محلي وهذا الذي ذكرناه كله من انشطة فواعل المجتمع المدني الذي ساهم و لا يزال يساهم في تنمية الواقع الثقافي على مستوى المحلي .[2]

من خلال ما تم تناوله في هذا المبحث المعنون بالدور التنموي للمجتمع المدني في المجال الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي ، نستنتج أن هناك مجهودات ملموسة في هذا المجال خاصة من قبل الجمعيات المحلية على إختلاف تصنيفاتها، ففي المجال الإجتماعي هناك خدمات جليلة تقوم بها الجمعيات الخيرية والدينية وغيرها مما ساهم في التوسيع عن

[1] التقرير الادبي للجمعية ديوان اشعار الحضنة..بالمسيلة

[2] التقرير الادبي للجمعية الولائية نجوم الثقافة والابداع .بالمسيلة

الكثير من الفئات ذات الحاجة للعون، وساهم في القيام ببعض أدوار الدولة التضامنية، أما في المجال الإقتصادي فهناك توجه عام من قبل الدولة في دعم مثل هذه النشاطات عبر المعارض التجارية والتسهيلات الضريبية، والنشاطات الجمعوية في هذا الإطار وإن كانت قليلة وبسيطة إلا أنها تبشر بالتطور والتوسع، أما ثقافيا فنشاطات الجمعيات معتبرة وقيمة وفي بعضها مفيدة جدا خاصة في مجالات تعليم القرآن ومحو الأمية والحفاظ على الموروث الثقافي و التعريف به و ترويجه وغيرها.

إن التوسع في النشاط والتزايد العددي للجمعيات في الجزائر أعطاها بعض القوة والإهتمام من قبل السلطات الولائية وكسبت الإحترام والعون من قبل المواطنين، ذلك أن نشاطاتها الإجتماعية التضامنية تعطيها القوة والإستمرارية، غير أن هذه المكتسبات لم تشفع لها لتجاوز العراقيل حيث لاتزال تعاني من جملة من الصعوبات والعراقيل .

## المبحث الثاني :أفاق المجتمع المدني و التنمية المحلية في الجزائر

إن الملاحظ على دور المجتمع المدني في العالم المتقدم أنه عمل موازي لعمل الحكومات المحلية والوطنية، فكثيرا ما نسمع عن مناطق تدار من أهلها عن طريق مجموعات من الأفراد أو اللجان أو الجمعيات أو غيرها، فالمجتمع المدني إنتقل من العمل الطوعي التشاركي إلى التسيير والحكم المحلي، وهذا التطور في أداء المجتمع المدني لم يقتصر فقط على الدول المتقدمة، بل بدأت بوادره ومظاهره تظهر في عالمنا العربي، من خلال مظاهر عدة كأعمال ومساهمات الأعيان أو الوجهاء في القرى أو شيوخ القبائل فمثل هذه المساهمات تعطي الإنطباع بأن مستقبلا زاهرا ينتظر تنظيمات المجتمع المدني، فوعي الجماهير يستلزم وعيا للمجتمع المدني كون هذا الأخير جزء صغير من الجماهير ومعبر عنها[1]، غير انه هو الكتلة المنظمة التى تقود الجماهير نحو تطلعاتها التنموية و تحقيق مطالبها في كل الميادين سواء كانت مطالب اقتصادية او ثقافية او اجتماعية وهذا كله لان للمجتمع المدني ادوار وظيفية منظمة وهادفة تجعله يحقق غياته على كافة الميادين و الاصعدة ومن الدور الوظيفي الذي تختص به منظمات المجتمع المدني نذكر:

**1** وظيفة تجميع المصالح :منظمات المجتمع المدني تقوم ببلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه أعضائها، وتمكنهم من التحرك جماعيا لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم، وهي الوظيفة التي تمارس بصفة عامة من قبل العديد من المنظمات الحقوقية الدفاعية.

**2** وظيفة حسم وحل الصراعات :تعمل منظمات المجتمع المدني من خلال هذه الوظيفة على حل معظم النزاعات الداخلية بين أعضائها بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية، وبذلك فإن معظم منظمات المجتمع المدني تجنب أعضاءها المشقة وتوفر عليهم الجهود والوقت وتسهم بذلك في توفير وتقوية أسس التضامن الجماعي فيما بينهم.

[1] عبد السلام عبد اللاوي .مرجع سابق ص 149

**3** زيادة الثروة وتحسين الأوضاع :بمعنى القدرة على توفير الفرص لممارسة نشاط يؤدي إلى زيادة الدخل من خلال هذه المنظمات، مثل المشروعات التي تنفذها المنظمات غير الربحية الناشطة في الميدان التجاري مما يخدم الجانب الإقتصادي للدولة، إضافة إلى مشاريع التدريب المهني كالتي تقوم بها النقابات العمالية والمهنية لزيادة مها ا رت أعضائها مما يمكنهم من تحسين شروط عملهم وزيادة دخولهم.

**4** إفراز القيادة الجديدة :لكي يواصل المجتمع المدني تقدمه، فإنه في حاجة دائمة لإعداد قيادات جديدة من الأجيال المتتالية، حيث تمثل منظماته مخزون للقيادات الجديدة ومصدر متجدد لإمداد المجتمع بها، لذا فهي تجذب المواطنين إلى عضويتها وتمكنهم من إكتشاف قدراتهم وتوفر لهم سبل ممارسة القيادة، وتقدم لهم الخبرة الضرورية لممارسة هذه المسؤولية.

**5** إشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية : من أهم الوظائف التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني إشاعة ثقافة مدنية تكرس في المجتمع احترام قيم النزوع للعمل الطوعي والعمل الجماعي، وقبول الإختلاف والتنوع بين الذات والآخر،[1]

ومما سبق ذكره من وظائف مهمة يقوم بها المجتمع المدني سوف تناول في المطلب الاول آليات تعزيز قدرات المجتمع المدني لتحقيق ادواره التنموية اما في المطلب الثاني فسوف نتناول معوقات التى تعيق المجتمع المدني نحو تحقيق دوره التنموي وفي المطلبي الاخير نتناول الحلول و التوصيات لتمكين المجتمع المدني من تحقيق دوره التنموي.

[1] مؤيد جبير محمود وسعود أحمد ريحان،" **المجتمع المدني في الوطن العربي الواقع والتحديات**"، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد 04 2011. ، ص 131 ،14

**المطلب الأول : آليات تعزيز قدرات المجتمع المدني لتحقيق أدواره التنموية**

آليات و شروط تعزيز قدرات المجتمع المدني لتحقيق دوره التنموي :

هناك مجموعة من الآليات و الشروط لتعزيز قدرات المجتمع المدني لتحقيق دوره التنموي حيث تساهم وتعمل على زيادة تأثيره في القرارات الحكومية ودفعه إلى المشاركة في العملية السياسية والاقتصادية و الإجتماعية، تتمثل في:

– خلق منصة حوار ونقاش مجتمعي جاد يجمع بين تنظيمات و الجمعيات الولائية والوطنية وحتى ذات الطابع الدولي حيث تصبح فضاءا للتضامن و وسيلة لنقل المعارف و الخبرات والتجارب الوطنية والدولية في كيفية تطبيق البرامج والمشاريع التنموية

– تنظيم ورشات وملتقيات للحوار الاجتماعي على مستوى محلي قائم حول قضايا التنمية المحلية والديمقراطية وحقوق الإنسان .

– توسيع المجال لتدخل الفاعلين والإعلاميين و المؤثرين و اعطاء اهتمام خاص لمشاركة الفئة الشبانية والمرأة

–كتابة تقارير سنوية وسداسية حول سير انشطة المجتمع المدني وتطوره وتسهيل كل الصعوبات التى تعرقل سيره نحو اهدافه .

– تدعيم روافد المجتمع المدني ببرامج التدريب علمي والإعلامي والدعم بالمال وغيرها،.

–إتاحة مساحة في الوسائط الإعلامية من اذاعة وتلفزيون للمجتمع المدني لطرح انشغالاته و اهتماماته ونشر الثقافة الجمعوية عبر هذه الوسائل الاعلامية

– عرض التجارب المجتمع المدني في معالجة القضايا المختلفة ، وإثارة اهتمام الرأي العام بشأنها التى من شأنها تحفزه على التعرف علي الجمعيات و الانخراط فيها

–تأسيس مرصد جزائري لجس نبض الرأي العام ليقيس مدى تفاعله مع المجتمع المدني و لمعرفة تفكير ورأي الشارع حول المجتمع المدني .

– تأسيس إطار للتعاون والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني الجزائري ودعم جسور التواصل مع العالم الخارجي[1]

[1] صالح، زياني، **واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي** .مجلة العلوم الإنسانية، العدد التاسع.2023 ص 7

-جعل تمويل الجمعيات لا يكون بيد السلطة بل يكون في يد هيئة مستقلة وذالك لكي لا يبقى المجتمع المدني رهينة في يد السلطة مما يحتم عليه التحول الى جهاز تأيد ودعم وبذالك يتخلى عن مهمته الأساسية التى أوجد لأجلها .

- تبني رؤية واضحة لمفهوم بناء القدرات والذي يعتمد على تبني رؤية شاملة لمكوناته فهو لا يشمل مجرد التدريب كما هو شائع وإنما يتخطاه إلى تطوير البحوث وبناء قواعد البيانات ويمتد إلى عمليات التشبيك بين منظمات المجتمع المدني والتي تزيد من فاعليتها وقدرتها على التأثير في السياسات العامة لا سيما في الجزائر حيث نلحظ التشتت في عملية بناء القدرات، فلابد من تطوير إستراتيجية واضحة في التدريب تكون ذات صلة بالدراسات العلمية ومكيفة مع نوعية نشاط المنظمة وتغييرات العصر[1]

- تحقيق التوازن والعدالة في توزيع الأعباء والمكاسب التنموية واستثمار الإمكانيات البشرية والمادية المحلية بما في ذلك من موارد مالية ومائية وسياحية وطاقات بشرية[2]

- الشرط الاجتماعي: إن اشباع رغبات الأفراد و تحقيق حاجاتهم الأساسية يجعل من الفرد يهتم بالمشاركة الشعبية و تنمية المنظمات الاجتماعية التي تشكل قنوات للمشاركة في صناعة السياسة العامة لبلاد و صياغة القرارات.[3]

- التركيز على جمعيات الأحياء في نشر ثقافة التطوع الجمعوي لدى المواطن و ترغيبه في تأسيس الجمعيات والنشاط فيها لان جمعية الحي او القرية تعتبر هي الحاضنة الاولى لتنشئة الفرد وصقل فكره الاجتماعي والسياسي بحيث يجب ان تصبح جمعية الحي كمؤسسة قائمة بذاتها دورها يشبه دور الاسرة لكن بشكل اوسع وعلى نطاق مختلف .حيث تنتج لنا مواطن ناشطا و فعالا في فواعل المجتمع المدني المختلفة لأنه انطلاقا من جمعية الحي او القرية يفهم ما معنى ثقافة التطوع ويفهم الهيكل الادري لسلطة المحلية وما علاقته بها ويفهم واجباته وحقوقه اذن جمعية الحي قاعدة لتكوين شخصية المواطن و

---

[1] -صالح زياني، **المرجع نفسه75**

[2] عبد السلام عبداللاوي **دورالمجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر** .مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية .جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2011/2010 - عن يوسف مكي،" دور المجتمع المدني في تحقيق عملية الإصلاح الاقتصادي"،

[3] تكوك احمد .**دور المجتمع المدني في التنمية المحلية** .مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية . جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم 2020/2019ص25

جعله ايجابيا وفاعلا وحاضرا ضمن الفضاء الواسع للمجتمع المدني سواء المحلي او الوطني او الدولي.

- الشرط الثقافي:الثقافة العلمية الوطنية لها دور في بناء المواطنة الفعالة الواعية للممارسة العمل الجماعي في اطار منظمات المجتمع المدني ونشر القيم الحضارية الموجهة لبناء الانسان و التعامل السلفي و التأكيد على قدرة الانسان على بناء نفسه و المساهمة في تقدم مجتمعه[1]

- الشرط السياسي و القانوني: من أهم الشروط السياسية هو الديموقراطية ،لأنه لا حياة ولا ازدهار لمجتمع مدني دون وجود مناخ ديمقراطي ، ففي ظل الديمقراطية تصبح دراسة أدق القضايا ممكنة بمنتهى العلمية ودون أي حساسية ويصبح الحصول على المعلومة الوثيقة وفق الضوابط المعقولة حقا من حقوق تنظيمات المجتمع المدني كما أنه لابد من وجود بنية قانونية و تشريعية مناسبة تضمن و تكفل الاطلاع على البرامج التنموية و حق المشاركة بشفافية و ضمان حرية التعبير وهذا يمكن أن يكون جزءا من البنية السياسية الديموقراطية[2].

.- شرط توسيع الهامش الديمقراطي :إن تبني الديمقراطية والتوسع في تطبيقها يساهم في تمكين المجتمع المدني في الدفاع عن مصالحه والتعبير عن آرائه بحرية ويؤدي إلى حدوث تداول سلمي للسلطة ووجود مجتمع قوي قادر على التغيير، وبالتالي لا يتولى المناصب العليا في الدولة إلا من لديه القدرة على مراعاة مصالح الشعب وتحقيق التنمية والرخاء له ولا يشعر أياً من كان بأنه صاحب سلطة دائمة والتي تعد في الأساس مفسدة دائمة [3]

- التنسيق وبناء التحالفات مع المنظمات الدولية :لابد إن تعمل منظمات المجتمع المدني على تنسيق جهودها وتكاملية أعمالها من خلال إنشاء الشبكات المحلية والانضمام إلى الشبكات الإقليمية والدولية التي تهدف إلى التنمية المحلية ، حيث تتمكن من خلال التنسيق

---

[1] تكوك احمد **مرجع سبق** ذكره ص 32

[2] الرياشي، سليمان، وآخرون، **الأزمة الجزائرية :الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية** .طبعة2 ، بيروت :م.د.و.ع، 1996 ص97 / 104

[3] العياشي عنصر، **ماهو المجتمع المدني ؟ الجزائر نموذجاً** .مجلة إنسانيات، العدد200113 .ص64

القيام بتبادل المعلومات والتجارب والخبرات ورسم الخطط وتنفيذ البرامج المشتركة مما يعمل على تكريس الجهود بصورة سليمة ويمكنها من البناء التراكمي من أجل تحقيق الأهداف المنشودة.[1]

و عليه و كخلاصة يجب على السلطة ان تعزز من قدرات المجتمع المدني لتحقيق دوره التنموي و على كافة الاصعدة وعدم تحجيمه وجعله واجهة جمالية لتزيين وجه السلطة واستدعاه في المناسبات الوطنية والاعياد والاحتفالات فقط.

**المطلب الثاني :المعوقات التى تواجه المجتمع المدني من تحقيق دوره التنموي**

حقيقة لا يختلف إثنان حول نقطة مفادها ان للعمل الجمعوي دور كبير في دعم التنمية المحلية غير ان المهتم و المتتبع لعمل الجمعيات و المنظمات الجزائرية يلاحظ أن النشاط الجمعوي في الجزائر يعاني من عدة معوقات ، منها :

* عدم فهم الرسالة التى يقدمها العمل الجمعوي ، ونجد أجهزة السلطة و بعض الأحزاب السياسية تستغل الجمعيات لأهدافها الحزبية الضيقة وحولتها الى أبواق لدعايتها ،

* وجود الكثير من العوائق الإدارية والقانونية،

* . نقص احترافية المنخرطين في العمل الجمعوي

* انعدام مقرات وتجهيزات للجمعيات مما يجعل النشاط الجمعوي واجتماعات اعضائه اغلبها في البيوت و في المقاهي حيث تتقزم الجمعية و تتحول الى رئيس يحمل محفظة وختم

* انعدام الانتشار للجمعيات وتكاد اغلبها في المدن الكبرى ، وقلة انتشارها في المناطق الريفية والنائية .وذالك لقلة الوعي و لعدم تشجيع السلطات المحلية المواطنين على انشاء جمعيات او نوادي .

* انحصار العمل الجمعوي لدى الطبقة الغنية والمتوسطة اما الطبقة الكادحة فهي منشغلة بتوفير لقمة العيش فلا تجد لها وقت او أريحية للممارسة العمل الجمعوي

* السياسة الخاطئة التى انتهجتها الدولة حيث جعلت من الحركة الجمعوية و المجتمع المدني ككل يتسم بالارتجالية والمناسباتية،

* قلة المشاركة الشعبية في نشاطات الجمعيات و ذالك لان الوعي بأهمية المجتمع المدني لازال لم يتطور بعد .وصعوبة استقطاب المنخرطين والمتطوعين .

* تعاني البنية التحتية للجمعيات من مشكلات عديدة وعلى رأسها:

[1] عبد السلام عبد اللاوي .**مرجع سبق ذكره** ص 92

– ضعف الميزانية التي تخصصها الدولة لهذا القطاع، ، فإنه يمكن عندئذ تصور حجم المعاناة التي يواجهها نشاط الجمعيات بدون تمويل فكما هو معروف، تعد الموارد التي تمتلكها مؤسسات وجمعيات للمجتمع المدني من أهم متطلبات قيامه بأدواره المختلفة وإدارة علاقته بالهيئات الرسمية للدولة بما يضمن استقلاله في التعاطي معها،

– اعتماد مؤسسات المجتمع المدني على إعانات الدولة و ذالك يؤثر سلبا على استقلال نشاطها و قوة ضغطها على الادارة .

، ونشير هنا إلى أن العديد من الدراسات السوسيولوجية والسياسية الحالية تربط قوة تشكيلات المجتمع المدني بمدى وجود قاعدة مادية أو سند مادي لها يعد شح الموارد المالية من أبرز وأعقد التحديات التي تواجه العمل الجمعوي على المستوى المحلي في الجزائر[1]

العزوف عن الانخراط في العمل الجمعوي و ذالك ناتج عن تنشئة الاجتماعية السلبية النقص في روح المواطنة .

.غياب المرأة عن هذه البنية الاجتماعية الهامة رغم أنها تشكل محور عمل هذه الجمعية مما يغيب شريحة كبيرة من المجتمع وهي الزوجة والام التى لها تأثير كبير في المجتمع .

غياب علاقات تعاونية فيما بين فواعل المجتمع المدني :أين تقتصر العلاقات في حالات قليلة على العلاقات الشخصية فقط، في حين تغيب الرؤية المشتركة للقضايا ذات الاهتمام الواسع التي تتجاوز الجمعية الواحدة [2].

– الفئة العمرية المشكلة للجمعيات أغلبها من فئة الكهول وهو ما يجعل من عملها يقتصر على تنظيم الفعاليات البسيطة المرتبطة بتنظيف الحي أو بالتسيير الجمالي كتشجير المحيط وغيره، كما أن غياب عنصر الشباب يفقدها روح المبادرة.

– الخلط بين العمل السياسي و العمل ضمن المجتمع المدني

[1] صالح زياني، مداخلة بعنوان :**تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركاتية في الجزائر** .قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، بدون تاريخ، ص05

[2] الحاج احمد و بنين ع الحق .**دور الجمعيات الاحياء في تحقيق التنمية المحلية** . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية . جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي 2020/2019

– إشكالات مرتبطة بالحصول على مقر ما يطرح إشكالية الحصول على الاعتماد ومن ثم التمويل.[1]

**معوقات أخرى :**

1–قلة الوعي حيث يعاني المجتمع المدني أحياناً من نقص في الوعي بأهمية دوره التنموي بين أفراد المجتمع، مما يقلل من تأثير جهوده

2–الإطار القانوني الذي ينظم مختلف هيئات المجتمع المدني و الآليات التي تضمن مشاركته الفاعلة و المؤثرة في صنع القرارات

3–عدم الاعتماد و الاهتمام بمراكز البحوث و الدراسات المستقبلية و الاستشارية في صياغة القرارات و تحديد السياسات العامة للبلاد بالإضافة إلى الجهد الحكومي الروتيني

4–المستويات المركزية و دور السلطات المحلية و تعاطي السلطات المركزية و المحلية معه بما في ذلك الشفافية في الحصول على المعلومات اللازمة و الحق في الاطلاع و القدرة على المساءلة و المحاسبة.

5– وجود فجوات قانونية نتيجة التحول من النظام الديكتاتوري الشمولي إلى النظام الديمقراطي و بلاء مجلس النواب في تشريع القوانين و تعديلها و المصادقة عليها.[2]

6– ضعف التعاون قد تواجه منظمات المجتمع المدني صعوبة في بناء شراكات قوية مع الحكومة والقطاع الخاص، مما يؤثر على قدرتها على تنفيذ برامجها التنموية

7– حداثة النظام الديمقراطي و عدم استكمال بناء المؤسسات الدستورية و صيغة التوافقات المرحلية في النظام السياسي

**المطلب الثالث :الحلول و التوصيات لتمكين المجتمع المدني من تحقيق دوره التنموي**

انه ومن خلال ما مضى ذكره توصلنا الى ان للمجتمع المدني دور ضروري جدا ومحوري لتنفيذ أي مشروع من مشاريع التنمية المحلية سواء في القطاع الاقتصادي او القطاع الاجتماعي او الثقافي او السياسي و سواء على المدى القصير او المدى المتوسط وذالك لانه هو من يرافق ويراقب ويتابع ويتنقذ ويصحح ويعدل ويقبل او يرفض

[1] الحاج احمد وبنين ع الحق .**مرجع سابق** ص 85

[2] تكوك احمد .**دور المجتمع المدني في التنمية المحلية** .مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية . جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم 2020/2019 ص 59

المشاريع التنموية على اختلافها .خاصة جمعيات الأحياء فهي تعتبر لسان حالة الأسرة والعائلة و التى تعتبر المعني المباشر بأي تنمية كانت موجودة أو منعدمة و لأجل أن يتمكن المجتمع المدني بجميع اطيافه من تحقيق دوره التنموي فيجب ما يلي :

01العمل على تفعيل دور المجتمع المدني من خلال إبراز دوره في الاقتراحات التنموية و الاجتماعية و الاقتصادية بكل ما تحتوي من أسس تجعل من المجتمع المدني مساهم في العمل مع المجالس المنتخبة و الإدارة.

02-العمل على تحسين قانون الجمعيات من خلال إعطاء دور كبير للمجتمع المدني يليق بمهامه في تطبيق التشاركية الديمقراطية و ذلك بجعله مطلع على أهم العقود أو الصفقات و غيرها من الأمور التي يستطيع الاقتراح فيها أو التنبؤ بها و المناقشة في مختلف القضايا المحلية.

03-اقتراح قوانين تحمي أفراد المجتمع المدني و الحركة الجمعوية من تعسف بعض المسؤولين المنتخبين أو الإداريين الذين لا يرضون بالتشاركية الديمقراطية

- وضع قوانين و بروتوكلات صحية تحمي أفراد المجتمع المدني و الحركة الجمعوية إذا تعرضوا لأي عارض صحي يكون نتيجة تدخلاتهم التطوعية في مختلف الأوبئة أو الكوارث الطبيعية.

04-إقتراح قانون المراقبة للمجتمع المدني و أحقية التعامل مع أطياف المجتمع من اجل المحافظة على القيم الوطنية و الدينية و التاريخية و تحقيق مجتمع ذات ثوابت وطنية لا يحيد عنها

05 اقتراح قانون مراقبة المجتمع المدني لمختلف المؤسسات حتى يكون هو الذي يراقب و يعمل في ظل دولته و تحت قوانين الجمهورية بمبدأ بالشعب و للشعب و العمل الكل من اجل الكل وهذا العمل يجعل من المواطنين يستشعرون المحافظة على مؤسساتهم الاقتصادية والادرية و يكون له دور فعال في مجتمع محافظ على قيمه.[1]

06 الرفع من درجة الوعي لدى اعضاء المجتمع المدني وتعزيز الالتزام المدني في صفوف اعضاء المجتمع المدني و تعزيز الثقافة الانتخابية و المواطنة الفعالة .

[1] www. marsad.dz / موقع المرصد الوطني للمجتمع المدني. تاريخ زيارة الموقع : 2024/06/05 الساعة 15:23

07 تكوين و تأهيل المنتسبين للمجتمع المدني وتحفيز الاطارات والطلبة والنخب على الانضمام والانخراط في الجمعيات او تأسيس جمعيات .

08 تقديم الدعم الكافي للجمعيات من اجل القيام بتطوير نشاطها .

09تأسيس منبر للحوار المجتمعي يجمع بين تنظيمات المجتمع المدني المحلي والوطني وحتى الدولي يكون وسيلة للتضامن واداة نقل الخبرات والتجارب الوطنية والدولية خاصة في المجال تنموي والنهضوي للمجتمعات

10 اطلاق حملة تأسيس صندوق تمويل جزائري في شكل وديعة او وقفية لصالح عدد من الجمعيات التي لها مشاريع تنموية [1]

11 اشراك المجتمع المدني في مداولات المجالس المنتخبة واعطائه الحق في الاقتراح وايضا التدخل لاضافة او رفض او تعديل برنامج او مشروع من المشروعات التى تتعلق بالتنمية المحلية وسماع اقتراحاتهم في هذا المجال و اخذها بعين الاعتبار .

12تشجيع الحكومة موظفيها ومتنسبيها على الانخراط والتطوع في الفعاليات المختلفة للمجتمع المدني مما يوفر مورد بشري يحل له مشكلة قلة المتطوعين حيث يساهمون معه في البرامج التنموية .

13 تحقيق مبدأ الاعتماد على الذات و التمويل الذاتي و التسيير الذاتي و ذالك من خلال خلق مشاريع و مؤسسات تابعة للجمعيات يكون لها مدخول منظم تستطيع ان توسع به فروعها ونشاطاتها .

14طرح قضية الاصلاح لمواجهة تحديات التنمية وتوفير مؤسسات تلعب دور الفاعل في العملية تغيير الاجتماعي والثقافي والسياسي

15 إحترام المؤسسات الأخلاقية التى تؤكد على الشفافية في مواجهة الدولة والمجتمع واعتماد الحوار و المحاسبة العامة والالتزام بالشرعية[2]

[1] لباز فتيحة .**دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر** .مذكرة شهادة الماستر .جامعة زيان عاشور بالجلفة.ص 78

[2] لباز فتيحة .نفس المرجع .ص 78

16كفالة الأليات اللازمة لإشراك مؤسسات المجتمع المدني في عملية صنع القرار السياسي و تطوير مجالات التعاون بينها وبين مؤسسات الدولة على المستوى الوطني .

**خلاصة و إستنتاجات الفصل :**

من خلال هذا الفصل تم تسليط الضوء على كل من مصطلح المجتمع المدني و مصطلح التنمية المحلية و أي واقع يحتلانه في الجزائر، و أي دور للمجتمع المدني في التنمية المحلية . لأنه بعد إقرار التعددية السياسية أواخر الثمانيات نمى المجتمع المدني في الجزائر و عرف رواجا لا بأس به ويعود الفضل في ذالك الى جملة القوانين التى أوردها المشرع الجزائري في الدستور . وقد قمنا بتبين العلاقة بين التنمية المحلية و المجتمع المدني في الجزائر ، ودور فواعل المجتمع المدني في ترسيخ التنمية المحلية و الدفع بعجلتها وقد تم التطرق لأهم المعوقات التى تقف في وجه المجتمع المدني للقيام بدوره التنموي ، كما استنتجنا أنه يجب توفر مجموعة من الشروط و الآليات للمجتمع المدني كي ينهض بدوره التنموي على مستوى المحلية و يمارس وظائفه بفعالية و جدية بعيدا عن صورية الأداء و شكلية الحضور .

# الخاتمة

يعتبر المجتمع المدني ركيزة اساسية وفعالة في عملية التنمية لانه يعتبر همزة وصل بين المجتمع و القطاع الحكومي و القطاع الخاص سواء لإيصال المطالب او تقديم الاقتراحات وهو من الادوات المستخدمة في المشاركة السياسية والاجتماعية وعلى ضوء هذه الدراسة التى قمنا بها وجدنا حقيقة راسخة وهي ان المجتمع المدني وهو يسعى لتحقيق التنمية المحلية لديه عدة تحديات و معوقات ضعفت درجة فاعليته في المساهمة في تنمية المحيط و ذالك لان الدولة لا تريد للمجتمع المدني ان يكون شريكا بل تريده ان يكون تابعا مهمته التأيد و التعبئة والتجنيد في مختلف المناسبات الانتخابية و الوطنية او الدينية وبالتالي عدم التمكين الذي يزيد من إضاعف دوره وفعاليته .

وسواء اعتبرنا المجتمع المدني سلطة مضادة أو شريكا للدولة ، فإن هذا المفهوم قد أصبح في الوقت الراهن حاضرا بقوة في عالم التنمية، والمعاملات التي تتجاوز حدود الدولة الوطنية.وقد أصبح على نحو ما نوعا من الأمر الواقع، به تتعلق نوعية الحياة الديمقراطية في الدولة المعاصرة، وهو ضروري للتنمية المحلية، ولا يمكن تجاهله في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول السائرة في طريق النمو، ناهيك عن تهميشه أو تجييشه من هذا الطرف أو ذاك.غير اننا نوصي بمجموعة من التوصيات لكي يفرض المجتمع المدني نفسه على السلطة ويصبح شريكا لها في رسم وتنفيذ السياسات العامة ولكي يصبح قوة اقتراح فاعلة يجب عليه:

. تكوين و صقل مهارات اعضائه ومنتسبيه في مجال تخصصه.

.فهم القوانين التى تنشط فيها الجمعية كي لا تواجه معوقات او مشاكل فمثلا اذا كانت الجمعية تنشط في المجال الاجتماعي فيجب عليها ان تفهم جميع القوانين التى تظبط وتنظم هذا المجال وتكون على اتصال مع الوزارة والمديريات المختصة ومطلعة بالمستجدات و القوانين التى تصدر في الجريدة الرسمية بصفة دورية .

. العمل على استقطاب المنخرطين والمتطوعين بطريقة حديثة وتطوير أدائهم

.فتح قنوات اتصال مع الجمعيات الوطنية والاقليمية وحتى الدولية والإستفادة من الدورات و الورشات التكوينية التي تقام في دول العالم خاصة المنظمات التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الافريقي والإتحاد الاوربي و منظمة الجامعة الدول العربية.

.الاستفادة من خبرات وافكار الجمعيات حول العالم وكيفية رسم خططها وكيف تصل الى اهدافها .والإقتباس من برامجهم وافكارهم .

اما بالنسبة لتوصيات الموجهة للسلطة فاننا نقترح ما يلي :

. تكوين الجمعيات كل في مجاله وظبط عملها على حسب تخصص كل جمعية .

. اعتبار الجمعيات شريكا في رسم السياسات العامة وتنفيذها وتكون شراكة حقيقية وليست صورية او مناسباتية .

. تقاسم الأعباء مع المجتمع المدني في المجالات الممكنة و تحميله بعض المسؤوليات كي تصل السلطة الى نتائج فعالة و واقعية.

اعادة النظر في القوانين والمراسيم المنظمة لعمل المجتمع المدني وتوسيع مساحة تدخله واعطائه مزيدا من التمكين .

. حث المواطنين على الانخراط و التطوع في المجتمع المدني ودفعهم لذالك بأنظمة تحفيزية مدروسة كجعل التطوع في مجتمع المدني يكسب نقاط لطالبي العمل . او التطوع و العمل في الجمعيات يكسب خبرة معترف بها من طرف المؤسسات العامة والخاصة او جعل المتطوع له امتيازات و تكريمات و هدايا و تسهيلات في بعض الأمور.او اكتساب قسيمة شراء او دخول الى مركبات الترفيه او الفوز برحلات .

.خلق ميكانيزم إداري لمرافقة الجمعيات منذ نشئتها حتى دخولها الى الميدان ويكون هذا الجهاز مهمته المرافقة و التدخل لتسهيل وإزالة العقبات .وتثمين النشاطات والاقترحات.

.جعل انشاء جمعيات الاحياء والقرى اجباري على كل من يقطنون في حي او قرية وذالك لان جمعية الحي تساعد في تثقيف المواطن و تنشئته تنشئة سياسية حول المجتمع المدني وعلاقته مع السلطات المحلية وكيف يجعل المجتمع المدني وسيلة للتنمية قريتهم او أحيائهم .

.انشاء بنك معلومات حول اسماء وعناوين الراغبين في التطوع و تدريبهم و تأهيلهم ليكونوا جاهزين للانخراط في فواعل المجتمع المدني و تقديم مهاراتهم و افكارهم للمجتمع المدني.

.ادخال المساجد و الزوايا ودور العبادة في عملية استقطاب و تحفيز المواطنين على انشاء جمعيات والانخراط في العمل الجمعوي وجعله من شروط الايمان والعبادة وهذا موجود لان عدة نصوص قرآنية وأحاديث نبوية تحث على التطوع والعمل الخيري للصالح العام .

اننا نرى ان تطبيق واعتماد هكذا توصيات يمكن ان يجعل المجتمع المدني في الجزائر اكثر فعالية واكثر تقديما لإضافات ميدانية إيجابية تساهم في تطوير حياة الفرد وترقية واقع المجتمع . وتحرك عجلة التنمية المحلية وفق مقاييس عالمية كما هي موجودة في دول اوروبا وامريكا حيث اصبح المجتمع المدني رفيقا قويا للحكومة والقطاع الخاص في تسيير شؤون الدولة وتحقيق أهدافها الكبرى وطموحات شعبها في جميع المجالات الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية .

# قائمة المراجع

**قائمة المصادر و المراجع:**

- **المصادر** :

القران الكريم

القوانيين والمراسيم و الوثائق الرسمية

- الدستور
- الجريدة الرسمية
- القانون رقم 31/92 . مورخ في 17 جمادي الاول عام 1411الموافق ل 4 ديسمبر 199. المتعلق بالجمعيات .
- القانون رقم 10-11 . الصادر في 20 رجب عام 1432 الموافق ل 22 جوان2011. الخاص بالبلدية

(الجريدة الرسمية رقم 37المؤرخة في 01شعبان 1432 ه الموافق ل 03 جويلية 2011)

- القانون رقم 12-06 الصادر في 18 صفر عام 1433الموافق ل 12 يناير 2012. الخاص بالجمعيات

(الجريدة الرسمية رقم 02المؤرخة في 21صفر 1433 ه الموافق ل 15 يناير 2011)

**المراجع:**

**أولا الكتب باللغة العربية :**

**1.**صالح السنوس ،**إشكالية المجتمع المدني العربي .العصبة والسلطة و الغرب**

(القاهرة :الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012)

**2.**ثامر كامل محمد الخزرجي , **المجتمع المدني و التنمية السياسية دارسة في الإصلاح و التحديث في العالم العربي,** الإمارات المتحدة العربية , مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ,ط1 .2010.

**3.** علي عبد الصادق، **مفهوم المجتمع المدني قراءة أولية** ، القاهرة :مركز المحروسة للنشر، 2003

**4.**علي لقرع،**المجتمع المدني في منطقة الخليج العربي دراسة حالة الكويت**،عمان،مركز الكتاب الأكاديمي، 2018

**5.**رياض صالح أبو العطاء، **ديون العالم الثالث على ضوء أحكام القانون الدولي** ، دار النهضة العربية، القاهرة. 1993.

**6.**زاهية قدوره، **تاريخ العرب الحديث.** دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت .لبنان . 1975 .

**7.** أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، بيروت :مركز دارسات الوحدة العربية، ط1 .2000 .

**8.** رجب حسن عبد الكريم،" **الحماية القضائية لحرية تأسيس و أداء الاحزاب السياسية** " ، دار النهضة العربية، القاهرة.2008.

**9.** أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، بيروت، دار الغرب الإسلام، ط1 . 1998

**10.**عبد الرا زق مقري، **مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية**، دار الخلدونية، الجزائر ، ط 1 ،. 2008 .

**11.** رشاد أحمد عبد اللطيف ,**التنمية المحلية** .مصر ,دار ليدنا للطباعة و النشر والتوزيع ,سنة , 2011 .

**12.**علي عجوة ,**الإعلام وقضايا التنمية** .القاهرة ,مطبعة أبناء وهبة حسان ,عالم الكتب لمنشر والتوزيع والطباعة ,ط.2 .2006 .

**13.** الرياشي، سليمان، وآخرون، **الأزمة الجزائرية :الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية** .، بيروت :مركز .دراسات.الوحدة.العربية. ط02 ، 1996 .

**14.** بهجت جاد لله كشك :**تنظيم المجتمع من المساعدة إلى الدفاع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998

**ثانيا المذكرات والرسائل الجامعية :**

**1.** أوشن سمية , **دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي، دراسة حالة الجزائر** , مذكرة ماجستير ,قسم العلوم السياسية , ,كلية الحقوق والعلوم السياسية , جامعة باتنة2010 ,

**2.**عدلاني و زياني . **دور المجتمع المدني في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر 1990-2012.** مذكرة الماستر في العلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزو 2014-2015.

**3.** هالة بن الساسي .**المجتمع المدني كآلية لتحقيق التنمية المحلية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعةالمسيلة ، 2013- 2014.

**4.**نادية بونوة،" **دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ السياسة العامة، دراسة حالة الجزائر** 1989 –2009.مذكرة ماجيستير .علوم سياسية .كلية الحقوق. جامعة باتنة 2009–2010.

**5.**عبد السلام عبد اللاوي **دورالمجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر** .مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية .جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2011/2010

**6.**جهيدة شاوش إخوان، **واقع المجتمع المدني في الجزائر، دراسة ميدانية للجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا،** أطروحة لنيل شهادة دكتورة في علم الاجتماع تخصص علم إجتماع التنمية،( جامعة محمد خيضٌر، بسكرة)2014 2015

**7.**يامنة أمينة نواري .**المجتمع المدني و التنمية المحلية في الجزائر** ، دراسة حالة ولاية سعيدة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة سعيدة،2015 – 2014.

**8.**الحاج احمد و بنين ع الحق .**دور الجمعيات في تحقيق التنمية المحلية دراسة لواقع جمعيات الاحياء من خلال القانون 06/12** . ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر،كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي.2019.2020

**9.**رجراج الزوهير .**التنمية المحلية في الجزائر –واقع وافاق** .اطروحة لنيل درجة الدكتوراه. ، قسم العلوم السياسية .جامعة الجزائر . 2012.2013

**10.** لباز فتيحة .**دور المجتمع المدني في االتنمية المحلية بالجزائر** .مذكرة شهادة الماستر . ، قسم العلوم السياسية . جامعة زيان عاشور بالجلفة.2017/2016

**11.** عبد القادر حسين ،"**الحكم الراشد في الجزائر واشكالية التنمية المحلية**" ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية .كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان2012-2011.

**12.** خنفري خيضر ,**تمويل التنمية المحلية في الجزائر( واقع وآفاق)**أطروحة دكتواره , كلية العلوم الاقتصادية ,قسم العلوم التجارية وعلوم التسيير , جامعة الجزائر(03)2010

**13.** تكوك و بوغازي . **دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية**.مذكرة نيل شهادة الماستر . كلية الحقوق و العلوم السياسية.قسم العلوم السياسية .جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.2019.2020

**ثالثا المجلات و الدوريات :**

**1.** عبد الله هوادف " **مفهوم المجتمع المدني بين العالمية و الخصوصية** , " مجلة الحقيقة .العدد السابع2005

**2.**غزالة زبير .**المجتمع المدني في الجزائر الجمعيات نموذجا .الجزائر** .مجلة التنمية البشرية مارس العدد العاشر . 2008

**3.**عبد الحميد الأنصاري،" **نحو مفهوم عربي اسلامي للمجتمع المدني**"، المستقبل العربي، العدد372 .2000.

**4.**عبد الرحمان صوفي عثمان ومحمود محمود عرفان،" **دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العماني :الضرورات والمستلزمات**"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد الثاني، العدد 12 ، جوان 1104

**5.**غزالة زبير "**المجتمع المدني في الجزائر .الجمعيات نموذجا**" مجلة التنمية البشرية العدد 10 مارس .2018

**6.**رابح لعروس" **أفاق ومستقبل المجتمع المدني في الجزائر** " مجلة النهضة "مصر، العدد 2، السنة2009

**7.**عزاوي حمزة . مقال حول **الحركة الجمعوية في الجزائر بين الفاعلية وصورية الأداء التنموي** أستاذ علم الاجتماع - جامعة أدرار. بدون تاريخ

**8.**رابح لعروسي، **أفاق و مستقبل المجتمع المدني في الجزائر** ، مجلة النهضة ، مصر، العدد6 ، السنة 2009

**9.** بن ناصر بوطيب ,**النظام القانوني للجمعيات في الجزائر**، قراءة نقدية في ضوء القانون90/30 .مجلة دفاتر السياسة والقانون العدد العاشر –جانفي2014

**10.**شتاحة عمر وسعد الدين .**التنمية المحلية المستدامة** .مجلة ادارة الاعمال و الدراسات الاقتصادية .العدد الثالث.ص 110.2016

**11.**مؤيد جبير محمود وسعود أحمد ريحان،" **المجتمع المدني في الوطن العربي الواقع والتحديات**"، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد الرابع.2011.

**12.**صالح، زياني، **واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي** .مجلة العلوم الإنسانية، العدد التاسع .سنة 2023

**13.**العياشي عنصر، **ماهو المجتمع المدني ؟ الجزائر نموذجاً** .مجلة إنسانيات، العدد13 .2001

**رابعا الندوات و الملتقيات :**

**1.**حميدوش " **من التنمية الوطنية إلى التنمية المحلية حالة ولاية المدية** " الملتقى الدولي حول :تسيير الجماعات المحلية واقع و تحديات (–18–17ماي 2010) جامعة البليدة .

**2.**براهمي و نصور ." **معوقات التنمية المحلية في الجزائر**" .مقال منشور في مجلة علمية بجامعة سيدي بلعباس. يوم 30.ديسمبر.2018

**خامسا المواقع الالكترونية :**

**1.**مجد خضر .مفهوم التنمية المحلية. .تمت زيارة موقع الكتروني بتاريخ 20240/07/25 **مفهوم التنمية المحلية مwww.mawdoo3.com**:

**02.** مفهوم المجتمع المدني

موقع (http/www.wolton.cnrs.fr/glossair/fr-glossair-societe civile) . الكتروني .تاريخ الزيارة 2024/5/22 على الساعة 12:03:موقع الكتروني .تاريخ الزيارة 2024/5/22

**03.** موسوعة الجزيرة نت .**حلف الفضول** ..

تاريخ الزيارة2024/07/08 www.aljazeera.net

**4.** موقع الالكتروني لوزارة الداخلية

www.interieur.gov.dz/index.php/ar تاريخ الزيارة: 2024/03/22/

**5.**موقع وكالة الانباء الجزائرية

www.aps.dz/ar/algerie/92414-2020-09-20-10-45-49. تاريخ زيارة 2024/06/13

**6.**محمد فؤادا ستراتيجية التنمية المحلية بالجزائر ,تاريخ زيارة الموقع2024/06/07

http://www.djelfa/info/kp/showthread

**7.**موقع المنظمة الوطنية لحماية المستهلك

تمت زيارة الموقع يوم 2024/06/08 www.apoce.org.

**8.**موقع المرصد الوطني للمجتمع المدني.

www. marsad.dz تاريخ زيارة الموقع : 05. 06. 2024

**قائمة الجداول والأشكال:**


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| **الجدول رقم (01)** يقدم انتشار التنظيمات وسط الأهالي من الفترة الممتدة من 1900الى 1962 | **23** |
| **الجدول رقم (02)**يوضح نوعية و طبيعة التنظيمات في الجزائرفي الفترة من 1900الى 1962 | **23** |
| **جدول رقم (03)** أهم الجمعيات الناشطة في المجال الاجتماعي و متوسط نشاطها السنوي | **86** |

| | |
|---|---|
| **المحتويات . الجدول** | |
| **شكر وتقدير** | |
| **الاهدء** | |
| **مقدمة.....** | **01** |
| **الفصل الأول :الإطار المعرفي للمجتمع المدني.....** | |
| **المبحث الأول : مفهوم المجتمع المدني .....** | **12** |
| المطلب الاول :مفهوم المجتمع المدني عند رواد ومنظري المدرسة التعاقدية | **13** |
| المطلب الثاني :مفهوم المجتمع المدني عند رواد ومنظري المدرسة الكلاسيكية | **15** |
| المطلب الثالث :مفهوم المجتمع المدني عند رواد ومنظري الفكر العربي الإسلامي..... | **20** |
| المطلب الرابع : خصائص و وظائف المجتمع المدني..... | **23** |
| **المبحث الثاني :مراحل تطور المجتمع المدني بالجزائر.....** | **29** |
| المطلب الاول : المجتمع المدني في فترة الاستعمارية..... | **30** |
| المطلب الثاني :المجتمع المدني في فترة الأحادية..... | **34** |
| المطلب الثالث :المجتمع المدني في فترة من 0991 الى غاية2102 ..... | **36** |
| المطلب الرابع : الحركة الجمعوية في الفترة ما بعد 2012..... | **40** |
| **المبحث الثالث :الإطار القانوني للمجتمع المدني في الجزائر.....** | **42** |
| المطلب الأوّل :المجتمع المدني من منظور دستوري ..... | **43** |
| المطلب الثاني :المجتمع المدني من خلال قانون الجمعيات رقم 90/31 | **45** |

| | |
|---|---|
| المطلب الثالث :المجتمع المدني في ظل قانون الجمعيات رقم 12/06 ... | **47** |
| المطلب الرابع : الدور التنموي للمجتمع المدني وفق التشريع الجزائري... | **49** |
| **الفصل الثاني :مقاربة معرفية للتنمية المحلية.....** | **52** |
| المبحث الأول :نشأة و تطور مفهوم التنمية المحلية ..... | **53** |
| المطلب الأول :نشأة مفهوم التنمية المحلية..... | **54** |
| المطلب الثاني :النظريات المفسرة لمفهوم و مضمون التنمية المحلية..... | **59** |
| المطلب الثالث :تعريف التنمية المحلية وخصائصها..... | **64** |
| المبحث الثاني :مضامين تطبيق التنمية المحلية في الجزائر ..... | **67** |
| المطلب الأول : ركائز التنمية المحلية و أهدافها ..... | **68** |
| المطلب الثاني : مقومات التنمية المحلية ومجالاتها..... | **70** |
| المطلب الثالث :مراحل التنمية المحلية و معوقاتها..... | **75** |
| **الفصل الثالث : أدوار المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر** ..... | **86** |
| المبحث الأول: الدور التنموي للمجتمع لمدني على لمستوى لاقتصادي ولاجتماعي والثقافي ..... | **88** |
| المطلب الأول: الدور التنموي للمجتمع المدني على المستوى الاقتصادي..... | **89** |
| المطلب الثاني: الدور التنموي للمجتمع المدني على المستوى الاجتماعي.... | **91** |
| المطلب الثالث: الدور التنموي للمجتمع المدني على المستوى الثقافي..... | **95** |
| المبحث الثاني: أفاق المجتمع المدني و التنمية المحلية في الجزائر | **99** |
| المطلب الأول : آليات تعزيز قدرات المجتمع المدني لتحقيق أدواره التنموية | **101** |
| المطلب الثاني :المعوقات التي تواجه المجتمع المدني من تحقيق أدواره التنموية..... | **104** |

| | |
|---|---|
| المطلب الثالث :الحلول و توصيات لتمكين المجتمع المدني من تحقيق أدواره التنموية..... | **106** |
| الخاتمة ..... | **111** |
| **قائمة المراجع** | |
| **فهرس الموضوعات** | |


## ملخص الدراسة :


تناولنا في هذه الدراسة الجانب المفاهيمي للمجتمع المدني حيث وجدنا تفسيرات نظرية تعددت أراء مفكريها باختلاف إيديولوجياتهم يتبناها كل مفكر من أبرزهم النظريات العقد الإجتماعي وصولا إلى هيجل وماركس بالإضافة إلى الأفكار المعاصرة لأنطونيو غراميش وايضا لدى المفكرين في العالم العربي و الاسلامي وايضا ظهور فكرة التنمية المحلية التى تعني العمل على بذل كل الجهود لتحسين معيشة المواطن و الوصول إلى رفاهية المجتمع و تحقيق الأهداف المسطرة في جميع القطاعات .

وقد تم تسليط الضوء على دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية، حيث تعتبر فواعل المجتمع المدني ثالث بنية من بنى النظام السياسي ككل بجانب القطاع الخاص والقطاع العام فيما المجتمع المدني يهتم بالجانب التنموي فهو يتمتع بطابع النشأة الطبيعية الناتج عن مفهوم المبادرة والتطوع والطبيعة المؤسساتية القانونية حيث إنه يتمتع بالشخصية المعنوية و يهدف إلى المشاركة في صنع القرار و تقديم إقتراحات على المستوى المحلي وتغطية العجز الحكومي التنموي في بعض المناطق و لبعض الفئات من المجتمع .

إلا أن هذه الدراسة سمحت لنا بالوقوف على مجموعة من التحديات التى تواجه المجتمع المدني و تقلص من درجة فاعليته في أداء وظائفه .و الحلول اللازمة لذالك

**الكلمات المفتاحية** : فواعل المجتمع المدني . التنمية المحلية، ، الجمعيات ، المساهمة .المعوقات .التطوع .الاقتراحات.

**abstract**: In this study, we addressed the conceptual aspect of civil society, where we found multiple theoretical interpretations, with differing opinions from thinkers based on their ideologies. Among the most prominent of these are social contract theories, leading up to Hegel and Marx, in addition to contemporary ideas from Antonio Gramsci and thinkers in the Arab and Islamic world. Moreover, the concept of local development emerged, which refers to efforts aimed at improving citizens' livelihoods, achieving societal welfare, and fulfilling outlined objectives in .various sectors

The study highlighted the role of civil society in achieving local development. Civil society actors are considered the third pillar of the overall political system, alongside the private and public sectors. While civil society focuses on developmental aspects, it is

characterized by its natural emergence based on the concepts of initiative, volunteerism, and institutional legal frameworks. It enjoys legal personality and aims to participate in decision-making, offer suggestions at the local level, and address government developmental shortcomings in certain areas and for specific groups in society.
However, this study also allowed us to identify a range of challenges that civil society faces, which limit its effectiveness in performing its functions, along with the necessary solutions to address these challenges.
Keywords : Civil society activists, local development, associations, .contribution, obstacles, volunteering, suggestions